جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

واقـع الحركـات الإسلاميـة في ظـل التحـول الديمقراطـي في دول المغـرب العربـي حركـة النهضـة التونسيـة نمـوذج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبان:

- زيتوني بن ثابت الامين
- بن شنة علي

إشراف الأستاذ :

موكيل عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....نزعي محمد	أستاذ باحث ..... رئيساً
الأستاذ..... موكيل عبد السلام	أستاذ باحث..... مشرفاً ومقرراً
الأستاذ..... سلطاني محمد رضا	أستاذ باحث..... عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي : 1436هـ /1437 هـ

2015م/2016م

شكر و تقدير

يشرفنا ان نتوجه بخالص الشكر و عظيم التقدير

والامتنـــان

والعرفـــــــــــان

بالجميل إلى الأستاذ الفاضل **موكيل عبد السلام** الذي تكرم بقبـــول الإشراف على هذه المذكرة، فشارك معنا في انجاز هذا العمل من بدايته إلى هذه اللحظة

وأنار طريقنا بالإرشادات و التوجيهات القيمة، ولم يبخل علينا قط بوقته ونصائحه السديدة.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر الجزيل والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء جميعا، ونخص بالذكر أعضاء اللجنة الموقرة الأستاذ **محمد رضا سلطاني** والأستاذ **محمد نزعي** على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، و كل من كان لنا عونا و نبراسا في طريق البحث

والتعلم.

*** إهداء ***

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و التسليم على النبي الأمين محمد بن عبد الله أفضل الصلاة وأزكى التسليم

اللهم ،أرنا الحق حقا وارزقنا إتباعه ،وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

أقدم شكري الخاص إلى كل من ساعدني وساندني وقدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أحاطاني برعايتهما ولا يزالان –والداي الكريمين أطال الله في عمرهما

–إلى جميع زملائي.. أمناء الضبط بالمحكمة الإدارية بسعيدة

–إلى اعز أصدقائي: بن عياد عزيز، بن سادات صلاح الدين، مسعودي الحاج.

–إلى جميع طلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية دفعة 2014–2016 تخصص ماستر – دراسات مغاربية.

–إلى كل من يسعى إلى جعل العلم طريقاً ومنهاجاً للحياة وغاية

لرفع الجزائر إلى مصاف الأمم المُتقدمة حضارةً وأخلاقاً.

–إلى كل من ناضل لإيصال فِكرة أو رأي تمسك

به ،دون أن يفرِضه على الآخرين.

–وإلى كل من أخلص في عمله ليفسح الطريق

لغيره ليواصل مسيرة العمل والاجتهاد.

أميـــــــن.

*** إهداء ***

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أحاطاني برعايتهما ولا يزالان –والداي الكريمين أطال الله في عمرهما

–إلى جميع طلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية دفعة 2014–2016 تخصص ماستر – دراسات

– الى زوجتي وإخوتي و أخواتي الذين اعطوني يد المساعدة و شجعوني في مساري التعليمي

مغاربية.

–إلى كل من يسعى إلى جعل العلم طريقاً ومنهاجاً للحياة وغاية

لرفع الجزائر إلى مصاف الأمم ألمتقدمة حضارةً وأخلاقاً.

–إلى كل من ناضل لإيصال فِكرة أو رأي تمسك

به ،دون أن يفرِضه على الآخرين.

علـــي.

مقدمـــة

مقدمــة

تعتبر ظاهرة الحركات الإسلامية من أبرز الظواهر التي حظيت باهتمام كبير من الجانب السياسي والإعلامي والأكاديمي وحتى الثقافي والاجتماعي وذلك راجع إلى التحدي الكبير الذي شكلته على النظم الحاكمة في العديد من الدول العربية وخاصة المغاربية منها، كما أنها تعتبر فاعلا نسبيا في المعادلات الداخلية والإقليمية وحتى الدولية، حيث أصبح بعضها يشكل تهديدات قائمة أو محتملة للمصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة. ومن هنا اهتمت الدراسات الخاصة بالحركات الإسلامية بتحليلها من حيث إديولوجيتها ومصادرها ومرجعيتها الفكرية.

لقد فرضت التحولات السياسية على الحركات الإسلامية في المغرب العربي القيام بمراجعات فكرية ودعوية من أجل إعادة قراءة تجربتها وذلك راجع إلى الجزء الكبير الذي دفعته هذه الحركات من أبنائها في المواجهة اللامتكافئة مع الأنظمة الحاكمة، كما اختلفت الحركات الإسلامية فيما بينها في مدى قيامها بهذه المراجعات حسب الظروف السياسية لكل بلد وحسب درجة المواجهة التي كانت قائمة. والملاحظ أن معظمها غلب عليه طابع التحول من الفكر الإنقلابي الجذري إلى الفعل السياسي، إلا أنها خرجت عن إطارها الإصلاحي منذ دخولها في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات وعلى هامش التحولات الديمقراطية والانفتاح السياسي الذي سمحت به الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي، تمكنت هذه الحركات من الظهور العلني مما أدى إلى تزايد دورها كتنظيمات سياسية استطاعت أن تفرض نفسها كطرف رئيسي على المشهد السياسي في المنطقة المغاربية.

أهمية الدراسة

خضع موضوع الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي للعديد من الدراسات والتحليلات ومازال يستقطب أوسع الاهتمامات البحثية بين المثقفين والمفكرين السياسيين ومراكز البحوث العربية والعالمية. لذلك أصبحت اغلب الدراسات التي تهتم بالمغرب العربي وفي مختلف الاختصاصات ترى أن تناول موضوع الحركات

الإسلامية أو التطرق له خلال البحث أمر لابد منه، ومن شأن هذه الدراسة أن تثري المعرفة النظرية والواقعية للحركات الإسلامية وواقعها في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة.

مبررات اختيار الدراسة

إن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع منها ما يتعلق بالجانب الموضوعي وكذلك ما يندرج تحت الأسباب الذاتية.

المبررات الموضوعية:

إن إشكالية الحركات الإسلامية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية تعتبر موضوع الساعة حيث أن العديد من الدراسات اتجهت نحو ضبط الإطار الحقيقي لمدلول الحركات الإسلامية وما تكتسيه من غموض بالنسبة للكثير من الباحثين، دون نسيان أن الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي لها خصوصيتها التي تنبع من الواقع الذي عاشت فيه، كما تعتبر حركة النهضة التونسية من بين الحركات الإسلامية التي كان لها دور في مسار التحول الديمقراطي في تونس وبلوغها هرم السلطة.

المبررات الذاتية: الفضول لمعرفة واقع الحركات الإسلامية ودورها في عملية التحول الديمقراطي بالإضافة إلى الميول الشخصي لمعرفة حقيقة حركة النهضة وكيف تمكنت من فرض نفسها في الساحة السياسية في تونس.

أهداف الدراسة

– رصد واقع أداء الحركات الإسلامية في تونس باعتبار أن الدارسة تفرض دارسة الحالة التونسية في ظل عملية التحول الديمقراطي التي شرعت فيه الأنظمة السياسية المغاربية.

– محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية للحركات الإسلامية ودورها في تدعيم عملية التحوّل الديمقراطي.

كما تسعى الدارسة إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية وخاصة في تونس وعوامل حدوثه وأبرز النتائج التي أفرزها.

أدبيات الدراسة

إن موضوعي الحركات الإسلامية والتحولات الديمقراطية في دول المغرب العربي، من المواضيع الحديثة ونتيجة لمحاولتنا المتواضعة تحصلنا على أربعة دراسات سابقة في إطار الموضوع وهي:

1 –كتاب من تحرير الدكتور نغم محمد صالح، تحت عنوان الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر وتونس)، والصادر سنة 2010، تناولت الدراسة إشكالية ظاهرة الحركات الإسلامية في كل من تونس والمغرب والجزائر، والتطرق إلى الصعوبات والمعوقات التي واجهتها هاته الحركات، لتصل الدراسة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها مختلف الحركات الإسلامية بالدول الثلاثة في مسارها نحو تحقيق غاياتها.

2 – دراسة "françoi burgat" تحت عنوان "L'islamisme au Maghreb: la voix du sud" تناولت الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي وظروف نشأتها والعوامل المساعدة على ظهورها مع التركيز على حركتي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية وحركة جمعية الشبيبة الإسلامية المغربية.

3 –دراسة "يحي أبو زكريا" تحت عنوان الحركة الإسلامية في تونس:من الثعالبي إلى الغنوشي تناولت أهم المحطات التي مر بها التيار الإسلامي في تونس –حركة النهضة– منذ نشأتها الأولى سنة 1971 مرورا بثلاث محطات أساسية إلى غاية وصولها واعتلائها الحكم.

4 – دراسة الأستاذ "مصطفى بلعور"، اطروحة دكتوراه تحت عنوان " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية –النظام الجزائري نموذجا–**1988–2008**"، الصادرة خلال السنة الجامعية 2008–2009، حيث قام الأستاذ بمعالجة اشكاليته ما هي المؤثرات والمتغيرات التي حكمت عملية التحول الديمقراطي؟ وما مدى استجابة تلك النظم لموجة التحول الديمقراطي؟ وهل استطاعت التكيف مع ضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية ؟ وخلص في نهاية دراسته على أن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية ساهم في إقناع القيادة السياسية في الدول العربية بضرورة القيام بعملية التحول الديمقراطي، غير أن هذه العملية اتسمت بالمحدودية وعدم القدرة على إيجاد نخب جديدة تقدر على إدارة عملية التحول الديمقراطي بكفاءة، حيث اتسمت الإصلاحات السياسية العربية بالهامشية كونها لا تمس جوهر العملية السياسية وهو المشاركة الفعلية في السلطة و توزيع واقتسام الثروة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول علاقة الحركات الإسلامية وبالأخص حركة النهضة التونسية بالتحولات الديمقراطية الراهنة ومن هذا المنبر قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثر الحركات الإسلامية المغاربية بشكل عام، وحركة النهضة التونسية بشكل خاص بموجة التحولات الديمقراطية؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

*ما مفهوم الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي؟

* كيف نشأة الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي؟

* ما هي علاقة حركة النهضة التونسية بالتحول الديمقراطي؟

* ما هي نظرة حركة النهضة للديمقراطية؟

* كيف ساهمت حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس؟

* ما هي التحديات والصعوبات التي واجهت حركة النهضة التونسية خلال الثورة التونسية؟

فرضيات الدراسة

في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها استندنا على فرضية رئيسية تتفرع منها عدة فرضيات.

الفرضية الرئيسية:

يمكن أن تتأثر حركة النهضة بالتحول الديمقراطي وذلك باعتبارها خصم قديم للنظام التونسي السابق وتحمل مشروعا للتغيير.

الفرضيات الفرعية:

فشل النظام السياسي السابق للرئيس بن علي، في إقامة دولة مدنية ديمقراطية ساهم في بروز حركة النهضة الإسلامية التونسية.

كلما كان هناك انفتاح سياسي كلما ساهم ذلك في تحقيق تحول ديمقراطي بناء.

الاهتمام الكبير لحركة النهضة بالقضايا المتعلقة بالواقع التونسي ووعيها لما تحتاج إليه تونس من تيار اعتدالي وسطي يرفض الانزلاق في التطرف أدى إلى ارتفاع احتمال نجاحها وتحقيق مبتغاها.

الإطار المنهجي

سنركز في دراستنا على المناهج التالية:

1 –المنهج التاريخي: لتغطية جوانب الدراسة وتتبع التطور التاريخي لنشوء الحركات الإسلامية بصفة عامة وأيضا تتبع المراحل التاريخية وأبرز المحطات التي مرت بها الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي عامة، وفي تونس خاصة باعتبار النموذج الذي أخذناه هو حركة النهضة التونسية.

2 –منهج دراسة الحالة:اعتمدنا على هذا المنهج لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال تحليل ممارسة الحركة الإسلامية النهضة وللتقرب من الظاهرة والابتعاد عن العمومية والسطحية في التحليل، وقد بني جوهر هذه الدراسة على دراسة حركة النهضة التونسية وواقعها في مسار التحول الديمقراطي في تونس.

3 – اقتراب النخبة: باعتبار دراستنا تشمل القلة أو الصفوة أو النخبة التي هيأتها الظروف

والأسباب والإمكانات لتتصدر الحياة الاجتماعية الاقتصادية أو العسكرية التونسية أو التي تقوم بالدور القيادي و المؤثر في المجتمع التونسي، كالنظام السابق للرئيس المخلوع بن على والذي وضع قيود على عمل ونشاط الحركات الإسلامية لسنوات.

حدود الدراسة

الإطار المكاني: سنركز اهتمامنا على دراسة دول المغرب العربي وهي تونس، ليبيا، الجزائر المغرب الأقصى وموريتانيا، مع التركيز أكثر على الدولة التونسية باعتبار نموذج الدراسة حركة النهضة التونسية.

الإطار الزماني: هذه الدراسة تتناول حركة النهضة التونسية كحركة إسلامية تأسيسية وذلك خلال فترات زمنية متعاقبة بدءا من تأسيسها وصولا إلى مشاركتها في الحكم بعد سقوط نظام بن علي.

صعوبات الدراسة.

إن من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا.

1 – قلة المراجع الخاصة بموضوع الحركات الإسلامية باعتبارها ظاهرة حديثة إن لم نقل نذرتها خاصة فيما يخص النموذج (حركة النهضة التونسية)، أما فيما يخص المراجع باللغة الأجنبية فتغلب عليها مشكلة ترجمة المصطلحات بالرغم من أنها تحتوي معلومات قيمة تخدم الموضوع وتتماشى معه.

2 – ضيق الوقت، فموضوع الحركات الإسلامية في ظل التحولات الديمقراطية هو موضوع شاسع ومفتوح يحتاج إلى دراسة معمقة للإحاطة به، ما يستدعي الكثير من الوقت.

3 –التخوف الكبير من الوقوع في أخطاء من ناحية الدين، باعتبار أن الحركات الإسلامية تشمل شقين الشق الديني والشق السياسي، فقد توخينا الحذر الكبير من الوقوع في خلط بين ما هو سياسي وما هو ديني.

تقسيم الدراسة

انطلاقا من الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وفق الخطة التالية:

يتناول الفصل الأول التأصيل المفاهيمي للدراسة حيث يعالج مفهوم الحركات الإسلامية وعلاقتها ببعض المفاهيم المرتبطة بها وظروف نشأتها وتصنيفاتها، وكذا مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله وعلاقته بمفاهيم مرتبطة به، بالإضافة إلى الأنماط والاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني فيتناول خارطة الحركات الإسلامية في جميع دول المغرب العربي – كل دولة على حدا– وأهم الخصائص التي تتميز وتنفرد بها الحركات الإسلامية المغاربية مقارنة مع نظيراتها في العالم العربي والإسلامي وأيضا موقف الحركات الإسلامية من قضايا التحول الديمقراطي والمتعلقة (بالدساتير، التعددية الحزبية والانتخابات)، وقد خصص المبحث الثاني من هذا الفصل للنموذج المزمع دراسته وهو حركة النهضة التونسية.

ويعالج الفصل الثالث واقع حركة النهضة الإسلامية في ظل التحول الذي شهدته تونس، ودور الحركة في مسار تحقيق الديمقراطية، حيث عرضنا فيه دور الحركة في الثورة التونسية، وأيضا موقف الحركة من قضايا

الديمقراطية ومدى تطبيقها وانتخابات 2011 التونسية وموقع الحركة فيها، إضافة إلى تقييم عام لحركة النهضة التونسية من حيث سلبياتها وايجابياتها والتحديات التي واجهتها وأخيرا الآفاق المستقبلية.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي لظاهرتي الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لظاهرتي الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي.

في هذا الفصل التمهيدي نتعرض للتأصيل المفاهيمي لظاهرتي الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي من خلال التطرق لمفهوم الحركة الإسلامية ونشأتها ومختلف تصنيفاتها ونتطرق أيضا إلى العلاقة بين مفهوم الحركة الإسلامية والمفاهيم المرتبطة به ،ثم نحاول ضبط مفهوم عملية التحول الديمقراطي والمراحل التي تمر بها هاته العملية انطلاقا من مرحلة القضاء على النظام التسلطي وصولا إلى مرحلة النضج الديمقراطي ،كما نتطرق أيضا إلى الأنماط والاتجاهات في دراسة عملية التحول الديمقراطي.

ونقسم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لظاهرة الحركات الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.

المطلب الثاني: ظروف نشأة الحركات الإسلامية.

المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية.

المبحث الثاني:التأصيل المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.

المطلب الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: الأنماط والاتجاهات النظرية الخاصة بعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لظاهرة الحركة الإسلامية.

تعتبر ظاهرة الحركات الإسلامية من الظواهر التي استقطبت اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية ،وهذا استنادا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها هذه الظاهرة نظرا للتجارب التي قامت بها في مواجهة الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والإسلامي.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ضبط مفهوم الحركات الإسلامية ونشأته ومختلف التصنيفات الخاصة بالحركات الإسلامية وذلك من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.

أولا/ مفهوم الحركات الإسلامية:

إن الفكر السياسي الإسلامي لم يعرف مصطلح الحركة الإسلامية بدلالته الحديثة كما يعبر عنها في العلوم الاجتماعية ولكن مصطلح–**الحركة الإسلامية**–تضمنته مفردات اللغة ويستخدمها مفكروها كتعبير عن حزب إسلامي سياسي –parti politique islamique – كما أنه بظهور الحركة الإسلامية تعددت وتنوعت تسميات واجهات الظاهرة السياسية الدينية فمن السياسيين الدارسين من سماها (التيارات الإسلامية أو الصحوة الإسلامية أواليقظة الإسلامية) ،وهناك عدة تسميات للحركة الإسلامية منها البعث الإسلامي أو الإسلام المسلح ،إضافة إلى تسمية الأصولية الإسلامية أو السلفية وكذلك أستخدم مصطلح الحركات الدينية[1] .

غير أن المصطلح الذي أستخدم بقوة في أواخر القرن الماضي ،والذي اشتهرت به أكثر هو" الصحوة الإسلامية" وبخاصة من قبل الجماعات والحركات الإسلامية نفسها التي تسعى إلى ترسيخ الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الجديد والحكومة الإسلامية التي تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة بمعنى أن قسما منها حدد هويته بالاسم الذي اختاره.

أما مصطلح "الإسلام السياسي"،فيشير إلى ظاهرة محلية وعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة ،كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية ونفسية واجتماعية وسياسية وتتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي والانتشار الواسع في قطاع الشباب حيث تشمل جوانب الحياة ،وتتلخص في أهدافها في استبدال الأنظمة السياسية إما بالعنف أو بالوسائل السلمية أو بالاثنين معا[2].

إن الحركة الإسلامية في تعريف أقطابها لا تخرج عن إطار ما يعرف بالصحوة والعودة إلى الأصول العقائدية والفقهية التي شكلت معالم الحضارة الإسلامية والعربية والنظر إلى تلك الأصول كإطار تنهض من خلاله الأمة العربية وهذا هو الذي حدث عندما بدأت أصول الصحوة بالانتشار وتكريس نفسها من جديد.

---

[1] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة (عنابة: دار العلوم)، 2007، ص150.

[2] حسن طوالبة، العنف والإرهاب من منظور الاسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا ،ط2 ،(الأردن عالم الكتب الحديث) 2005، ص 84-85.

ركات مضادة. ربما صح لكثيرين ربط الجانب اللغوي بالواقع العملي واعتبار اللغة مؤشرا أوليا ،بل وحيدا على أعمال الفكر وتحريك الواقع ،انطلقت هذه الحركة بعد الثورة اللغوية التي اكتسحت المجالات المعرفية وأثرت بشكل مباشر على دراسة الحركات السياسية ،خصوصا في العالم العربي ،وفق تلك الوتيرة برزت تسميات عدة أغلبها غير محددة للإشارة إلى الحركات الإسلامية ،فهي تارة إصلاحية وإحيائية ومرة أصولية وهكذا صرنا أمام تسميات الإسلام السياسي والإسلام الحركي والتشدد الإسلامي والتطرف الديني والسلفية الجهادية وغيرها من التسميات الدالة على نمو الحركة الإسلامية ،والحال كما يسجل "فرانسوا بورجا" أن تلك التسميات تبقى مشوشة وغير قادرة على تحديد موضوعها ،وسواء كانت تلك التسميات صحيحة ودالة أو غير ذلك فإن هناك جملة من الملاحظات لا ينبغي التغافل عنها ومن أهم تلك الملاحظات هي اختلاط ما هو فكري بما هو سياسي واعتماد أغلب الدراسات أسلوب تحليل الخطاب الإسلامي كبديل عن الفاعلية الحركية السياسية ومن وحي دراسة الخطاب برزت تسميات عدة التصقت بعد ذلك بأطياف من الحركات الإسلامية[1].

من الطبيعي أن هذا التداخل لم يقتصر على الباحثين ،بل أثر أولا في صفوف قادة الحركات الإسلامية وميلهم الشديد إلى توصيف أنفسهم أنهم دعاة إصلاح أو ثوار أصلا نيون (من الأصالة) كما ساهمت تسميات التنظيمات الإسلامية المنتشرة في الخليج، في ربط أسمائها بمنهج عملها وتحديدها وفق أصول دراسة الخطاب وإتباع المنهج اللغوي في ربط كلا المجالين ،إن كان كل ذلك صحيح في مجمله وله واقع من الصحة ،إلا أنه غير قادر على تقديم الرؤية الواضحة لمجال عمل الحركة الإسلامية وخلعها من الإطار الضمني والتفسير الأحادي طويل الأمد بما يتعارض وطبيعة أية حركة إجتماعية بما في ذلك الحركات الإسلامية حيث تخضع أغلب الحركات إلى طبيعة ديناميكية متحركة تتفاعل مع المحيط الذي تنشأ فيه ،ومن هنا يرى "جيل كبيل"(kepel gilles) أن تطور المجتمع الإسلامي لم يتم في منهج خطي ،اذ هناك تغير في إستراتيجية الحركات الإسلامية منذ الثمانينات[2].

ومن التعريفات التي استخدمت في تحديد ظاهرة الحركات الإسلامية ما ذكره أحد مفكري ورموز الحركة الإسلامية في تونس"راشد الغنوشي"* بقوله: "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل

[1] فرانسوا بورجا ،الإسلام السياسي: صوت الجنوب، تر: لورين زكرى، ط 3،(القاهرة: منشورات دار العالم الثالث)، 2001، ص29.

[2] عباس ميرازا المرشد، ضخامة التراث ووعي مفارقة التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين،(البحرين: مجمع البحرين للدراسات و البحوث)،2002، ص 12.

زمان ومكان ،فحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان ،وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناء عليه ،فإن أهداف الحركة الإسلامية ،وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان[1]."

بينما عرفها الأستاذ "فادي شامية" في كتابه "سبيل القاصد للحكم الراشد" أنها مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله وقد بات واضحا أهمية هذه التنظيمات ومبرر وجودها بعد انهيار الخلافة الإسلامية سنة 1924 وهذا التعريف يضع للحركة الاسلامية ركني "التنظيم والإسلام".

فالتنظيم هو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم، أما الإسلام فهو الديانة الربانية الشاملة في شقها الإعتقادي والسلوكي ولذلك فكل فصيل من فصائل الحركة الإسلامية يقوم بين أفراد نوع من أنواع التنظيم ولو كان بسيطا ويهدف إلى تحكيم شرع الله في الأرض حتى ولو كان من خلال عمله يركز على جانب دون آخر يدخل في إطار الحركة الإسلامية .

يشير الباحث السوداني "عبد الوهاب الأفندي" حول مفهوم الحركات الإسلامية بقوله "يُطلق مصطلح الحركات الإسلامية أو مصطلح الأصولية ترجمة عن المصطلح الإنجليزي Fundamentalism، بينما يجنح آخرون إلى استخدام تعبير "الإسلاموية" ترجمة أيضاً عن المصطلح الإنجليزي "Islamist" ،على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية ،وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها.

ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة إذ يندر مثلاً إطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي ،ولا يُطلق هذا الوصف عادةً على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية.

---

[1] راشد الغنوشي،الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط2، (لندن:المركز المغاربي للبحوث والترجمة)، 2000، ص11.

*راشد الغنوشي rached ghannouchi ولد سنة 22 يونيو 1941، بولاية قابس، سياسي و مفكر إسلامي تونسي، زعيم حركة النهضة التونسية، و مساعد الأمين العام لشؤون الأقليات في الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ونائب رئيسه وعضو مكتب الإرشاد العام العالمي لجماعة الإخوان المسلمين ،عاش في المهجر بلندن، بعد نفيه منذ بداية التسعينات، إلى أن عاد بعد الثورة التونسية في 2011، له العديد من المؤلفات نذكر منها كتاب الحركة الاسلامية و مسألة التغيير، الحريات العامة في الدولة الإسلامية وكتاب القدر عند إبن تيمية، وكتاب مسيرة الصحوة الإسلامية.

ويعرف الأستاذ "فريد عبد الكريم" الحركات الإسلامية بقوله "أنها جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة مرجعيتها الوحيدة الإسلام وهدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية"[1].

يمكن أن تعرف الحركات الإسلامية على أنها تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة وتتصدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات والمؤثرات السلبية ومكائد الأعداء ،وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً[2].

تضم الحركة الإسلامية في مفهومها الواسع جميع الأفراد والجماعات التي تسعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام وفي حين تختلف هذه الجماعات والأفراد في طرقها ومناهجها وأساليبها وقضاياها الآنية ،إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر ،فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة[3].

- تعاريف الحركات الاسلامية لأبرز المفكرين الإسلاميين :

يعرفها الشيخ راشد الغنوشي بأنها جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من ضبط الواقع وتوجيهه ،ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان والمكان[4].

ويعرفها الشيخ *يوسف القرضاوي على أنها "ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة ككل ،فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل دائب ومتواصل وليس مجرد كلام يقال أو

---

[1] فريد عبد الكريم، تحديد المقصود بالتيارات الاسلامية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1997 ،ص 128.

[2] عبد الوهاب الأفندي،الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، ط1،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ،2002، ص13.

[3] نجيب الغضبان،التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي 1980 –2000، ط1، (عمّان: دار المنار) ،2002 ص99.

[4] منير السايبي، كتاب الشيخ راشد الغنوشي: من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، متحصل عليه من الموقع http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=21251 يوم: 2016/03/15، الساعة: 21:00.

خطب أو محاضرات وإن كان هذا كله مطلوبا ولكنه جزء من حركة وليس هو الحركة[1] ،لقوله سبحانه وتعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله المؤمنون"[2].

في الأخير يمكن القول أن الحركة الإسلامية عبارة عن حزب سياسي إسلامي ،يؤمن بشمول الإسلام لمختلف نواحي الحياة، له عقيدة إسلامية ترى أن الإسلام دين ودولة ،لها كيان له هيكل منظم يهدف إلى أسلمة المجتمع والدولة من القاعدة إلى القمة عبر القنوات الشرعية المتاحة من وسائل عمل اجتماعية وسياسية للوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية المشروعة لبسط وتطبيق برنامجها الإسلامي على اعتبار أنه منهج حياة عام وشامل ومتكامل.

ثانيا/ العلاقة بين الحركات الإسلامية والمفاهيم المرتبطة بها.

1 –الحركات الاسلامية والأصولية الاسلامية: (islamic fundamantalism)

الاصولية ترجمة للمصطلح الانجليزي fundamentalism والمصطلح الفرنسيintégrisme ويعرفها قاموس المورد على أنها مذهب العصمة ،وهي حركة عرفتها البروتستانتية في القرن العشرين ،تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ ليس في قضايا العقيدة والأخلاق فقط، بل في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب كقضية الخلق وولادة المسيح[3].

إن الفرق كبير وواضح بين مصطلح الحركة الإسلامية ومصطلح الأصولية ،فمصطلح الأصولية أطلق على الحركات السياسية الإسلامية ،في محاولة من الغرب لربط هذه الأخيرة بالأصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الغربي ،وعليه فالمتلقي الغربي عندما يسمع بمصطلح الأصولية الإسلامية فإن مرجعيته

---

[1] يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة)، 2006، ص 09.

[2] القران الكريم، سورة التوبة، الآية 105.

* يوسف عبد الله القرضاوي: المولود بتاريخ 1926/09/09 بالمحافظة الغربية بمصر، أحد أبرز علماء السنة ورئيس الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين إلتحق بالأزهر الشريف ثم بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر وحصل على العالمية سنة 1953 مع إجازة التدريس من كلية اللغة العربية سنة 1954، ثم تحصل على شهادة معهد الدراسات العربية العالية في اللغة والأدب سنة 1958 ثم تحصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في شعبة علوم القرآن والسنة من كلية أصول الدين، وتحصل على شهادة الدكتوراه من نفس الكلية، إنتمى الشيخ لجماعة الإخوان المسلمين و أصبح قائدا لها، وله عدة مؤلفات أبرزها كتاب الإخوان المسلمون سبعون عاما في الدعوة و التربية و الجهاد .

[3] منير البعلبكي، قاموس المورد، ط2، (بيروت، دار العلم للملايين)، 1994، ص 373.

ستلجأ إلى ذلك التاريخ الكنيسي ،المرتبط بقهر التقدم العلمي والإنساني الأوروبي ومن ثمة تصله دلالات جامدة ومتخلفة عن الإسلام ،فالتاريخ الإسلامي لم يعرف الأصولية عبر مراحل تطور المجتمعات الإسلامية ،وإنما عرف السلفية وهي تختلف عن الحركات الإسلامية المعاصرة[1].

2 -الحركات الإسلامية والسلفية:

المقصود بالسلفية هم المعتصمون بالنهج الذي سار عليه سلف الأمة من أهل القرون الأولى ،في مسائل الاعتقاد وأصوله كما هي في القرآن والسنة وتستخدم كلمة السلفية للإشارة إلى الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر، كحركة جمال الدين الأفغاني 1837-1897 ومحمد عبده 1849-1905 ورشيد رضا 1860-1935، وكانت رؤية هؤلاء السلفيين وإنتاجاتهم الفكرية مدخلا تاريخيا لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة.

3 -الحركات الإسلامية والتطرف:

يقصد بالتطرف تجاوز حد الإعتدال والوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط وممارسة أعمال تتجاوز حدود التعقل البشري.

ويعني التطرف سياسيا الدعوة الفردية والجماعية إلى إجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد ،وهو ليس مقتصرا على الحركات الإسلامية فحسب ،فهناك التطرف العلماني والتطرف الرسمي الحكومي في السياسات والإجراءات والمواقف وغالبا ما يكون مرتبطا بالعنف ،ويجب التفريق هنا بين العنف كأسلوب طارئ تستدعيه ظروف معينة ،وكونه جزءا من فكر الحركات الإسلامية إذ لا تمثل مجموعة التطرف إلا شريحة صغيرة هامشية داخل الحركات الإسلامية ،فمن الخطأ إلصاق العنف السياسي بالحركات الإسلامية دون غيرها ،لأ ن الواقع يدل على أن العنف السياسي هو الشيء الوحيد الذي يتساوى فيه الجميع وما يطلق عليه بالعنف الديني أو التطرف الديني يخفي ورائه العنف الذي تمارسه النظم ضد خصومها الإسلاميين بغلق أبواب الوصول إلى الساحة السياسية بطريقة شرعيه وهي بهذا الإجراء تدفعهم إلى ممارسة العنف لكي تبرر لجوئها للعنف المضاد و القمع لحماية كيانها [2].

---

[1] محمد السيد الجليند، منهج السلف بين العقل والتقليد ،ط1 ، (القاهرة، دار قباء)، 1999، ص 10.

[2] عبد الجليل زيد المرهون، التطرف الفكري. خلفياته وسبل معالجته، متحصل عليه من الموقع:
http://www.alriyadh.com/796732 يوم: 2016/03/16 ،الساعة 23:00.

4 –الحركات الإسلامية والإسلام السياسي:

أستخدم الإسلام السياسي كمصطلح إعلامي لوصف الحركات الإسلامية ،شاع تداوله بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،واستخدام هذا المصطلح في التحليل الغربي أدى إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي وبين حركات اجتماعية تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها كما أن إضفاء صبغة سياسية على الإسلام يفهم منه ضمنيا أن هناك إسلاميات كثيرة ومتنوعة.

وللتوضيح أكثر فقد تم الأخذ بمصطلح الحركات الإسلامية بدلا من الحركة الإسلامية بالمفرد وذلك لكون الحركة الإسلامية في العالم العربي بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة ليست كتلة واحدة وإنما تضم عدة اتجاهات ومواقف وتصورات تصل إلى حد التناقض في بعض الأحيان ومع ذلك يجمعها الإنتساب للإسلام أو تكتفي بإضافة مصطلح إسلامي إلى اسمها ،وهنا يبدأ الجدل حول ما فرضه الإسلام وما لم يفرضه وغالبا ما يكون انتصار رأي أو اتجاه ما بسبب مساندة قوى اجتماعية أكثر تأثيرا له ،ولهذا فالحركات الإسلامية سوف تدرس باعتبارها حركات إجتماعية سياسية في مجتمعات إسلامية ،تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي وسياسي إنطلاقا من رفض الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة واعتبارها خارجة عن الإسلام.

إن دراسة الحركات الإسلامية بهذا المفهوم سوف تركز على كون هذه الاخيرة قوى مؤثرة في المجتمع لها أهدافها وإستراتيجيتها وتتأثر بالظروف المحيطة بها ،فهي جزء من الصراع الاجتماعي والسياسي ولكنها تستعمل اللغة والرمزية الدينية وترتكز على مخزون ثقافي يطغى عليه الدين ،غير أنها تبقى كائن اجتماعي متولد من رحم المجتمع ،وهذا ما يذهب إليه عالم الاجتماع "عبد اللطيف الهرماسي" بقوله:" الحركات الإسلامية حركات إجتماعية تخضع لقانون التطور،تحمل خصوصيات المجتمعات التي نشأت فيها تتأثر ببيئتها وتؤثر فيها، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها ومن الضروري التعامل معها علميا وسياسيا على هذا الأساس"[1].

المطلب الثاني: ظروف نشأة الحركات الإسلامية.

لقد إختلف الباحثون حول ظروف نشوء الحركات الإسلامية في العصر الحديث حيث اعتبر الكثيرون بأنها ليست أمرا جديدا بل هو أمر قديم قدم الرسالة المحمدية نفسها فمنذ بدأ الرسول "محمد صلى الله عليه وسلم" في الدعوة إلى الإسلام وهو يسعى إلى إحداث تغييرات دينية وثقافية واجتماعية وسياسية في الفضاء العام وكلل ذلك

[1] عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر، ط2، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية) 2001 ص 298.

كله بتأسيس دولة إسلامية وحّدت شبه الجزيرة العربية لأول مرة في تاريخها في دولة واحدة ،و كانت السلطة السياسية والاجتماعية العليا ترجع للنبي "محمد صلى الله عليه و سلم: نفسه ،و سار خلفاؤه الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم على نفس المنوال ،ثم جاء حكم معاوية بن أبي سفيان ليبدأ معه التغيير في هذا النمط الإسلامي في الحكم ،وعندئذ فقط بدأ ظهور الحركات الإسلامية التي تسعى إلى التأثير في الواقع السياسي ،فظهر الخوارج في نهايات عصر علي ونشط بعد معاوية شيعة أهل البيت وتحركوا ضد خليفتهم بما في ذلك الحركة الانقلابية المسلحة التي قادها الحسين بن علي وانتهت بمقتله ،وكل هذه الحركات مجرد أمثلة لحركات إسلامية متعددة نشأت واستمرت عبر التاريخ الإسلامي الطويل وسعت إلى إحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي وبعضها أقام دولا مثل الشيعة ،وأكثرها فشل في تغيير الوضع السياسي القائم وليس المقصود بذلك أن الحركات الإسلامية المعاصرة تشبه هذه الحركات عقائديا ،وإنما وجه الشبه في أنها واجهت النظام الحاكم وسعت إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير ،فالحركات الإسلامية هي إفراز طبيعي لانفصال الدين عن السياسة عبر التاريخ الإسلامي ،والذي بدأ بالتدريج من عهد معاوية ابن أبي سفيان ،خاصة عندما ورث الحكم لابنه يزيد ،فقد نشأت الحركات الإسلامية لمكافحة الإنحراف عن نظام وأهداف ومقاصد ونمط الحكم الإسلامي الذي أرساه النبي "محمد صلى الله عليه وسلم: وخلفاؤه الراشدون[1].

في حين يرى البعض أن ظاهرة الحركات الإسلامية ظاهرة جديدة صاحبت إنتقال العالم الإسلامي إلى العصر الحديث ،وأرجعوها إلى ما اعتبروه حالة إغتراب تعرض لها الكثير من الشباب المسلمين بسبب تسارع التحولات الاجتماعية والثقافية ،تلك التحولات أقتبست على نطاق واسع من إشعاع الحضارة الغربية المعاصرة لدرجة أن البعض إعتبرها صداما مع عقيدة الإسلام والتي تعتبر بمثابة ثقافة الأمة العربية ،كما اعتبر باحثون آخرون أن ظهور الحركة الإسلامية صاحب هزيمة العرب مع إسرائيل في05 يونيو 1967 كرد فعل لفشل القومية العربية في مواجهة إسرائيل وكبديل لهذه القومية.

وهناك فريق ثالث من الباحثين رأى أن ظهور الحركة الإسلامية هو رد فعل لسقوط الخلافة الإسلامية فلقد تمخض عن إنهيار الدولة العثمانية ،وإجهاز "مصطفى كمال أتاتورك" على مؤسسة الخلافة في سنة 1924 بداية الدخول في مرحلة العلمانية الراديكالية لتركيا الجديدة ،بعد أن تم الفصل بين السلطتين الدينية والفعلية وتم

[1] عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي) ،2010، ص 11.

تقليص دور الخليفة الروحي للمسلمين المتمثل في الأمير "عبد المجيد المعين" من قبل "الجمعية الوطنية " لتركيا الجديدة.

نشأت الحركة الإسلامية المعاصرة التي قام رهانها على بناء دولة إسلامية جديدة ،تستعيد وبشروط مختلفة النسق الشرعي للخلافة الإسلامية ،ويمكن إجمال ظروف نشاة الحركات الإسلامية في النقاط التالية:

1 –سقوط الخلافة العثمانية عام 1924، ولكن النظرة الموضوعية إلى الظروف التي نشأت فيها الحركات الإسلامية المعاصرة في الشمال الإفريقي وشبه القارة الهندية تدل على غير ذلك ،فإذا اعتبرنا أن الحركة الإسلامية ورثت حركة الوعي الإسلامي التي أثارتها الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية ،أو حركات الوعي الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر في الشمال الإفريقي ،فأن هذا الوعي سبق سقوط الخلافة وربما كان ردة فعل لتدهورها وحالة الفساد التي اعترتها ،وقد كان منقلباً عليها من جانب آخر وربما إلتقى بصورة ما مع حركة الوعي القومي التي لم تكن ترى في الخلافة العثمانية إلا ضرباً من ضروب الاستعمار لاسيما في الجزيرة العربية والشام والعراق[1] ،ولعل الحافز الأكبر لظهور الحركات الإسلامية هو الإستعمار الأوروبي والغزو الثقافي وقد كان قوام الحركة الوطنية التي واجهت الإستعمار من العناصر الإسلامية النشطة التي خرجت من عباءة الجماعات الصوفية.

2 –القضية الفلسطينية والحكومات العربية، فبعد فشل القوات القومية العربية في إرجاع القدس الشريف إلى حضيرة المسلمين ،وبعد انهزام هذه القوات في المعارك التي خاضتها ضد إسرائيل توالت اعترافات بعض الأنظمة العربية بالدولة العبرية، ما أدى إلى انبثاق حركات إسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية ،فهكذا ساهمت القضية الفلسطينية في ظهور وتطور العديد من التنظيمات الإسلامية التي ترفض السياسة التي تتعامل بها حكوماتهم مع فلسطين قبل أن تنجح الثورة الإيرانية لتنقل بذلك الحركة الإسلامية من موقف معارضة السلطة الحاكمة إلى موقف المطالبة بالسلطة.

3 –الأوضاع الاجتماعية، وبالتحديد الحرمان بمعناه المادي والمعنوي، أي من الملكية والحقوق والسلطة والرموز، وتعاني الحرمان أساسا الفئات الاجتماعية الدنيا، ويرجعها بعض السوسيولوجيين إلى انسداد آفاق الاندماج في مجتمع النخبة، فالشباب المتعلم لم تمكنه شهاداته ومعارفه من الصعود الاجتماعي ولم تعد هذه

[1] عبد المنعم منيب، نفس المرجع، ص 09.

المجتمعات قادرة على استيعاب شبابها وتأطيرهم في الحياة العامة، لذلك يقود التهميش إلى وقوع هذه الفئات مصيدة التطرف والرفض.

4 – أهم الأسباب السياسية التي تفسر النمو المتزايد والطلب على الإسلام، إخفاق الأيدلوجية القومية العربية هذا الإخفاق الذي تأكد في هزيمة العرب سنة 1967، وما رافقها من اهتزاز أفكار القومية العربية ونظمها وعقائدها[1].

5 – يرى "أيمن السيد عبد الوهاب" أن محتوى الحركة الإسلامية بين الأقطار العربية رغم تفاوته النسبي يشير إلى أن الجذور المصرية الإخوانية قد شكلت دورا هاما في نشأة الحركات الإسلامية الجديدة في السودان وتونس والجزائر وإن كانت قد انسلخت عن المفهوم الإخواني التقليدي من خلال منهج خاص، وقد نشأت حركة الإخوان المسلمين في مصر في 1925 نتيجة إلغاء الخلافة العثمانية الإسلامية في مارس 1924، من قبل "كمال أتاتورك" وإعلان العلمانية في تركيا، منع تدريس الدين في المدارس الحكومية، إغلاق المحاكم الإسلامية ومنع ارتداء الحجاب على النساء،تعويض الحروف العربية بالحروف اللاتينية ومنع استعمال اللغة العربية وحتى المناداة للصلاة باللغة العربية.[2]

ويمكن القول ختاما أن نشأة الحركة الإسلامية كانت نتيجة معالجة الفجوة بين العلمانية الواقية والإسلامية النظرية أو ما يصطلح عليه بجدلية الخطاب الإسلامي بين التبرير والتدبير لدى الحكومات والأنظمة في العالم العربي.

المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية.

إن الحركة الإسلامية مثلها مثل باقي الحركات الاجتماعية والسياسية تعاني من التشرذم وعدم الوحدة في التصنيف ،وإن فهم الحركة الإسلامية يستلزم معرفتها من خلال معيارين أساسيين هما:

أ – الشرعية القانونية التي تتمتع بها الحركة وهل وصلت إلى الحكم من خلال ثورة أو انقلاب كما حصل في إيران والسودان.

---

[1] عبد المنعم منيب، نفس المرجع، ص10– 11.

[2] Mohamed Noureddine Affaya , L'Occident Dans L'imaginaires Arabo-Musulman (maroc : Les éditions Toubkal) ,1997, p.58.

ب – طبيعة الحركة هل هي متعاونة مع نظام الحكم القائم ،وقابلة لقواعد اللعبة السياسية أم أنها تسعى إلى تغييره[1].

تختلف الحركات الإسلامية في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله ،ولا تتوقف المرجعية لتلك الحركات عند المرحلة البنيوية والخلافة الراشدة ،بل هي تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر والذي تستقي منه مصطلحاتها وقياساتها على الواقع المعاش مستعينة أحيانا على قراءته بمرجعيات أخرى من أمم أخرى خارجة عنه ويضل الإسلام بالنسبة لتلك الحركات بمثابة وعاء حضاري ديني تاريخي، لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية حيث تتعدد الاتجاهات الإسلامية داخل المشهد السياسي برؤى ومذاهب فكرية مختلفة ويوضح تحليل تلك الحركات السياسية والاجتماعية ،ذات البرنامج الإسلامي أنها تنقسم بدورها إلى نوعين :

1 –الحركات السلمية الساعية للحكم: النوع الأول من تلك الحركات هي تلك التي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذو الطابع الإسلامي ،وتعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر والبلدان العربية الأخرى التي توجد بها وجماعة النهضة في تونس وحركة مجتمع السلم في الجزائر أبرز تلك الحركات السياسية الاجتماعية السلمية الساعية للحكم.

2–حركات التحرر الوطني المسلحة: هي في الأصل جزء من الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي ،دفعت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع الكفاح المسلح في القلب منه ،وقد بدأ ظهور تلك الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام1948 ،ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءا من عام 1951 ،وفي الوقت الحالي كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

[1] حسن طوالبه، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي. مصر والجزائر نموذجا، ط2، (الأردن: عالم الكتب الحديث)،2005 ص 88.

وحركة الجهاد الإسلامية الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزا وتمثيلا لتلك النوعية من الحركات[1].
أما الدكتور "عبد الستار الراوي" فيصنفها إلى خمسة اتجاهات:

1 –التيار التقليدي والذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين.

2 –التيار المذهبي: ويمثله تيار إيران (الدعوة، حزب العمل، حزب الله، جند الإمام).

3–التيار الجماهيري الإيديولوجي مثل (حماس في فلسطين ،الإنقاذ في الجزائر، الجهاد في مصر).
4 –تيار الرفض ويمثله (التكفير والهجرة ،جماعة السيف ،الجهاد، جند الله).

5 –التيار العقلاني وتمثله مجموعة من المفكرين ممن اعتمدوا المنهج النقدي التحليلي.

وفي كتاب (إسلام اليوم بين الأصالة والتحريف) يقسم صاحبه بكير بن سعيد أعوشت الحركات الإسلامية إلى ثلاث حركات رئيسية وقد سماها بالمدارس وهي:

–المدارس السلفية الحديثة: والتي تشتمل على المدرسة الوهابية نسبة إلى الإمام "محمد بن عبد الوهاب" وتشتمل كذلك على المدرسة السنوسية نسبة إلى العالم الجزائري "محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي."

–**المدارس الإصلاحية:** والتي تشتمل على ثلاث مدارس وهي ،المدرسة الأفغانية نسبة إلى "جمال الدين الأفغاني" والمدرسة الباديسية نسبة إلى الإمام "عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس" ،والمدرسة اليقظانة نسبة إلى "إبراهيم بن عيسى بن داود أبو اليقظان" المولود بولاية غرداية.

–**المدارس القرآنية:** والتي رأى بأنها تشتمل على مدرستين وهما:

–**المدرسة المودودية:** نسبة إلى الأستاذ الكبير "أبي الأعلى المودودي" الذي أسس الجماعة الإسلامية في باكستان.

–**المدرسة البنائية:** نسبة إلى الإمام حسن بن أحمد بن عبد الرحمان البنا[1].

[1] إبراهيم النجار وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، ط2، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية) 2006، ص 23.

أما الأستاذ "محمد بن المختار الشنقيطي" يرى أنه لم تنقشع سحب غبار أحداث 11 سبتمبر حتى ظهرت تباينات شتى في مواقف هذه الحركات من التفجيرات ولم يبق الموقف شبه الإجماعي على حاله ،بل ظهرت تباينات عديدة تبعا لاختلاف الخلفية الفكرية والتنظيمية ويرى أن مسمى الحركات الإسلامية يشمل في الوقت الحالي ثلاثة أصناف:

-**الحركات الإسلامية السياسية:** والمقصود بها هنا ذات الخلفية الإخوانية ،وهذه الحركات سلمية تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد ،وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية ويمكن القول إن هذه الحركات اتخذت قرارا استراتيجيا منذ السبعينيات بتفادي الصدام المباشر مع خصومها واعتماد منهج التدرج والنضال المدني ،بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة ،لذلك لا عجب أن أطبقت هذه الحركات على إدانة الهجمات يوم 11 سبتمبر 2011 ،لأن هذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل.

-**الحركات الإسلامية السلفية:** وهي تقليدية ذات منحى تعليمي إرشادي ،ولم تكن تهتم بالسياسة كثيرا ولا تحسن ألاعيبها لكن التطورات الاجتماعية والسياسية في شبه الجزيرة العربية خلال العقد الأخير تكشفت عن مخاض جديد في الحركات السلفية ،جعلها أكثر تسيسا وأعمق وعيا بالحدث اليومي ،وقد تبنت هذه الحركات موقفا أكثر "تفهما" لما حدث ضد أميركا، دون أن تؤيده بشكل صريح ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا موقف تلك الحركات السلفية من الوجود العسكري الامريكي في الخليج[2].

-**الحركات الجهادية الثورية:** وهي سلفية الفكر في الغالب الأعم ،لكنها تختلف عن السلفيين التقليديين في موقفهم من الحكام ،وميلهم إلى الخضوع للأمر الواقع ،وعزوفهم عن السياسة.

كما تعتبر أن الحركات السياسية الإخوانية تغالي في التحوط والمحاذرة ،مما حولها إلى جزء من الواقع لا بديلا عنه كما هو المفترض ،وتتبنى الحركات الجهادية طريق ذات الشوكة في تعاملها مع الحكام ومع القوى

---

[1] بكر بن سعيد أعوشت، إسلام اليوم بين المصالحة والتحريف، ط2، (باتنة: دار الشهاب)، 1987، ص ص 164.165.166.

[2] محمد بن المختار الشنقيطي، "الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر.. خلافات وخلفيات، متحصل عليه من الموقع www.aljazeera.net ، يوم: 2016/03/29 ،الساعة 21:30.

الأجنبية الموجودة في المنطقة وهي في العادة قليلة العدد ،لا تجد تعاطفا كبيرا بين جماهير الشعب العريضة نظرا لأن خروجها على الدولة تحول في بعض البلدان إلى خروج على المجتمع ،فأضر برسالتها وجاذبيتها ،كما أن جهدها الحربي لا تصاحبه مظلة سياسية مناسبة، تسدده وتجني ثمرته.

وبعد كل هاته التصنيفات المختلفة لظاهرة الحركات الإسلامية فإنه يمكننا القول عموما بأن هاته الحركات الإسلامية تشترك في خصائص وسمات معينة تميزها عن باقي الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى وهي

1 –إن الحركات الإسلامية تسعى إلى تحقيق هدف أساسي كان ولا يزال ينحصر في محاولة العودة بالمجتمع الإسلامي إلى النموذج الذي وحد في صدر الإسلام أيام الرسول "صلى الله عليه وسلم" والخلفاء الراشدين[1].

2 –إن الحركات الإسلامية عموما لها جذور تاريخية وهي ليست وليدة العصر الحديث كما رأينا في المطلب الثاني.

3 –خاصية الإنتشار والتغلغل التلقائي ،ساعدها بوجه خاص طبيعة الدين الإسلامي ذاته، الذي يفرض على المسلم الحق أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه، وكذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

4 –إن إحدى خصائص الحركة الإسلامية في هذا العصر أن تكون حركة سياسية، كما يقول المفكر الإسلامي "توفيق الطيب": إن ما فقده المسلمون هو النظام السياسي الإسلامي المتمثل في الخلافة فيجب على فصائل الحركة الإسلامية أن تأخذ أشكال التنظيمات السياسية".

5 –يتميز معظمها ببناء تنظيمي قوي ،نظرا للطابع السري الذي تتميز به الحركات الإسلامية عبر الزمن وإصرارها على تحقيق التغيير الاجتماعي، وكذا نتيجة لبطئ النظام ومحاولة احتوائها.

6 –أبرز السمات المميزة لهذه الحركات هي حداثتها ،فهي حركات نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها وهي أيضا إسلامية بمعنى أنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة المرجعية الإسلامية ،ولا تنطلق مثل غيرها من منطلق الفعالية المجردة ولا تستند إلى قيم وأيديولوجيات أخرى تتعارض مع هذه المرجعية.

---

[1] عمراني كربوسة، "الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2006 ،ص 14.

7 –تتلخص مطالب الحركات الإسلامية وفكرها في الآتي:

*الدعوة إلى استعادة نفوذ الإسلام وسلطته في العالم.

*أن هذا لن يتحقق إلا بالعودة إلى الإسلام الصحيح الذي تخلى عنه مسلمو هذا الزمان.

*أن استعادة سلطة الشريعة غير ممكنة دون إقامة دولة إسلامية حقيقية ، الحاكمية فيها لله وحده.

*مهمة استعادة سلطة الإسلام هي مهمة مقدسة يجوز في سبيلها انتهاج كل وسيلة[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة التحول الديمقراطي.

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من أبرز المفاهيم التي تتسم بالمرونة في حقل العلوم السياسة فهو ينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي ،لذا نجد العلماء والباحثين قد أثاروا جدلا وخلافا حول تحديد مفهومه ،ولندرس هذا الأخير سنتناول ثلاث مطالب نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به أما المطلب الثاني ندرس فيه المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي أما المطلب الأخير يتناول الأنماط والاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.

أولا/ مفهوم التحول الديمقراطي: démocratisation.

إن الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي يقودنا إلى ضرورة التطرق في البداية لمعنى التحول والانتقال وبعدها الديمقراطية، لنستطيع الخروج بتعريف شامل للتحول الديمقراطي.

فالانتقال في اللغة بمعناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلا فأنتقل مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق ،فيكون الوضع الجديد مغايرا للأول في صفاته وخصائصه ،أما كلمة ديمقراطية ومدلولها فترجع إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة ،حيث كانت تعني عندهم الخروج بالحكم من يد

[1] عمراني كربوسة، نفس المرجع، ص 14–15

فرد متحكم أو من يد الأقلية المتحكمة إلى حكم الأغلبية ،إلا أن الاستخدام الحديث لها يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر[1].

إن مفهوم التحول الديمقراطي لم يحظى بالإجماع من طرف جميع العلماء والدارسين والمهتمين به فهو يختلف من باحث لآخر ومن مفكر لآخر ،لذا سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف المختلفة للتحول الديمقراطي.

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي ،ومن أجل التأصيل النظري العميق للتحول الديمقراطي لابد من الرجوع إلى نظرية "صامويل هانتجتون" الذي يحدد ثلاثة تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية فحسبه المرحلة الأولى إمتدت من سنة 1828 إلى 1926 والمرحلة الثانية من سنة 1943 إلى 1962 والثالثة وهي أهم مرحلة بدأت من سنة 1974 ومازالت مستمرة إلى الآن ،وأهمية هذه الأخيرة تمكن في أنها تميزت بتحول العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى أنظمة أكثر انفتاحا.

فالتحول الديمقراطي هو الإنتقال من نظام تسلطي (نظام الحزب الواحد، دكتاتورية عسكرية أو ملكية مطلقة أو نظام شمولي) إلى نظام قائم على أساس ديمقراطي يتضمن ثلاث مبادئ أساسية:

1 –التأسيس لقواعد وإجراءات المواطنة.

2 –حرية الأفراد.

3 –المشاركة السياسة وتوسيع قاعدة الحكم.

ويعرف المفكر العربي المغربي "محمد عابد الجبري" التحول الديمقراطي بأنه الإنتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ،ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

[1] صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ،تر: عبد الوهاب علوب ،ط1،(القاهرة: دار سعاد الصباح) 1993، ص 64.

1 – ضمان حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

2 – دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية والحزبية.

3 – تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة ،وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية[1].

أما عالم السياسة الأمريكي "فليب شميتر" فيعرف التحول الديمقراطي على أنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر[2].

ويعرفه **روستو** بأنه:"عملية إتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ،ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى ،وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع "[3].

إن لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لا بد من تكييف البنية الاجتماعية التقليدية مع المتغيرات الديمقراطية الجديدة وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ديمقراطية بدلا من المؤسسات القديمة للنظام التسلطي وتحاشي الإنقطاعات والتراجعات والإنقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها ،دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري[4].

---

[1] محمد علي الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1994 ص86.

[2] بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي " دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى"، ط.1،(القاهرة: مكتب دبولي)،2008، ص 29.

[3] **حسنين توفيق إبراهيم، متحصل عليه من الموقع:** http://studies.aljazeera.net، **يوم:2016/03/15 على الساعة23:30.**

[4] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، ط1،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية) 2006 ص 137.

يشير مفهوم "التحول الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي ،ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية ،فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة ،مدنية أو عسكرية ،حكم فرد أو حكم أقلية ،كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه ،فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية إنتخابية ،ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه.

كما أن الإنتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى ،أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي وكل ذلك يؤكد على مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي ،ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أهم سمات التحول الديمقراطي :

-إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسة وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

- إن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد، كما تتضمن مخاطر الإرتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب ع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

-إن عملية التحول الديمقراطي تمر بمرحلتين نوعيتين وفقا لما يراه "شميتر" تتمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية* ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية[1].

ثانيا/ علاقة التحول الديمقراطي بالمصطلحات المرتبطة به.

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية ،وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى، وعليه سوف نتطرق إلى علاقة التحول الديمقراطي بالمصطلحات التالية:

[1] عبد المنعم المشاط، دليل الديمقراطية، ط.1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)، 2011، ص 58-57.

* الليبرالية هي فلسفة سياسية أو رأي سائد تأسست على أفكار الحرية والمساواة. وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية في حين أن المبدأ الثاني وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في الليبرالية الاجتماعية.

1 -التحول الليبرالي: يقصد به إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة ،وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الإهتمام العام ،والحد من الرقابة على الإنتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم ،أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود بتأسيس نظام سياسي شعبي من خلال إيجاد حكومة جديدة تنتج عن انتخابات نزيهة تعددية حرة بدل الحكومة السلطوية السابقة ،وتكرس حقوق وحريات الأفراد[1].

التحول الليبرالي يقدم فيه الحكام السلطويون مجموعة من التنازلات للإبقاء على النظام السلطوي والنخبة الحاكمة وتعمل هذه التنازلات على تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجال الحرية ولكن الفئة الحاكمة ما تزال هي نفسها وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته وتعيد القبضة من جديد عكس التحول الديمقراطي الذي يبدأ عندما يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة على الأوضاع الداخلية ما يوجب عليهم التخلي على السلطة السياسية لتتسلمها نحبة حاكمة جديدة تأتي عن طريق انتخابات تعددية حرة ونزيهة[2].

2 -الإصلاح السياسي: يعني الإصلاح السياسي القيام باتخاذ تدابير متدرجة من داخل النظام واليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بنائه وتشكيله ،بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمستجدة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية[3]. ومنه فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة، ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم واستمرارية النظام السلطوي. إذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلائم مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية فان التحول الديمقراطي مرحلة من مراحل الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي وإذا كانت عملية الإصلاح السياسي تتم في ظل استمرارية قيام النظام السلطوي وممكن استمرار نفس القيادة ،فإن مرحلة التحول الديمقراطي تسقط فيها النخب والمؤسسات السلطوية الموروثة من النظام السابق ،وتنشئ نخب ومؤسسات ديمقراطية جديدة جاءت بها إنتخابات نزيهة.

---

[1] مبارك مبارك أحمد ،القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية، ط1،(القاهرة، مركز المحروسة) ص.33

[2] zbigniew brzezinski, the grand failure: the birth and the death of communism in twentieth century (new York: Charles Scribner's sons), 1989, p 45-46.

[3] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي،ط1،(الإسكندرية :دار الفكر الجامعي)، 2010، ص 133.

3 –التنمية السياسية: لقد بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية في حقل العلوم السياسية في نهاية القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية ،وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف لها ،فهناك من يعتبرها تحديثا سياسيا باعتبارها المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو–اقتصادي ،او المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات ،اما عالم السياسة الأمريكي "صامويل هانتجتون" فعرف التنمية السياسية أنها إسباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية[1]. فعملية التنمية السياسية تسعى إلى ترشيد بناء السلطة وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي ،لذا تربط العديد من الدراسات التنمية السياسية ببناء الديمقراطية ،لأنها تساهم في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ،من خلال فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية وحماية حقوقهم وحرياتهم ،وإيجاد قنوات شرعية للمشاركة في عملية صنع القرار.

4 –التعددية السياسية: تعتبر التعددية السياسية وسيلة وأداء لتنظيم الحياة العامة ترى مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي ،كما تعتبر شرطا لأي ممارسة ديمقراطية ،بحيث تشارك كافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة أنشطتها ،وتحتوي التعددية السياسية على التعددية الحزبية والإعلامية والنقابية وغيرها.

إن العلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية علاقة وثيقة، فالتعددية السياسية تتيح الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم وبذلك تساهم في تكريس الديمقراطية ،غير أن وجود تعددية سياسية لا يعني بضرورة وجود تحول ديمقراطي حقيقي ،حيث يمكن ان تستخدم كواجهة شكلية فقط.

إن التحول الديمقراطي يعتبر شرطا أساسيا للوصول إلى الديمقراطية ولإيجاد نظام ديمقراطي لا بد أن يمر على مجموعة من المراحل تبدأ بزوال النظم السلطوية، وظهور ديمقراطيات حديثة، وتقوم هذه العملية بإعادة توزيع القوة لخلق توازن بين القوى الرسمية (الدولة) والقوى الغير رسمية (المجتمع المدني) الى جانب تقبل الجدل السياسي واحترام الرأي الأخر وحرية التعبير[2].

المطلب الثاني: المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي.

[1] عبد الغفار رشيد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي – الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة ،ط2 ،(القاهرة مكتبة الآداب)، 2006، ص 129.

[2] مزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه،(جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)،2011–2012، ص 33.

إن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تمر بأربعة مراحل للوصول الى حكم ديمقراطي ثم خلال ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وتغيير النظام من الحكم السلطويوتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1 –مرحلة انهيار وتفكك النظام السلطوي القديم: أو مرحلة القضاء على النظام السلطوي ،وهي الفترة الزمنية بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ،ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[1].

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام السلطوي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة،وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي ،ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير الإنقلابات والمؤامرات ،ويحدث هذا الصراع في ظل الشقاقات والإنقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني التحول الديمقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية ،ما يمكن الإشارة إليه أن إنهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي ،فهناك ديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الأخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم[2].

تتعدد أسباب فشل الدول للتحول الديمقراطية فقد تكون نتيجة مقاومة النخب المدنية والعسكرية أو نتيجة غياب المؤسسات والظروف البيئية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديمقراطي.

2 –مرحلة اتخاذ قرار بالتحول او إقامة النظام الديمقراطي: هي اخطر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي نظرا لازدياد خطر الارتداد فيها الى الحكم السلطوي، و قد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية "آدمبرجيفورسكي"بانها تشبه الة الغزل pin ballفبمجرد ان ترتفع الكرة لتدور الى اعلى فهي ايضا يمكن ان تهبط و تدور الى اسفل بطريقة شديدة سريعة.

---

[1]عبد المعطي زكي إبراهيم، المرحلة الانتقالية –دراسة تحليلية، متحصل عليه من الموقع: http://www.alamatonline.net يوم 2016/04/15، على الساعة: 23:50

[2]Larry dianmond, political culture and democracy in developing countries (London; Lynne rienner publishers), 1993, p.145.

اثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي،وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق ،كما وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية[1].

3 – مرحلة الترسيخ الديمقراطي: يعرف "جون لينز" مرحلة رسوخ الديمقراطية على أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح ،أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة ،وببساطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.

ومنه فإن عملية الرسوخ تمثل قبول القوى الأساسية في المجتمع لعملية الديمقراطية ،وتحتاج عملية ترسيخ الديمقراطية إلى قبول عام من قبل اللاعبين الأساسيين فيها[2].

4 –مرحلة النضج الديمقراطي: تعتبر أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الإجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية و الديمقراطية الاقتصادية ،ففي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ،وفاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة ،أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع إستنادا إلى معايير العدالة والمساواة[3].

تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية لهم ،غير أن واقع ممارسة الحياة السياسية أثبت فشل التزام عملية التحول الديمقراطي بالتطور وفق مراحلها الأربعة ،للوصول إلى مرحلة الرسوخ فالنضج ،حيث أشار عالم السياسة "لاري دياموند"، إلى فشل بعض

---

[1] محمد عسال، مراحل التحول الديمقراطي، متحصل عليه من الموقع: http://raed30.amuntada.com، يوم 2016/03/16، الساعة: 18:00.

[2] مودع زهيرة، الترسيخ الديمقراطي و معوقاته الداخلية والخارجية في الأنظمة السياسية العربية–دراسة حالة الجزائر–مذكرة لنيل شهادة الماستر،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2013–2014، ص 29.

[3] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 143.

الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا[1] ،و عموما فإن أهم المؤشرات التي تدل على وجود تحول ديمقراطي من عدمه تتمثل في:

أ– الدستور:

هو الوثيقة الأساسية للحكم التي تحدد صلاحيات مختلف سلطات الحكم، كما ترسم حدود السلطة ،ويقوم الدستور على حماية حقوق وحريات الأفراد ،وتتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بوضعه للحفاظ على حقوق ومصالح كل القوى في الأمة[2].

ب –الحقوق والحريات العامة:

وهي التي لا يمكن تصور وجودها خارج المجتمع ،بعيدا عن إطار الدولة وهذه الحقوق تؤكدها عادة الوثائق الدستورية ،ومنها على سبيل المثال حرية العمل وحرية المعتقدات الدينية والحق في التعليم وحرية ممارسة مهنة التجارة والصناعة وغيرها.

ج – التعددية السياسية:

يتسم النظام الديمقراطي بالإعتراف بالتعددية السياسية في تركيبة أفراد مجتمعه ومنحهم الحق في تكوين أحزاب سياسية، وجماعات للتعبير عن مطالبهم من خلال قنوات رسمية شرعية يكرسها الدستور والذي عليه أن يضمن حق المشاركة السياسية لها من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.

د –النظام التمثيلي:

والذي يعتبر حامي المشاركة السياسية ويتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها ركن من أركان الدولة الوطنية الحديثة ولكي نفرز مؤسسات تمثيلية حقيقية تمثل الشعب وتتمتع بالمصداقية لا بد من إحاطة عملية الاقتراع بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة[1].

---

[1] محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، ط1،(الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث)، 2005، ص 442.

[2] عبد المنعم المشاط، دليل الديمقراطية، ط1، (القاهرة: الشروق الدولية)، 2011، ص 15.

5 – التداول السلمي على السلطة: يقصد بالتداول او التعاقب على السلطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة.

المطلب الثالث: الأنماط والاتجاهات النظرية الخاصة بالتحول الديمقراطي.

تختلف أنماط عملية التحول الديمقراطي والنظريات المفسرة لها من باحث إلى آخر باختلاف المعايير والمقاييس التي تم استخدامها ،وسنتناول في هذا المطلب أنماط ونظريات التحول الديمقراطي من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أنماط التحول الديمقراطي:

يقصد بالأنماط تلك الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي تتبع للإطاحة بالنظام الغير ديمقراطي، ويمكن التمييز بين ثلاث أنماط للتحول الديمقراطي هي:

1 –نمط التحول من الأعلى:

إن القيادة السياسية من خلال هذا النمط تلعب دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي ،ويكون الدافع غالبا هو شعور النخبة الحاكمة أن محاولات الإنشقاق على النظام القائم في تزايد مستمر وأن عملية استخدام القوة والعنف تجاه الجماهير أصبحت قريبة الوقوع لذلك يأخذ الحكام بزمام المبادرة وتتخذ بعض الإصلاحات لإمتصاص الغضب الشعبي وتطبيق المخاطرة بترك المنصب أفضل من المخاطرة بترك الحياة[2]. وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية من طرف النخبة الحاكمة للخروج من الأزمة بإقرار مجموعة من الإصلاحات لإمتصاص الغضب الشعبي ومنح نفسها الوقت لصناعة آليات جديدة تسمح لها بالاستمرار في السلطة ،لقد تنوعت التجارب في هذا النمط من التحول ومن أمثلته في إفريقيا مبادرة القيادة الزامبية في عام 1991 بالتخلي عن نظام الحزب الواحد وبدأ عملية التحول الديمقراطي وفي أمريكا اللاتينية نجد البرازيل حيث قرر الرئيس "جيزيل" أن التغيير السياسي ينبغي أن يتم بالتدرج والبطء والثقة وبدأت الحكومة البرازيلية بالعمل في نهاية إدارة "ميدتشي"عام 1973، وإستمرت في فترة إدارتي "جيزيل"

---

[1] عبد الرحمن احمد ابو خرس، من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا، ط1،(السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة)، 2007 ص.9-10.

[2]Larry diamond, idem, p46.

و"فيجو"، وحققت طفرة إلى الأمام بإقامة نظام رئاسة مدنية عام 1985، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام 1988 وإنتخاب رئيس شعبي عام 1989[1].

وقد يأخذ العسكريون المبادرة وذلك لأهمية المؤسسة العسكرية في ظل النظم السلطوية مثل اليونان والبرتغال في جنوب أوروبا. ومن أهم سمات نمط التحول من الأعلى ما يلي:

– إمكانية ارتداد قادة النظم السلطوية على مبادرة التحول الديمقراطي، إذ أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.

– إن القرارت المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساسا بمصالحهم الخاصة الشخصية والجماعية[2].

2 – نمط التحول من خلال التفاوض:

يحدث هذا النمط من التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

وفقا لهذا النمط تضطر القيادة السياسية لبدء عملية التحول الديمقراطي كإستراتيجية لمواجهة الأزمات لإمتصاص الغضب الشعبي الناتج عن تأزم الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية ،مقابل عجز النظام القائم على تلبية المطالب الشعبية ،إلى جانب التردي الإقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة[3].

إن عملية التفاوض تستوجب على كلا الطرفين إضفاء صبغة شرعية على الطرف الآخر من أجل نجاحها فعلى الحكومة أن تتقبل القوى المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات من المجتمع وفي المقابل على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمة في عملية التغيير ،وأن تسلم ضمنيا أو صراحة بحقها حاليا في الحكم مع منح

---

[1] صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 199.

[2] مبارك مبارك أحمد، مرجع سابق، ص 35.

[3] عبد الرحمان حمدي، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وافاق المستقبل"، **السياسة الدولية**، العدد 113 جويلية 1993، ص 18.

ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أي مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي.[1] هناك العديد من الحالات التي صنفت ضمن هذا النمط مثل جنوب إفريقيا (1990-1989) فبعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية، تم الاتفاق على التفاوض بين "نيلسون منديلا" و "دوكليرك"، حيث قال دوكليرك: إن الدرس المستفاد كان فحواه أنه "عندما سنحت الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية وبناءة لم يتم اقتناصها فسارت الأمور بصورة غير سليمة لأنهم انتظروا طويلا قبل الدخول في تفاوض جوهري. فلا ينبغي لنا أن نقع في هذا الخطأ، ونحن مصرون على ألا نقع في هذا الخطأ".[2]

3 -نمط التحول من خلال الشعب.

هذا النمط من التحول يفرض من طرف الشعب ،ويأتي إثر صراعات عنيفة وإنتشار أعمال العنف والإحتجاجات من جانب القوى الإجتماعية الرافضة للوضع القائم ،نتيجة تدهور وضعف وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ بالإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لإحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية وتجنبا لإنهيار النظام كما حدث في مصر في ثورة 25 يناير 2011.[3]

نخلص أن عملية التحول الديمقراطي تتميز بالتعقد وتعدد المراجل كما أنه من الناحية الواقعية نجد أكثر من نمط لإحداث عملية تحول ديمقراطي في حالة واحدة وأن أفضل نمط لإحداث عملية تحول ديمقراطي هو الذي يبادر فيه النظام السياسي من تلقاء نفسه بعملية التحول الديمقراطي وبهذا يتجنب الضغوط الداخلية والخارجية ويحقق الاستقرار لشعبه.

الفرع الثاني/ الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي

سوف نحاول في هذا الفرع، دراسة الاتجاهات النظرية لعملية التحول الديمقراطي وفق ثلاث مدارس هي المدرسة التحديثية، المدرسة البنيوية والمدرسة الانتقالية.

---

[1] مبارك مبارك احمد، مرجع سابق، ص 37.

[2] صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 231.

[3] أبو الحسن بشير عمر ،"دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، **الحوار المتمدن**،العدد: 4564، سبتمبر 2014، ص 16.

1 – المدرسة التحديثية:

يعتبر التحديث السياسي في مفهومه العام عملية تهدف إلى تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى الأداء لديها من اجل انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها وتركز مدرسة التحديث على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو ثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة كما تحاول هذه المقاربة تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة ،وقد توصل "صامويل هانتجتون" إلى وجود علاقة سببية بين التحديث والتطور الاقتصادي والمشاركة السياسية.

إن من أهم مسلمات هذه المدرسة الربط بين الليبرالية والتقدم الاقتصادي ،وضرورة توفر عدد من الشروط الإقتصادية والإجتماعية لإنجاح عملية التحول الديمقراطي ويمكن حصرها في إرتفاع مؤشر النمو الإقتصادي الذي يتبعه إرتفاع في الدخل الفردي، ثم توسيع في القاعدة الشعبية، فإنتشار مستوى التعليم، والذي بدوره يرفع من نسبة المشاركة السياسية، بالإضافة إلى أن التنمية الإقتصادية تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وإنتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والإستقرار السياسي. ومن أهم مفكري هذه المدرسة "آدم سميث" الذي رأى أن الليبرالية السياسية شرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الإقتصادي ،كما رأى "مارتن ليبست" أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في المجتمعات المتقدمة إقتصاديا ،إلا أن الواقع أثبت أن هناك دولا تحولت إلى الديمقراطية رغم عدم توفرها على شروط التحول الديمقراطي كما أن هناك دولا تتوفر فيها شروط التحول الديمقراطي لكنها ليست ديمقراطية مثل السعودية[1].

مما سبق نجد ان معظم الدراسات الحديثة أكدت على وجود علاقة وطيدة ايجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية ، بمعنى انه كي تتطور الدول الفقيرة اقتصاديا ينبغي علبها أن تصبح ديمقراطية.

2 – المدرسة البنيوية:

يرتكز المدخل البنيوي في تفسير عمليات التحول الديمقراطي على مفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة تدريجيا عبر فترات تاريخية، أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار، والفلاحين والبرجوازية من جهة، والدولة من

[1] كمال عبد اللطيف، "التحديث السياسي و معاركه في الغالم العربي" ، **الشرق الأوسط** ، العدد 9313 ، 2004 ، ص 07.

جهة أخرى وكيفية تغير العلاقة إستجابة وتزامنا مع حركية التطور الإقتصادي الحديث في المجتمع وبناءا على رؤية هذه المدرسة يكتسب الفاعلون الإجتماعيون السلطة السياسية حسب مصالحهم الإقتصادية ومحدداتهم البنيوية وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمصلحة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع. لقد قدم العالم الأمريكي "مور بارنتجون" إحدى أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي في هذا الموضوع[1]. واعتمد في دراسته على المقارنة التاريخية للمسار السياسي الذي اتخذته كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية(مسار الديمقراطية الليبرالية) والمسار الذي إنتهجته كل من روسيا والصين(مسار الثورة الشيوعية) وتمت المقارنة في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع من بنى للقوة والسلطة ثلاث منها كانت طبقات إجتماعية الفلاحون ،طبقة ملاك الأراضي الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة ،وقد حصل **مور** على نتيجة مفادها أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، وإشترط "**مور**" مجموعة من الشروط لتحقيق التنمية الديمقراطية أهمها تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية ضد العمال والفلاحين أي الطبقة الكادحة.

إن الملاحظ هنا هو أن التنمية الاقتصادية كان لها دور هام تمثل في مساعدتها على خلق وظهور مجتمع مدني قوي و أحزاب سياسية كقوة موازنة للدولة.

3 – المدرسة الانتقالية:

تركز المدرسة الانتقالية في تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي على مسالة النخب السياسية ودورها في عملية اتخاذ القرارات مع التركيز أيضا على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وهذا ما قام به أستاذ العلوم السياسية والاجتماع "دانكورت روستو" من خلال دراسته المقارنة التي قام بها بين تاريخ كل من تركيا والسويد كمسار عام يمكن أن تتبعه البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية هي:

[1] مصطفى بلعور،"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008" أطروحة دكتراه،(جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2008-2009، ص 31.

أ – مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: تبدأ هذه المرحلة من خلال بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى جميع المواطنين.

ب – مرحلة الصراع السياسي: حيث تتواجد صراعات طويلة وغير محسومة بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تأتي نتيجة لتلك الصراعات ولا تأتي كنتاج لتطور سلمي والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

ج – مرحلة القرار :في هذه المرحلة التاريخية تقرر أطراف الصراع السياسي بداية عملية التحول الديمقراطي من خلال تبني قواعد ديمقراطيه والتوصل إلى حلول وسطى تمنح حق المشاركة السياسية للجميع[1].

د– مرحلة التعود: ويقصد بها تعود وتكيف الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية فإذا كان الجيل الأول قبل مرحلة القرار قد وجد صعوبة في التأقلم مع مبادئ الديمقراطية فان الأجيال التالية ستمارس الديمقراطية عن

قناعة و بصفة تلقائية أو بعبارة آخر بالوصول إلى الترسيخ الديمقراطي[2] ،ونستنتج من كل ما سبق أن المدارس الثلاثة محل الدراسة قد تطرقت إلى العوامل الرئيسية التي تساعد في إحداث التحول الديمقراطي ويعيب عليها التركيز على التجربة الإنمائية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المجالين السياسي والإقتصادي وتروج لها على أنها المثال و التجربة الوحيدة التي عرفت نجاحا.

وفي الأخير فان أهم ماتم التوصل إليه من خلال التعرض للتأصيل المفاهيمي لكل من ظاهرة الحركات الإسلامية و ظاهرة التحول الديمقراطي ما يلي:

– إن الحركات الإسلامية كما تعرف عن نفسها هي تلك الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة.

– إن الحركات الإسلامية كما يعبر عنها في علم الإجتماع الحديث عبارة عن حزب سياسي إسلامي له عقيدة إسلامية ترى أن الإسلام دين ودولة وهي كيان له هيكل منظم يهدف إلى أسلمة المجتمع والدولة من القاعدة

[1] نبيل كريش، "دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق و ابعاده الداخلية و الخارجية"، اطروحة دكتراه (جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2007–2008، ص 56.

[2] نبيل كريش، نفس المرجع، ص.40.

إلى القمة عبر القنوات الشرعية المتاحة من وسائل عمل إجتماعية وسياسية للوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية المشروعة لبسط و تطبيق برنامجها الإسلامي على إعتبار أنه منهج حياة عام وشامل ومتكامل.

– إن ظاهرة الحركات الإسلامية ظاهرة لها جذور تاريخية ،وهي ليست وليدة العصر الحديث ،بل هي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات و ليست حديثة أو مستحدثه كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية ونفسية وإجتماعية وسياسية وتتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي والإنتشار الواسع خاصة في قطاع الشباب.

– إن مصطلح الحركة الإسلامية ذو علاقة وثيقة مع بعض المصطلحات الأخرى سواء بالتشابه أو بالاختلاف كالسلفية التي تشير إلى الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر مثل حركة جمال الدين الأفغاني 1837–1897 و محمد عبده 1849–1905، و التطرف الذي أسند إلى الحركات الإسلامية رغم أنه لا يقتصر عليها والإسلام السياسي والذي أطلق على الحركات الإسلامية كمصطلح إعلامي.

– إن ظاهرة الحركة الإسلامية مثلها مثل باقي الظواهر لها أنواع وتصنيفات ،فمنها الحركات السلمية التي تسعى إلى إعتلاء منصة الحكم مثل حركة النهضة التونسية ومنها حركات التحرر الوطني المسلحة التي تنتهج الكفاح المسلح لتحقيق غاياتها مثل حركة حزب الله اللبناني و حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين وهناك الحركات الإسلامية السلفية التقليدية ذات المنحى التعليمي الإرشادي.

– إن ظاهرة التحول الديمقراطي في مفهومها الواسع هي مجموعة الإجراءات التي يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، و تساهم فيه ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي المعارضة الداخلية، القوى الخارجية ،ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع.

– إن ظاهرة التحول الديمقراطي لها علاقة مع بعض المصطلحات المرتبطة بها مثل التحول الليبرالي والإصلاح السياسي، والتعددية السياسة.

– تمر عملية التحول الديمقراطي بأربعة مراحل حتى تكتمل، وهي مرحلة القضاء على النظام التسلطي ثم مرحلة إتخاذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديمقراطي ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي وأخيرا مرحلة النضج وتحقيق الهدف المنشود والذي يتبادر جليا عن طريق وجود خمسة مؤشرات وهي الدستور،واحترام الحقوق والحريات العامة، ووجود تعددية سياسية ،النظام التمثيلي وأيضا التداول السلمي على السلطة.

– إن عملية التحول الديمقراطي لها ثلاث أنماط، نمط التحول من أعلى أي أن القيادة السياسية من خلال هذا النمط تلعب دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي، ونمط التحول من خلال التفاوض عندما ينخرط النظام التسلطي في حوار متميز مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة، و أخيرا نمط التحول من خلال الشعب .

– هناك ثلاث إتجاهات أو مدارس أساسية حاولت دراسة عملية التحول الديمقراطي وهي المدرسة التحديثية والتي ركزت على عملية التحديث السياسي في عملة الإنتقال الديمقراطي والمدرسة البنيوية التي ركزت على مسألة بنى القوة والسلطة المتغيرة تدريجيا عبر فترات تاريخية ،وأخيرا المدرسة الإنتقالية والتي أولت اهتماما كبيرا لمسألة النخب السياسية ودورها في عملية اتخاذ القرارات من بين عدد من البدائل والقرارات المتاحة مع التركيز أيضا على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية لتحقيق التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني

ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية

الفصل الثاني: ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية

شهدت دول المغرب العربي ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين تصاعد الدور السياسي للحركات الإسلامية تلك الحركات التي نشأت في دول المغرب العربي بالأساس، كحركات إصلاحية ظهرت كرد فعل لظروف الأزمة التي إجتاحت المنطقة المغاربية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،والتي ساهمت بشكل واضح في تصاعد التيار الإسلامي ،والتنبيه إلى سلبيات النظم السياسية إلا أنها خرجت عن كونها حركات إصلاحية منذ أن قبلت الدخول في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات ،فقد كان للإنفتاح السياسي وهامش التحولات الديمقراطية التي سمحت بها الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي أثرها في تزايد دور الحركات الإسلامية وتمكنها من الظهور العلني كتنظيمات سياسية إستطاعت في وقت قصير أن تفرض نفسها طرفا أساسيا على المشهد السياسي في المنطقة ،وبناءا على ذلك سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين ،نتناول في المبحث الأول أهم الحركات الإسلامية الناشطة في دول المغرب العربي الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب ليبيا موريتانيا) وخصائصها وكذا موقف هاته الحركات من مظاهر التحول الديمقراطي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه النموذج الذي خصصناه في دراستنا ألا وهو "حركة النهضة التونسية"من حيث بروزه و أهم المحطات لنشأته.

المبحث الأول: واقع الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية.

نتناول في هذا المبحث أهم الحركات الإسلامية الناشطة في دول المغرب العربي الخمسة (الجزائر تونس ،المغرب، ليبيا، موريتانيا) وخصائصها وكذا موقف هاته الحركات من مظاهر التحول الديمقراطي.

المطلب الأول:أهم الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي.

أولا/ الحركات الإسلامية في الجزائر:

تعتبر الحركة الإسلامية في الجزائر إمتدادا للحركة الإصلاحية إبان الاستعمار الفرنسي خاصة "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " وفي غالب الأحيان كانت تأخذ أشكالا جمعوية دينية وثقافية أبرزها: "جماعة الموحدين 1963"، "جمعية القيم "1963 " جماعة الدعوة والتبليغ " 1966" والحركة الإسلامية المسلحة وغيرها.

إن ما جاء به دستور 1989 وجدت فيه هذه الجمعيات لنفسها إمتدادات سياسية عميقة وحصلت على شرعيتها وهذا يدل على أن النظام السياسي الجزائري لم يكن ذو موقف سلبي اتجاه الحركة الإسلامية حيث أنه سمح للأحزاب الإسلامية بمزاولة نشاطاتها بصفة رسمية،[1]ومن أبرز الأحزاب الإسلامية في الجزائر نتناول ثلاثة حركات إسلامية هي: حركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة الإسلامية وحركة الإصلاح.

1 –حركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ:(f.i.s):

تأسست في 18 فيفري1989،بمجسد السنة بباب الواد بالعاصمة، وكانت من طلائع الأحزاب التي تم الإعلان عنها بعد أسابيع قليلة من تبني التعددية الحزبية،[2] ونشأة هذا الحزب كانت نتيجة أحداث ظرفية وليس نتيجة تطور سياسي طبيعي، وقد ضم شخصيات متعارضة في النهج السياسي ولا يملكون أي تكوين سياسي يؤهلهم لأي ممارسة سياسية، باستثناء "عباس مدني"، وما يؤكد الولادة الظرفية للجبهة الإسلامية للإنقاذ التصريح الذي أدلى به هذا الأخير بمسجد السنة 18 فيفري 1988 بقوله: "إن إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة

[1] عيسى جرادي، الحركة الاسلامية في الجزائر من الدعوة الى الدولة: قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من 1989 إلى 2005، ط1، (الجزائر: دار قرطبة)، 2005، ص 48.

[2] خليفة أدهم، "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"،**القاهرة :السياسة الدولية** ،العدد107، 1992،ص218 .

تاريخية وحضارية ذات رسالة."[1]

وإذا كانت أحداث أكتوبر 1988قد دفعت بالحركة الإسلامية إلى الساحة السياسية وجعلتها القوة الوحيدة التي بيدها تحريك الشارع فإن الدستور الجديد أسس لهذه الحركة كجمعية سياسية، معترف بها وتحولت من موقف دفاعي إلى موقف هجومي تسعى فيه إلى فرض هيمنة سياسية من خلال المطالبة بقيام دولة إسلامية.

من أهم النقاط الواردة في برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ القضاء على الاستبداد وتبني مبدأ الشورى لإزالة الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتبني المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص ابتداء من الميادين التالية:

-إصلاح الجهاز التنفيذي من الرئاسة الى البلدية .

- جعل التشريعات السياسية خاضعة للشريعة الإسلامية مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية.

- إعادة النظر في الطرق التربوية والتقليد الأعمى، وإعطاء الصبغة الإسلامية لمختلف التخصصات.

أما السياسة الاقتصادية فهي مبنية على أساس البحث عن التوازن بين الحاجيات الاستهلاكية وظروف الإنتاج والتكامل بين الحاجات الكمية والكيفية، بالإضافة إلى فرض هم مبدأ الاستقلال الاقتصادي، وللإشارة فإن البرنامج الاقتصادي للجبهة يحمل ثلث البرنامج الإجمالي[2].

2 -حركة المجتمع الإسلامي حماس: تعتبر حركة المجتمع الإسلامي أو حركة مجتمع السلم (حمس) أحد أكبر الأحزاب في الجزائر شعارها العلم والعدل والعمل ،تأسست هذه الحركة سنة 1990 وأسسها الشيخ "محفوظ نحناح" تحت إسم حركة المجتمع الإسلامي ،شارك الحزب في جميع الاستحقاقات السياسية التي جرت في الجزائر،شكل ائتلافا حزبيا في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية جانفي 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي وتكتل مؤخرا مع حركة النهضة الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني فيما سمي بتكتل الجزائر الخضراء ،كان أول إطار قانوني للحركة تحت راية جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست سنة 1988 كامتداد للعمل السري الذي بدأ سنة 1963 مستندة إلى مرجعية الإخوان المسلمين العالمية، وقد كانت نشأتها نتيجة التأثر بالإسلام المجاور،[3] تأسست هذه الحركة في 1990/12/06، بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (f.i.s)في الانتخابات المحلية ومحاولة منها لاستدراك ثغرات

---

[1] Zahra Ban Arous, L'islam Politique Algérienne,(Beyrouth : Dar alfarabi), 2000,p 93.

[2] Mustapha – Al Ahnaf et Bernard Botiveau et Frank Frégosi, Algérie par ses Islamistes(Paris : Editions Khartala)1992, p155.

[3] Anneli botha , terrorisme in the maghreb : the transnationalisation of domestic terrorism (iss onograph series: no 144),2008, p27.

الجبهة، تغير إسم الحركة إلى حركة مجتمع السلم (m.s.p) بموجب المادة 42 من دستور 1996 والمتعلقة بالأحزاب السياسية والتي أقرت بعدم جواز تأسيس الأحزاب ذات التوجه الديني أو العرقي أو اللغوي أو الجنسي أو المهني أو الجهوي تميزت حركة حمس بالنشاط المستمر والعمل الدؤوب على جميع الأصعدة في المجتمع خاصة على مستوى الحركات الطلابية، كما يلاحظ عنها مشاركتها المستمرة في جميع المحافل الانتخابية بجميع مستوياتها ،كما لم تتخلف الحركة عن المشاركة في جميع الاستحقاقات الانتخابية منذ بدايتها سنة 1990م وقد رفضت الحركة سياسة الكرسي الشاغر، وسياسة المواجهة، وقد كان لمشاركتها أثر فعال في تنشيط الحياة السياسية كما أنها لم تتخلف عن تقديم المبادرات السياسية لإصلاح ذات البين حتى صارت تعرف باسم حركة المبادرات، ورفضت الحركة جميع أشكال العنف من أي جهة كانت وإحلال الحوار محله وكذا ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والمصالحة الوطنية[1]،خاضت حركة حمس غمار الانتخابات الرئاسية سنة 1995 بواسطة مرشحها آنذاك محفوظ نحناح وتحصلت على المرتبة الثانية بنسبة 25% من مجموع الأصوات ،وكان أهم هدف في برنامج الحزب هو إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وترسيم خط الوسطية والاعتدال وبيان الوجه الصحيح للإسلام، أما في سنة 1996 دخلت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول محاولة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي وهما وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزير كتابة الدولة للصيد البحري وكانت هذه التجربة مشجعة على إلتحاق آخرين من حركة النهضة فيما بعد بوزيرين بعد أن تأكدت كل الأطراف أن مسار الحركة ناضج وواعد، بعد ذلك تم تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة سنة 1999 والتي خاضها سبع مرشحين في غياب الشيخ محفوظ نحناح ،والذي أقصي من السباق وبالرغم من هذا الإقصاء وفي محاولة منه لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية وقف الشيخ محفوظ نحناح موقفا مشرفا من الانتخابات ،وذلك بتوقيع عقد ائتلاف ضم أربعة أحزاب وهي حركة مجتمع السلم، والتجمع الوطني الديمقراطي جبهة التحرير الوطني وحركة النهضة ،وذلك من أجل تقديم الدعم للمرشح "عبد العزيز بوتفليقة" في السباق الرئاسي، وجاء ذلك نتيجة التخوف من أن تسقط الجزائر في أيادي العلمانيين، أو أن تعود إلى دوامة العنف من جديد ،ومع أن أداء الحركة في الحكومة كان في البرلمان، والذي ساهم في رفع الغبن عن الكثير من المواطنين إلا أن النتائج الإيجابية لم تشفع للحركة في الاستحقاقات التي تلت ذلك ،وفي سنة 2002 جرت الانتخابات البرلمانية، ثم

[1] إبراهيم محمد أدم، "الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة"، متحصل عليه من الموقع:
http//www.iua.edu.sd/po3.doc ،يوم: 2016/03/26، الساعة: 12:15.

الانتخابات المحلية، لتجد الحركة نفسها في المرتبة الثالثة، وفي سنة 2003 توفي مؤسس الحزب لينتخب الشيخ "أبو جرة السلطاني" محله[1].

3 – حركة النهضة الإسلامية:تأسست هذه الحركة بمبادرة من حركة الإخوان المحليين حيث توجهت هذه الأخيرة إلى إنشاء جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي النهضة،وبعد دستور 1989 وبالتزامن مع نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى غرار حركة حمس ،تحولت الحركة إلى حزب سياسي يحمل إسم حركة النهضة الإسلامية برئاسة زعيمها "عبد الله جاب الله"، ومع نهاية سنة 1990م، تغير اسم الحزب إلى حركة الإصلاح **(m.n)** بموجب القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في 1997/03/06.

تميزت حركة النهضة بنشاطها الكثيف في المحافل الانتخابية خاصة المحلية منها، وقد عرفت الحركة مع بداية سنة 1999 اضطرابات داخلية قبيل الانتخابات الرئاسية لنفس السنة حيث انفصل زعيمها ومؤيدوه ليؤسسوا حركة الإصلاح الوطني والتي تأسست في 29 جانفي1999 ،بعد الأزمة السياسية التي شهدتها حركة النهضة نتيجة الخلافات الداخلية في قمتها حول مسألتين هما:

أ –ديمقراطية التسيير،وذلك عبر استحداث منصب الأمين العام بدل رئيس الحركة ،ووضع "لحبيب أدمي"على رأسه ،وأعيد انتخاب"عبدا لله جاب الله" رئيسا للحركة مع الحد من صلاحياته ،تقاسمها مع المكتب السياسي للحركة بهدف القضاء على مركزية القرار وإضفاء أكثر ديمقراطية داخل الحزب.

ب –التغيير في إستراتيجية العمل والتحول إلى المشاركة في السلطة ،بدلا من المشاركة من منظور المعارضة وهناك من يرجع هذه الأزمة إلى فرضية المؤامرة السلطوية وهذا ما أكدته بعض الأوساط الإسلامية ،بأن السلطة حاولت اختراق الحركة بافتعال الأزمة داخلية بغرض إخراجها من المعارضة ،تميزت بالنشاط الكبير في الإنتخابات الوطنية وقد سجلت نجاحات معتبرة في الإنتخابات المحلية ،أسسها عبد الله جاب الله قبل ترشحه للرئاسة سنة 1999 مع جماعته من أبرزهم محمد بولحية ولخضر بن خلاف وجهيد يونسي وعبد الغفور سعدي تأسست حركة الإصلاح الوطني من أجل القيام بإعادة بناء وهيكلة التيار الإسلامي الوطني النزيه على رؤية سياسية تقوم على إخضاع المصالح للمبادئ وتعتبر السياسة مصالح يحميها الحق، وهي اليوم منتشرة عبر كل ولايات القطر الجزائري ولها ممثلون في المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا مما أصبحت بعد انتخابات 2002

التشريعية والمحلية القوة الثانية في البلد.[1]

[1]نفس المرجع.

ثانيا/ الحركات الإسلامية في المغرب: إن أول ظهور للحركة الإسلامية المغربية يعود إلى سنة 1970م حيث تأسس أول تيار إسلامي منظم بالمغرب تحت إشراف الشيخ "عبد الكريم مطيع أحمداوي" الذي يصرح بتأثره بالسلفية الوطنية ورموزها وخاصة "المختار السوسي"، والشيخ "محمد الحمداوي"وقد حمل هذا التيار اسم الحركة الإسلامية المغربية وسندرس التيار الإسلامي المغربي بالتركيز على حركتي الجماعة الإسلامية وجماعة العدل والإحسان.

1 –جمعية الجماعة الإسلامية: قدم الملف القانوني لدى السلطات المحلية في الرباط سنة 1983 وترأس الجماعة الإسلامية الأستاذ "عبد الإله بن كيران" بينما كان كاتبها العام هو الأستاذ عبد الله بها ،وبذلك تم تأسيس جمعية الجماعة الإسلامية في بداية الثمانينات، على يد نخبة من التيار المنفصل عن حركة الشبيبة الإسلامية والتي تحددت أهدافها في الدعوة إلى تجديد فهم الدين والالتزام به على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدولة، ومن أهم الأسس التي ارتكزت الجماعة الإسلامية عليها هي:

أ –الوطنية وعدم التبعية لأية جهة تنظيمية خارجية أو دولة أجنبية.

ب –لا تعتبر نفسها الممثل الوحيد للإسلام ولا وصيا عليه، وإنما هي جماعة من المسلمين تعمل على إقامة الدين في جميع مجالات الحياة متعاونة مع كل من يسعى لنفس الغايات، منطلقة من مبادئ رامية إلى تحقيق أهداف واضحة ومستعملة كل الوسائل المشروعة،[2] وبذلك فقد اعتنقت الجماعة الإسلامية أطروحة الإنحراف بدل أطروحة الجاهلية، التي كانت منتشرة داخل الأوساط الإسلامية ،فرأى هذا التيار أن الأمة الإسلامية لن تنجو من الإنحراف الذي أصابها، إلا بصحة أصولها الدينية من قرآن وسنة وإجماع، و فسح المجال لكل مجدد للدين ومصلح له، يبتغي التغيير والقضاء على الانحراف بشتى أشكاله، ومن أهم الأهداف التي تسعى الحركة لتحقيقها والتي جاءت في ميثاقها هي تجديد فهم الدين والالتزام به ،إقرار الحقوق والحريات العامة الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية ،العمل على تحسين أوضاع المسلمين المادية والمعيشية ،العمل الخيري والثقافي تحقيق نهضة حضارية شاملة، والعمل على وحدة المسلمين.

---

[1] إسماعيل قيرة و برهان غليون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط1 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، 2002 ،ص .168

[2] رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، 2010، ص 24.

وبحلول منتصف الثمانينات إتضحت الرؤية الإيديولوجية والسياسية للحركة ،وذلك تزامنا مع إنضمام مجموعة الدار البيضاء بزعامة سعد الدين العثماني سنة 1986، وقد صاحب ذلك نوع من الإنفراج النسبي في علاقة الحركة مع السلطة ،نظرا لأنها إتبعت نهجا معتدلا في إطار مسلسل سعيها للبحث عن المشروعية القانونية ، فاستبدلت الحركة إسمها إلى حركة الإصلاح والتجديد والتي تجلت أهم أهدافها في التخلي عن جميع أشكال السرية والإيمان بالحلول السلمية الحضارية في التعامل مع الواقع بدلا من العنف والتطرف، والعمل دائما في إطار الشرعية القانونية، وأيضا تركيز الجهود على العمل الثقافي والإعلامي والاجتماعي[1].

2 – جماعة العدل والإحسان: قدمت جماعة العدل والإحسان نموذجا مغايرا عن النموذج السابق فالجماعة ترفض الولوج في اللعبة السياسية والانتخابات النيابية وغيرها احتجاجا على شروط اللعبة وقواعدها في سياق هيمنة المخزن، وتستبدل الجماعة المحظورة بالعمل البرلماني والسياسي والقانوني النشاط والفعالية داخل الجامعات والنقابات، والعمل على اكتساب الأعضاء، والقيام بعملية تنشئة روحية وسياسية صارمة لهم بموازاة السعي للتأثير في الرأي العام من خلال المسيرات والمظاهرات والبيانات السياسية تجاه القضايا المحلية والعربية الإسلامية.

إن جماعة العدل والإحسان ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسها ومرشدها عبد السلام ياسين وقد حولت الجماعة اسمها إلى جماعة العدل والإحسان سنة 1987، ثم تعرضت للحل، ووضع ياسين تحت الإقامة الجبرية منذ سنة 1989، وتم اعتقال أعضاء مكتب الإرشاد في الجماعة وحكم عليهم بالسجن نظرا للاحتكاكات مع السلطة نتيجة ظهورها إلى العلن وممارسة النشاط السياسي من خلال المسيرات والجامعات، وفي نفس الوقت تؤكد الجماعة أنها استطاعت تحقيق إنتشار ونشاط واسع جغرافيا واجتماعيا، ومع قدوم عهد الملك محمد السادس ظهر نوع من الإنفراج بين نظام الحكم وجماعة العدل والإحسان، فالجماعة وإن كانت في خطاباتها المتشددة ضد اللعبة السياسية والأوضاع العامة ،إلا ترفض اتخاذ العمل المسلح في التغيير على خلاف السلفية الجهادية والانقلابات العسكرية[2] ،وفي سياق متصل يقول "فتح الله رسلان": أن الموقف المبدئي والاستراتيجي للجماعة منذ نشأتها والذي برهنت فيه الجماعة على نبذها العنف، رغم ما مورس على أعضائها من أشكال التعذيب الوحشي الذي همشت فيه الجماجم وكسرت فيه العظام، ما يجعل من الصعب توظيف الأحداث للنيل

---

[1] نفس المرجع، ص 43،44.

[2] محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الاسلامي: المقاربات القوى، الاولويات، الاستراتيجيات، ط1، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر)، 2010، ص281

من الجماعة حيث بدأ التضييق على نشاط جميع الحركات الإسلامية بالمغرب خاصة بعد الأحداث التي عرفتها الدار البيضاء في *16 ماي 2005[1].

إن التربية الإيمانية لدى جماعة العدل والإحسان تقوم على ثلاث مبادئ رئيسية هي:الصحبة، الجماعة والذكر غير أن تركيز الجماعة على التربية، لا يعني إهمالها للعمل السياسي، والذي يعتبر ركنا أساسيا في تصور منهج الجماعة[2].

ثالثا/الحركات الإسلامية في تونس: لقد عرفت تونس على غرار بقية الدول المغاربية، حركات إسلامية مختلفة تهدف إلى إعادة الاعتياد للإسلام وسنركز على ثلاث حركات إسلامية، هي حركة الإسلاميون التقدميون وحزب التحرير الإسلامي التونسي والتيار الإسلامي في تونس، أما حركة النهضة التونسية نموذج الدراسة فقد خصصنا لها حيزا خاصا في المبحث الثاني.

1 – حركة الإسلاميون التقدميون:تعتبر هذه الحركة، تيارا عقلاني الاتجاه، نشط في أوساط الجماعة الإسلامية منذ بداية السبعينيات في المساجد والمعاهد التربوية والجامعات، وقد كان هذا التيار يحمل في البداية ما يسمى بمذهب السلف الصالح،وأقطاب السلفية القدامى والمعاصرين، وكان يركز على العقل أكثر من النص وحمل الإسلاميون التقدميون على عاتقهم فكرة تجديد الإسلام، وذهبت هذه الجماعة إلى حد القول بجواز تعطيل الثوابت عندما تكون هنالك ضرورة ملحة.

إن مجموعة الإسلاميين التقدميين عموما ذات توجه تربوي، أي أنها تولي اهتمامها لأولوية تربية إفراد المجتمع الإسلامي على تجنيدهم للعمل السياسي،ويحدد الإسلاميون التقدميون منهجهم في التجديد الثقافي والإسلامي باعتماد العقل كوسيلة لفهم النصوص المقدسة من قرآن وسنة دون الوقوع في الحرفية أو النصية، ويعتمدون على الاجتهاد كمنهج نحو تحقيق التجديد المنشود، وكان الإسلاميون التقدميون يتحركون في الوسط الجامعي

ويركزون بالدرجة الأولى على النخبة لأن هذه النخبة بيدها التغيير[1].

---

[1]نفس المرجع، ص 283، 284.

* 16 ماي 2003: خمسة انفجارات تهز وسط الدار البيضاء مخلفة 45 قتيلا، من بينهم فرنسيان وثلاثة إسبان وايطالي، إضافة إلى أزيد من 100 جريح.واستهدفت التفجيرات فندق «فرح» وقنصلية بلجيكا ومقبرة يهودية قديمة وناديا للطائفة اليهودية ومطعم «دار اسبانيا»، حيث وقع أكبر عدد من الضحايا.

[2] نفس المرجع، ص 285.

2 – حزب التحرير الإسلامي التونسي: هو فرع لحزب التحرير الذي تأسس سنة 1953 في القدس على يد "تقي الدين النبهاني"، أما في تونس فرئيس مكتبه السياسي هو عبد المجيد الحبيبي، ترتبط أفكار حزب التحرير في تونس بكافة فروع الحزب في العالم، حيث يدعو إلى "استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة"، ويتبع الفرع التونسي إلى قيادة الحزب المركزية ، تم إعطاء التأشيرة للحزب في تونس في 17 يوليو 2012 بعد الثورة التونسية، ومن أهم الشخصيات في فرع تونس هو رضا بالحاج، المتحدث الرسمي باسم الحزب، لقد إرتبط ظهور هذا الحزب نتيجة نشاط الكثير من المؤمنين بفكرة حزب التحرير المشرقي، وقد عقد الاجتماع التأسيسي للحزب في يناير 1983، وكان الحزب يخطط للاستيلاء على السلطة ومن ثم إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية، وذلك من خلال وسائل وطرق تبناها الحزب، وقد تم اعتقال وملاحقة معظم قيادييه من بينهم عسكريون سنة 1983 بتهمة تشكيل جمعية ذات طابع سياسي والانتساب إليها، وكذا تحريض عسكريين على الانتساب إليها، حيث أصدرت المحكمة العسكرية أحكاما بالسجن على عدد من قادة الحزب مهم محمد جربي زعيم حزب التحرير التونسي ثم حوكمت مجموعة جديدة من أعضاء الحزب بتهمة توزيع منشورات في المساجد سنة 1990تولت قيادة الحزب مجموعة مدنية وعسكرية بالتوافق فيما بينها ومن بين رموزها الطاهر العيادي ومحمد فاضل شطارة ومحمد جربي وكان الحزب يصدر نشرة سرية تحت عنوان الخلافة وقد ربطت السلطات التونسية بين نشاط الحزب وبين محاولاته الانقلابية الفاشلة لإسقاط السلطة في تونس وأهمها ما حدث عام 1983–1986،وكانت السلطات التونسية حذرة مخافة أن يتغلغل الحزب داخل المؤسسة العسكرية، وكانت إستراتيجية الحزب تنص على غرس أكبر قدر ممكن من العناصر داخل الجيش التونسي، لتتمكن في نهاية المطاف مجموعة من الضباط الإسلاميين من الانقضاض على السلطة من الداخل، وقد نجح الحزب في استقطاب العشرات من العسكريين الذين كانوا يمدون الحزب بالأسلحة والذخيرة، وأخيرا تمت تصفية هذا الحزب في وقت مبكر من تاريخ الحركة الإسلامية التونسية.أصدر حزب التحرير بيانا بتاريخ 2 يناير 2011، يحرض الناس على السلطة وقد أفاد ت جهات إعلامية أن حزب التحرير ضم صوته للأطراف الداعية للإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي وتقدم الحزب لاحقا بعد الثورة التونسية بطلب ترخيص إلا أن هذا الطلب رفض من قبل وزارة الداخلية استناداً للمادة الثالثة من الدستور بعد ذلك أعطت حكومة حمادي الجبالي ،تأشيرة بمباشرة العمل للحزب رسميا في تونس في خطتها لدعم الاتجاه الإسلامي في المنطقة في 17 يوليو2012[2].

---

[1] يحي أبو زكريا، "الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي"، (نشر الكترونيا)، 2003، ص ص 79.80.81.

[2] نفس المرجع، ص 82.81.

3- التيار السلفي الجهادي في تونس: ظهر التيار السلفي الجهادي التونسي في فترة التسعينيات في ظل غياب الوجود القانوني لحركة النهضة، وقد بدأ حجم هذا التيار يتنامى بعد الإحتلال الأمريكي للعراق وبالخصوص مع سنة 2003، حيث سافر العديد من التونسيين لمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر أن عدد السلفيين الجهاديين بتونس قليل، ولا يمكن التعرف عليهم بسهولة لأنهم يفضلون التكتم على أفكارهم خوفا من الملاحقات الأمنية،وتقودهم فكرة الجهاد ضد أولي الأمر لأنهم يعطلون تطبيق الشريعة وكذلك الجهاد ضد غير المسلمين لأنهم في نظرهم أما يحتلون أرضا إسلامية أو يتواطئون مع حاكم مسلم، وبشكل عام فإن التيار السلفي في تونس لا يزال في طور التقليدية العلمية حتى الآن ،وقد تكون هنالك مبالغات إعلامية في تقدير حجمه ،فعلى سبيل المثال فإن الأزمة الإعلامية حول حادثة الطالب الذي أزاح علم الدولة من كلية الآداب ووضع بدلا منه علما أسودا وصفته بأنه سلفي رغم أنه ثبت أنه من حزب التحرير وليس من السلفيين ويرفض تيار السلفية الجهادية التحزب السياسي والديمقراطية إذ يعتبرونها كفرا لأنها تؤدي إلى انتخاب برلمان يشرع القوانين وهو ما يمس من مبدأ حاكمية الله في التشريع حسب اعتقادهم ،ويلتف السلفيون الجهاديون في تونس حول شخصية دينية في الأوساط العلمية ويسمى الخطيب الإدريسي. الذي أنهى سنة 2009 عقوبة حبس عامين بتهمة عدم الإبلاغ عن جريمة إرهابية، ينتمي إلى مدينة سيدي بن عون التابعة لولاية سيدي بوزيد.

ألقت السلطات القبض عليه سنة 2006 بعد اشتباكات مسلحة في الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة بين مسلحين وقوات الأمن، وكانت التهمة التي وجهت إليه هي الإفتاء بالقيام بعمليات جهادية، وعدم الإرشاد عن وقوع جريمة، ويتميز أنصار هذا التيار التكوين بالتشبث الحرفي بالنص الديني، وينشطون على المواقع الاجتماعية ولا ينظمون أنفسهم داخل تيار معروف له زعاماته وناطقون باسمه، لكن تجمعهم وحواراتهم تقتصر على شبكات التواصل الاجتماعي[1].

وتعود أسباب ظهور هذا التيار في تونس حسب الباحث أعلية علاني إلى الأسباب التالية:

1- غياب تيار ديني معتدل حيث تتهم السلطة بالعلمانية والتغريب ومعاداة الإسلام وفي المقابلات هام التيار الإسلامي التقدمي بالميوعة الفكرية والابتعاد عن الإسلام الصحيح، وقد نتج عن هذا الصراع فراغ حاولت بعض التيارات السلفية استغلاله.

---

[1] أعلية علاني، الحركات الاسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية، ط1، (القاهرة: دار مصر المحروسة)2008، ص 263-264

2- التأثر بما وقع في الجزائر البلد الأقرب إلى تونس سياسيا وجغرافيا خصوصا بعد تحول الجماعة الإسلامية المسلحة إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

3- إنتشار ثقافة الفكر السلفي من خلال الفضائيات والأنترنت.

4 - غياب أي رافد لحصانة من المفترض أن توفرها الدولة وسياساتها التعليمية.[1]

الفئات العمرية للمنخرطين في التيار السلفي في تونس

الفئات العمرية	النسبة المئوية
من 19 إلى 24 سنة	%30
من 25 إلى 30 سنة	%48
من 31 إلى 37 سنة	%11
باقي الفئات العمرية	%11

المصدر: كتاب أعلية علاني، التيار السلفي في تونس المكونات والفئات العمرية، ص367.

تجدر الإشارة إلى أن السلفية في تونس ثلاث أنواع:

1 -السلفية العلمية:وهي في صف السلطة، حيث يرى الباحث في الجماعات الإسلامية، عبد الستار العايدي، أن السلفية العلمية هي "فصيل دعوي بالأساس ويركز دعاتها على الجوانب الفقهية والعقائدية، وهم في ذلك متقيدون بالمراجع السلفية العلمية في الخارج."

ويضيف العايدي معلقا عن موقفهم من السلطة قائلا: "السلفيون العلميون يحرمون الخروج عن الحاكم ولو كان ظالما، ويغلب عليهم اليوم الموقف المؤيد لحركة النهضة الحاكمة، حتى إن أحد رموز هذا التيار، الشيخ البشير بن حسن، قد كفر كل معارض لها في أحد خطبه المنبرية."

وينتشر هذا التيار في تونس بين أواسط الشباب، وله أتباع لكن ليسوا منظمين داخل جماعة أو حركة تنظيما هرميا متماسك مثل بقية فصائل الحركة الإسلامية، بل يغلب عليهم التفرق إلى مجموعات يتبع كل منها مسجدا أو جهة.

[1] نفس المرجع، ص 367.

2 -السلفية الحركية: ديمقراطية بطعم الشريعة، حيث يرى الباحث في الحركات الإسلامية، عبد الستار العايدي، في حديث لـ "العربية. نت"، أن "السلفية الحركية في تونس تستمد أصولها من التيار السروري ومؤسسه الشيخ محمد سرور زين العابدين بن نايف بعقيدته السلفية ومنهجه الإخواني، فقد تأسست أول حركة سلفية في تونس عام 1988 تحت اسم "الجبهة الإسلامية التونسية" وترأسها يومها محمد خوجة ومحمد على حراث وعبد الله الحاجي.

ويضيف العايدي: "على منوال نظيرتها المصرية، تعيش السلفية الحركية في تونس حالة هجرة نحو العمل السياسي بعد أن كانت ترفض في السابق الديمقراطية كفكر والانتخابات كمنهج."

ويؤكد أن مواقف الأحزاب السفلية متماشية مع مواقف السلطة بقيادة حركة النهضة الإخوانية خاصة في الموقف من المعارضة العلمانية والمنظمات النقابية[1].

3 -السلفيةالجهادية:تحت شعار لا دولة إلا دولة الإسلام وبعد الثورة أعاد التيار الجهادي التشكل في تنظيم أنصار الشريعة بقيادة أبو عياض التونسي الذي أعلن أن تونس أرض دعوى لا جهاد، غير أن الحكومة دائما ما كانت تتهمه بالوقوف خلف أعمال العنف المسلح، وخاصة محاولة اقتحام السفارة الأميركية في سبتمبر/أيلول 2012، وكذلك الأسلحة التي يتم ضبطها من حين لآخر.

وتعليقا على علاقة حركة النهضة الحاكمة بالطيف السلفي، يرى الباحث العايدي أن حركة النهضة تحاول استمالة السلفيين من أجل تقوية موقفها في مواجهة خصومها العلمانيين، غير أنها متأرجحة المواقف منهم وخاصة الجهاديين بسبب ضغوط القوى الدولية التي تدعمها، وعلى رأسها الإدارة الأميركية.

ويتابع العايدي: أما بقية الاتجاهات السلفية الحركية والعلمية فلا يعول عليها كثيرا في اتخاذ مواقف واضحة فمن مسلماتها الفكرية أن تكون دائما في صف الحاكم، وسنرى في الأيام القادمة فرزا أوضح للقوى السلفية التونسية حول علاقتها بالسلطة.

يذكر أن التيار الجهادي التونسي تأسس في معسكرات الأفغان العرب إبان الحرب الأفغانية ثم تطور في المنفى وفي شوط الجهاد الأفغاني الثاني مع الطالبان، كما نفذ التيار الجهادي بعض العمليات الفردية والتنظيمية

---

[1] احمد النظيف، الخارطة السلفية في تونس بعد الثورة، متحصل عليه من الموقع http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2013/04/12/html. يوم: 2016/04/22 على الساعة: 17.00

المحتشمة خلال حكم الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، مثل عملية تفجير الكنيس اليهودي بجربة جنوب شرق البلاد في افريل 2002، والمواجهات مع الجيش التونسي بالضاحية الجنوبية نهاية العام 2006.

وبخصوص موقف حركة النهضة من هذا التيار نجد في بيان أصدره راشد الغنوشي بتاريخ 4 جانفي 2007 بإدانة العملية التي قامت بها جماعة السلفية الجهادية.[1]

رابعا/ الحركات الإسلامية في ليبيا:نالت ليبيا استقلالها من إيطاليا بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية وأعلنت نفسها ملكية دستورية تحت قيادة الملك إدريس، غير أن العقيد معمر القذافي نفذ انقلاباً عسكرياً في سبتمبر عام 1969 ليؤسس نظاماً قومياً عربيا ًيلتزم بالفكر "الاشتراكي الإسلامي" ،ولم يدم الأمر طويلاً حيث ولد نظامه حالة من الإستياء والتبرم بين الدوائر الإسلامية في البلاد ،التي أدت إلى قيام نهضة إسلامية بدأت في أواخر سبعينات القرن الماضي.

لقد كانت الحركة الإسلامية في ليبيا بتيّاراتها وأجنحتها المختلفة ،مجهولةً بالنسبة إلى غير اللّيبيّين أو غير المختصِين في الشأن الليبي ،نتيجة القمع والتعتيم الإعلامي لنظام القذافي من جهة ،وضعف هذه الحركة ولجوئها إلى العمل السري منجهة أخرى[2].

إن المجتمع الليبي كما هو شأن كثير من الدول العربية الإسلامية تنوعت فيه نشاطات العمل الإسلامي ما بين الدعوي والجهادي والعلمي ،فظهر الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية المقاتلة، إضافة إلى جماعة التبليغ والتيار السلفي ،إلا أن القمع الشديد لنظام العقيد القذافي يكاد يكون قد ترك البلاد صحراء جرداء من التيارات الإسلامية إلا من بعض الواحات والحالات المعزولة عن التواصل مع المجتمع، واللجوء إلى العمل السري ذلك الأسلوب الذي قادها جميعا إلى صراعات ومواجهات مع السلطة الحاكمة ،كان من نتيجته الإعتقال والتعذيب وحتى التشريد والقتل،وفي مراحل مختلفة طو الفترة حكم العقيد القذافي التي انتهت بقيام الثورة الليبية

وسقوط نظامه في أواخر عام 2011.[1]

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمود النّاكوع، الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا: منطلقاتها –قياداتها–تجاربها – مآلاتها، (لندن: دار الحكمة) ،2010 ص 07.

1 – الإخوان المسلمون في ليبيا: أدى التقارب الجغرافي بين مصر وليبيا إلى سرعة تعرف المجتمع الليبي على فكر جماعة الإخوان المسلمين، خاصة مع فرار الكثير منهم خارج مصر نتيجة الأوضاع السياسية في مصر بعد الثورة واصطدامهم مع نظام عبدا لناصر ،وعندما وقع الانقلاب العسكري في الأول من سبتمبر 1969 وإنتهى النظام الملكي.

لم يكن هناك وجود فعلي للتجربة التنظيمية الإخوانية ،ولم يتمحلها بصورة حاسمة من قبل اللجنة أو الأسرة القيادية، ولكن في أوائل عام1973 تم إعتقال قرابة ثلاثين شخصا في طرابلس أثناء الإعلان عما سمي رسميا بالثورة الثقافية والإدارية ،وكان في مقدمة من تم إعتقالهما للجنة القيادية ورغم البدء في إجراءات محاكمة تلك المجموعة إلا أن المحاكمة توقفت بأمر سياسي ،وأفرج عن الجميع إثر خطاب للعقيد القذافي ،رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك ،قال فيه: إذا أراد الإخوان العمل للإسلام فعليهم أن يعملوا له خارج ليبيا، وأن يتجهوا إلى جمعية الدعوة الإسلامية، ويهتموا بنشر الإسلام في إفريقيا وآسيا، وفور الإفراج طلبت المؤسسة الأمنية من عدد من الشخصيات الإتصال بجمعية الدعوة بطرابلس وذلك تنفيذا لقرار العقيد القذافي، وطلب منهم السفر للعمل خارج البلاد ،وبذلك التطور تحدد مصير حركة الإخوان في ليبيا ، حيث انتهى نشاط أعضائها وأصبحت محظورة مثل كل الأحزاب الأخرى.

وفي عام1998اكتشفت السلطات الأمنية التنظيم الذي كان يعمل بسرية بعد حظره،ونفذت حملة إعتقالات واسعة وتم إعتقال قرابة مائة عضو،وحكم على المراقب العام ونائبه بالإعدام وحكم على أعضاء مجلس الشورى بالمؤبد، وعلى أعداد أخرى بالسجن لعدد من السنوات ،وبعد سلسلة من الحوارات والإتصالات مع عدد من قيادات الإخوان في الخارج ،وبعد حوارات مع المعتقلين تم الإتفاق على الإفراج عن الإخوان بشرط ألا يقوموا بأي نشاط تنظيمي ولا سياسي ولا إجتماعي عام، وأن يعيشوا مواطنين عاديين وأن يمارسوا حياتهم العادية[2]، لكن الجماعة حاولت تجميع صفوفها من جديد وأعلنت عن قيادة تنظيمية جديدة لها في عام 2005واحتلال المهندس "سليمان عبد القادر"موقع المراقب العام ،لكنه كان يقيم خارج ليبيا على الرغم من حالة القمع الشديدة التي تعرضت لها التيارات الإسلامية في ليبيا خاصة في عام 1998، والتي أدت إلى قتل الكثير منهم والزج بالباقي داخل السجون والقلة القليلة استطاعت الفرار إلى الخارج إلا أن مشاركة الإسلاميين لم تكن خافية فالمعارضة الليبية ضمت في صفوفها عدة تيارات إسلامية، لم تشكل كتلة إسلامية متجانسة، بل انقسمت إلى ثلاثة فروع :

[1] سامح عيد، الحركات الإسلامية في العالم، (الاسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية)، 2011، ص 13.

[2] نفس المرجع،ص 16.

-**الفرع الأول: التيار الإسلامي التقليدي -وريث جماعة السنوسي-** وهو تيار شعبي لديه نفوذ واسع خاصة في شرق ليبيا، وكان هذا التيار قد شارك بنشاط في القتال ضد الاستعمار الإيطالي.

-**الفرع الثاني:** هو الفرع الذي تأثر بمواقف حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولكن شعبيته تراجعت بعد قبولها المصالحة مع السلطة.

-**الفرع الثالث:** والذي ضم عددا من الجهاديين الإسلاميين التابعين للجماعة السلفية المقاتلة قديما وبالرغم من قلة عدد عناصر هذا التيار غير أنهم أثبتوا فعاليتهم في الميدان، ويضم هذا الفرع بين خمس مائة ،وألف مقاتل وهو عدد غير كبير مقارنة بقادة آخرين يقودون مجموعات تتجاوز ألف رجل، إلا أنهم إستطاعوا أن يحققوا نجاحات كبيرة، ومن أبرز تلك الشخصيات الإسلامية عبد الحكيم حصادي وهو قائد للثوار بمنطقة درنة، وعبد الحكيم بلحاج على رأس المجلس العسكري في طرابلس، وهو الذي دخل ضمن دائرة الاهتمام الإعلامي الكبير في الآونة الأخيرة ،ومن هؤلاء أيضا إسماعيل الصلابي القائد العسكري لكتيبةثوار17فبراير في بنغازي، تلك الكتيبة التي تضم نحو 3500 مقاتل، ولعبت دورا بارزا في حماية بنغازي، إن الفروع الإسلامية الثلاثة هذه لا تتفق فيما بينها ولا تنتمي إلى جبهة مشتركة.

وظهرت حالة من التوافق والتناغم بينهم فقط لمواجهة عدوهم المشترك معمر القذافي، بالإضافة إلى انخراط بلحاج والمئات من عناصر الجماعة الإسلامية في القتال ضد القذافي ،فقد لوحظ حضور مكثف للجانب الإعلامي والإغاثي لرموز ليبية محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن لم يعرف حجم مشاركة عناصر الجماعة في القتال[1]،حيث إنها تعرضت خلال سنوات حكم القذافي لعمليات قمع وتنكيل واسعة وهو ما أدى إلى هجرة معظم قادتها للخارج ،ولا توجد معلومات موثقة حول الثقل الحقيقي للجماعة على الأرض إلا أن للجماعة حضورا تقليديا بين الدعاة ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وهو ما يجعلها الأكثر قدرة على التناغم مع الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي ،كما أن وجود مئات من عناصرها بالخارج يجعلها الأكثر قدرة على الإنفاق المالي والحضور الإعلامي والتواصل الخارجي.

ومما يؤشر أيضا على أن الإسلاميين كانوا هم الشرارة الأولى في إشعال الثورة ما قامت به الحركة الإسلامية للتغيير التي تأسست في لندنيوم15فبراير 2011 ،وأعلنت عن نفسها من خلال بيان تأسيسي أصدرته قبل

[1] نفس المرجع، ص 17.

انطلاق شرارة الثورة الشعبية بيومين ،حيث دعت الحركة أبناء التيار الإسلامي لمشاركة كافة أبناء الوطن وشبابه في الإعداد ليوم الغضب[1].

2 – حزب التحرير الليبي:تأسس حزب التحرير الإسلامي بمبادرة من الشيخ" تقي الدين النبهاني"عام 1953،وهو تنظيم سياسي إسلامي يدعو إلى استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة من جديد، يسعى إلى بلوغ هذا الهدف من خلال ثلاث عناصر ،إستقطاب العناصر،والتفاعل مع المجتمع من خلال نشر أفكار وأراء الحزب من خلال الدروس والمحاضرات وأخيرا طلب النصرة ممن لديهم القدرة والتأثير لإقامة دولة الإسلام، كما أن الحزب لا يتبنى استخدام العنف للوصول إلى الأهداف المنشودة[2].

اعتقلت السلطات الليبية غالبية قيادات وأعضاء الحزب وبلغ عددهم نحو الأربعين شخصا ما بين عضو ودارس، وكثير منهم من الشبان، ثم أفرجت عن العدد الأكبر منهم في جوان عام 1974وأغلبهم من الشبان الصغار، وتم الإبقاء على قرابة عشرة من العناصر القيادية، وفي إبريل من عام 1981جرى مرة أخرى إعتقال ثلاثين فردا من نشطاء الحزب في طرابلس وبنغازي وأجدابيا.

وفي سنة1982جرت محاكمتهم أمام المحكمة الثورية التي حكمت بالإعدام على عدد كبير منهم،وقد نفذ حكم الإعدام فيهم جميعا سنة 1983، إضافة إلىاغتيال عدد أخر من قيادات الحزب ويعتقد أن الحزب فقد وجوده في ليبيا بعد حملة الإعدامات والاغتيالات تلك[3].

3 – جماعة الدعوة والتبليغ:انتشرت جماعة التبليغ والدعوة في معظم بلدان العالم شرقا وغربا، مؤسسها هو الشيخ "محمد إلياس الكاندهلوي" 1302-1364ه ،وقد تم تأسيسها سنة 1867في الهند، ومن مبادئها الكلمة الطيبة لا إله إلا الله محمد رسول الله – صلى الله عليه وسلم-،وإقامة الصلوات ،والعلم والذكر وإكرام المسلم والإخلاص ،وبدأت الجماعة نشاطها في ليبيا منذ ستينيات القرن الماضي، وهو نشاط دعوي مفتوح يتبنى أصحابه أسلوبا متميزا في مادته وفي أدواته ،مادته لا تقترب من السياسة ولا تخوض في أي شأن من شؤونها وهي مادة تعتمد على تنقية النفس من كثير من شوائب النفس وتزكيتها بالقرآن وبالعبادات، والمسجد هو المكان الذي ينطلقون منه باعتباره مركزا يستقطب عامة المسلمين كبارا وصغارا، ويدعون إلى السياحة أي الخروج في

---

[1] نفس المرجع، ص 18

[2] فتحي الفاضلي، "حزب التحرير في ليبيا"، متحصل عليه من الموقع:
http//424022? www.muslm.org/vb/showthread.php،يوم: 2016/04/04 الساعة: 21.00

[3] سامح عيد، مرجع سابق، ص 14.

مجموعات لممارسة العبادة الجماعية ،وهو أسلوب تربوي تعبدي استفاد منه كثير من الشباب حيث أصبح بعضهم من كبار الدعاة، وكان الشيخ المبروك غيث المدهون من الذين تأثروا بطريقة جماعة التبليغ، وواصل نشاطه الدعوي عندما كان في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الثامن من القرن الماضي وأثر في عدد من الشباب، وكان من نشطاء تلك المرحلة أيضا"بشير الخروبي"و"حسن الليدي"،وفي طرابلس كان لهم نشاط منذ العقد السادس من القرن الماضي وعرفوا بدعوتهم الناس إلى الخروج معهم في رحلات دعوية يصطحبون معهم من يرغب في ذلك. وفي موسم الحج لعام 1980م وجد الشيخ المبروك مقتولا في مدينة جدة، وتقول الأوساط المعارضة أن المستفيد الوحيد من قتله هو النظام الليبي وإن عناصر من اللجان الثورية أو من الأمن هي التي نفذت الاغتيال، ومن قياداتهم عبد السلام المشيطي، ومحمد خضير.وتوقف نشاط جماعة التبليغ في البلاد بصفة عامة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي.[1]

4- التيار السلفي في ليبيا:وصل التيار السلفي إلى ليبيا من خلال رحلات الحج والعمرة وتأثر بعض الطلاب الليبيين بنقاء وقوة فكر الشيخ العلاَّمة محمد ابن عبد الوهاب ،وفي العقد الثامن من القرن الماضي كانت السوق الليبية مغلقة أمام الكتب الإسلامية، وكان الشباب يبحث عن أي فرصة للحصول على الكتب الإسلامية والأشرطة، وعندما يجد تلك الفرصة يشتري ما يستطيع ،ويحاول إدخالها للبلاد لقراءته ونشره بين الأصدقاء وكانت الكتب تهرَّب إلى داخل البلاد مثل أي سلعة ممنوعة ويجرِّمها القانون ،وبعد عام 1988 تغيرت تلك الحالة نسبياً ،فالسماح بالسفر للخارج بدون الحاجة إلى تأشيرة خروج سهَّل على القادرين على السفر عملية شراء الكتب وإدخالها إلى البلاد ،كما جرى تسهيل دخول كميات من الكتب الإسلامية أثناء تنظيم بعض معارض الكتاب ،أما الصحف والمجلات العربية والإسلامية والدولية فقد ظلت ممنوعة من الدخول والتداول بين الناس ،وإن سُمِح لبعضها بالدخول فهي قليلة ،ولفترات لا تطول ،كل هذا ساهم في ظهور التيار ات السلفية في ليبيا ،وإن كان بعضها قد استقطب من قبل النظام لإكسابه شرعية ولي الأمر،ومع انتشار المظاهر السلفية في ليبيا ووجهت من قِبَل النظام بالعنف والتضييق الشديد،حتى إنه من الصعوبة بما كان الحصول على معلومات وافية عن التيارات السلفية في ليبيا فضلاً عن باقي التيارات الأخرى.[2]

---

[1]نفس المرجع، ص 17

[2] احمد عمرو، اسلاميو الثورة الليبية: الواقع والمالات، متحصل عليه منالموقع:

http :// albayan.co.uk.MGZArticle2.aspx ?ID=1049يوم: 2016/04/16 على الساعة 17.00

4 – الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا:تعتبر الجماعة الإسلامية المقاتلة من أهم وأقوى التنظيمات الإسلامية الليبية التي اعتمدت خيار التغيير بقوة السلاح، وخاضت مواجهات عسكرية مع قوات السلطة المتمثلة في الجيش أو الشرطة أو اللجان الثورية.

إن إرهاصات ميلاد هذه الجماعة كانت في أوائل ثمانينيات القرن الماضي،حيث تزامن مع بداية أعمال العنف التي نفذتها اللجان الثورية عام 1980، واستهدفت عشرات الشخصيات في داخل البلاد وخارجها ووقعت عدة صدامات بالسلاح بين عناصر الجماعة وقوات السلطة داخل البلد ما بين 1995و1998، وتقدر بعض مصادر التنظيم أن خسائر الجماعة جراء تلك المصادمات بلغت حوالي مائة عضو،وظل تنظيم هذه الجماعة يعمل بشكل سري في داخل البلاد وخارجها إلى غاية 18 أكتوبر 1995، حيث صدر أول بيان بشأن الإعلان عن قيام الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا ،ومنذ المواجهات التي وقعت بين عناصر الجماعة وقوات الدولة والتي تصاعدت خلال عامي1995 و1996،وقيام الأجهزة الأمنية بتضييق الخناق عليهم والتمكن من اعتقال العدد الأكبر منهم انتهى نشاطهم داخل البلاد، ثم جرى اعتقال أميرهم ونائبه من قبل مخابرات دولية يعتقد أنها أمريكية وسلموا إلى السلطات الليبية عام 2006[1].

وهنا برز سيف الدين القذافي ساعيا لفتح قنوات الحوار مؤسسة القذافي للأعمال الخيرية ،وأبدت المؤسسة استعدادها ورغبتها في فتح باب الحوار مع المنتمين لهذه الجماعة في حالة استعدادهم ورغبتهم بذلك الحوار، ثم بدأت الجمعية في سبتمبر 2006، في حوار بناء مع بعض من هؤلاء الجماعات بهدف إقناعهم بالعدول عن العنف ،واستمرت الحوارات مع قيادات الجماعة،وشاركت فيها عناصر من كبار ضباط الأمن وصولا إلى المراجعات الفقهية وتخلي الجماعة عن العنف والقتال وأفرج عن عدد من هم ومع بدايةسنة 2012، أطلق سراح آخر سجناء هذه الحركة، وكان عددهم يقدر بمائة وثلاثة عشر سجين.

خامسا/الحركات الإسلامية الموريتانية (حاسم): هي المجموعة الإسلامية الموريتانية الأكثر حركية ولها علاقات مع الإسلاميين خارج موريتانيا وتعرف هذه المجموعة بإسم "حاسم" وهو اختصار للحركة الإسلامية الموريتانية ،وقد بدأت ملامح هذه الحركة تتشكل في نهاية السبعينيات ،وتأثرت بفكر مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران الإمام " الخميني" وأول بيان أصدرته هذه الجماعة كان في سنة 1985 ،وعلى الرغم من أن عناصر هذه الحركة الإسلامية قد تأثروا في بدايات نشأتهم بحركة الإخوان المسلمين المصرية والجماعة

[1] سامح عيد، مرجع سابق، ص 13.

الإسلامية الباكستانية ودرسوا كتب "سيد قطب" و"أبو الأعلى المودودي"،إلا أنهم وبعد الثورة الإسلامية في إيران باتوا يطالعون كتب "محمد باقر الصدر" و"علي شريعتي" و" الخميني"، وقائد هذا التيار هو "محمد ولد عبد الله" أستاذ التاريخ في جامعة نواكشوط ،وقد انقسمت الحركة الإسلامية الموريتانية حول الموقف من الحكم والتعامل معه،وفي سنة 1983 حاول "ولد هيدالة" أن يغطي حكمه الديكتاتوري القمعي بالإدعاء أنه يطبق الشريعة الإسلامية كما فعل "جعفر النميري" في السودان وتحديدا في آخر عهده، وكان إعلان هيدالة كفيل بإخراج الناس إلى الشارع داعمة له، وبعض المجموعات الإسلامية رفعت شعار "هيدالة" بطل السلام والإسلام علما أن السجون الموريتانية كانت تعج بالإسلاميين المعارضين والوطنيين من مختلف التيارات السياسية ولإرهاب الناس و تخويفهم أسست الحكومة في عهد "هيدالة " لجان التهذيب الوطنية،وكانت هذه اللجان أشبه بأفواج قطاع الطرق.[1]

إن الحركة الإسلامية في موريتانيا وجدت في جو لم يساعدها على التبلور الصحيح وعلى التحديد كحركة مؤثرة نتيجة لفشل المشروع التغريبي الذي لم يؤت أكله في موريتانيا، والعامل الثاني حسب هذا المثقف الإسلامي والذي حال دون تبلور حركة إسلامية قوية فهو القبيلة المعادية للحركة الإسلامية فللقبيلة فكرها الخاص وانتماؤها المحدد، ولا تعترف معظم القبائل الموريتانية إلا بالتصوف الذي يدعو إلى الزهد في الدنيا والانصراف عن ملذاتها وشهواتها والسلطة هي أبرز مصداق لهذه الملذات،ولذلك لا تعني القبائل كثيرا مسألة الإسلام السياسي ورغم ذلك فإن بعض القبائل في شرق موريتانيا احتضنت الإسلام السلفي ، وقبائل "أيدو علي" احتضنت الإسلام الصوفي.

ومع أن الحركة الإسلامية الموريتانية موزعة على مجموعات عديدة إلا أنه لا أحد يشك في أنها موجودة وقد تتحول إلى طرف رئيسي معادلة السياسة الموريتانية.

وكان نظام الرئيس السابق "معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع" قد وجه للإسلاميين تهمة قيادة تنظيمات إرهابية وتعريض سمعة موريتانيا للانتقام الخارجي، ورفضا للإعتراف بالأحزاب التي أسسها الإسلاميون الموريتانيون وظل ينعتهم بأنهم قادة للتطرف ونشر الفكر الجهادي في صفوف المجتمع ،بينما يؤكد الإسلاميون أنهم وسطيون معتدلون ينبذون كل أشكالالعنف.[2]

---

[1] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب) ،2006، ص 271.

[2] نفس المرجع، ص172.

المطلب الثاني: خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي

إن الحركات الإسلامية المغاربية تتسم بمجموعة من الخصائص تشترك فيها مع باقي الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي كما أنها تنفرد بخصائص تتماشى وخصوصية منطقة المغرب العربيوأهم هذه الخصائص هي

1 –خاصية الهدف الذي تنشده:أي إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة شؤون المجتمع، ويمكن هنا التمييز بين صنفين من النشاط الدعوي يتطابقان مع صنفين من الفاعلين الاجتماعيين الإسلاميين، يتمثلان في الدعوة الهادفة إلى إحياء العقيدة وحث الناس على الالتزام بأداء الشعائر والسلوكيات والأخلاق الإسلامية والدعوة الهادفة إلى اقامة دولة إسلامية تسهر على الانضباط بمبادئ الدين، ويشكل هذا الهدف السياسي غاية أغلب الجماعات الإسلامية، وأكثرها حضورا وفعلا، وفي هذا ما يبرر اعتبار الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية عنصرا مشتركا بين الحركات الإسلامية في مجملها، ومن المهم الإشارة إلى اختلاف التعبيرات والشعارات التي تتم بها صياغة هذا الهدف الأساسي والاستراتيجيات التي يتبعها كل فصيل لبلوغه (العمل السلمي أو العنف المرحلية أو التطبيق الفوري) ،وكذلك الاختلافات في تصور كل تيار في أسلوب التعامل مع الشريعة وكيفية تطبيقها ،لكن بالرغم من كل هذه الفوارق ،فإن الحركات الإسلامية تتفق مع بعضها في هدف إعادة الدين إلى دفة القيادة، وتجسيد وإعتبار الإسلام دين و دولة في آن واحد.

2 –خاصية النزعة الوصائية: فبالرغم من الفروق التي يمكن تسجيلها في سلوك مختلف الجماعات، فإن تشكيلها أو طعنها في الطبيعة المسلمة للمجتمع، وفي موقف الدولة الوطنية من الدين، واعتقادها أنها هي الممثلة للشرعية الدينية، وإحساس أعضائها بالصلاح الذاتي وشعورهم بأنهم يؤدون مهمة رسالية، كل هذا يمثل دافعا قويا للتدخل من أجل تقويم السلوكات المنحرفة، ومقاومة مظاهر الفساد والإنحلال ما يجعل من نزعة الوصاية، وكذلك النزعة إلى استخدام العنف حاضرتين باستمرار حتى وإن تم كبتهما أو تهذيبهما.

3–خاصية التعدد:أي تعدد المرجعيات، فعلى صعيد الواقع التنظيمي، وفي حدود المعطيات المتوافرة، نلاحظ أهمية ظاهرة الانقسام والتشرذم، ففي الجزائر تقدم اثنا عشر حزبا بطلب النشاط القانوني وحصلت كلها على التأشيرة، أما المنظمات العاملة في السرية فلا تتوافر بشأنها معلومات كافية، أما في المغرب الأقصى أحصى بعض الباحثين ثلاثا وعشرون جمعية، فيما تحدثت مصادر اخرى عن وجود مائة وخمسين مجموعة سرية

منفصلة والأرجح أن هذا الرقم الأخير يشمل جمعيات الدعوة، الوعظ والارشاد، أما المرجعيات العقائدية والفكرية فتشمل الفكر السلفي من ابن تيمية إلى محمد عبد الوهاب والفكر السلفي الإصلاحي –لمدرسة الأفغاني – بتفرعاتها (كمدرسة ابن باديس في الجزائر، وفكر علال الفاسي في المغرب)[1].

وكذلك فكر الجماعات الإسلامية بتفرعاتة (مدرسة البنا، ومدرسة المودودي، ومدرسة قطب)، مثل هذا التعدد في التنظيمات والمرجعيات لا يشكل بالضرورة عامل ضعف، بل بوسعه أن يتحول إلى عنصر إثراءوقوة بحسب الأوضاع القائمة.

4 – خاصية الحداثة:فإن استثنينا بعض المحاولات الفردية والفاشلة مثل حركة البعث الإسلامي بالمغرب الإسلامي في تونس، في أواخر الأربعينيات وكذلك امتدادات الحركة السلفية الإصلاحية كجمعية القيم في الجزائر،أمكننا القول إن الحركات الإسلامية في المغرب العربي هي حركات شابة في مجملها، إذ لم تبدأ الجماعات بالظهور إلا مع أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

ففي تونس تشكلت النواة الأولى سنة 1970 لتتخذ سنة 1974 إسم الجماعة الإسلامية ثم تاليا إسم حركة الاتجاه الإسلامي، وأخيرا حركة النهضة، أما في الجزائر تكونت نواة حول المفكر مالك بن نبي في النصف الثاني من الستينيات، وفي سنة 1979 ظهر الاتجاه السلفي الإصلاحي والاتجاه الإخواني، وجماعة الطليعة والتبليغ، والاتجاه الصوفي، وتذكر بعض المصادر أن الدعوة خرجت من الجامعة إلى الأوساط الشعبية، ولكنها بقيت مقسمة، وفي المغرب ظهرت في بادئ الأمر جمعية الشبيبة الإسلامية سنة1970[2].

وأبرز فصيل هو الجماعة الإسلامية التي يتزعمها عبد القادر ياسين ،والذي اشتهر بكتاباته ،خاصة رسالته المفتوحة الموجهة سنة 1973 إلى ملك المغرب "الإسلام أو الطوفان."[3]

يجدر التنبيه إلى ما يشد الحركة الإسلامية في الجزائر من روابط متينة إلى فكر ونشاط رموز جمعية العلماء التي تزعمها البشير الإبراهيمي بعد ابن باديس، وكذلك جمعية القيم المنحدرة من جمعية العلماء

---

[1]عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر اولية لتحليل مقارن، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2001، ص 299.

[2]نفس المرجع، ص 301.

[3]Francois burgat, l'islamisme au Maghreb: la voix du sud, (paris: les afrique, karghala), 1988 p 182.

المسلمين، ومن منشطيها عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون الذي يترأس رابطة الدعوة الإسلامية حاليا وكذلك عباس مدني هذه الملاحظة تنطبق بالخصوص على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بينما تجد بعض الجماعات الأقلية مرجعها في فكر مالك بن نبي، ونحن لا نكاد نجد مقابلا لهذا التواصل، سواء في تونس حيث استطاعت السلطة تحييد كبار علماء الدين والمثقفين الدنيين بإدماجهم أو إجبارهم على السكوت أو الهجرة، مما جعل الحركة الإسلامية تنشأ بمبادرة قيادات شابة، أو في المغرب حيث تبددت الروح الكفاحية التي غرسها زعيم السلفية الوطنية علال الفاسي نتيجة تضافر إستراتيجية القصر وتأرجح حزب الاستقلال بين المشاركة القليلة في الحكم والمعارضة الخجولة للعرش.

5 – خاصية عدم الوحدة في الاتجاهات و الأفكار:فالاسم إسلامي والنواة إسلامية، لكن كل حركة تختلف عن الحركات الأخرى في الإتجاه، حيث يقول المفكر بلقزير :" لم يفلح التيار الإسلامي في بناء رأي واحد يدين به سائر الإسلاميين، ونحن نعرف أن الإسلاميين فرق ومذاهب وشيع متعددة، ولا نحسب ذلك التنوع والاختلاف دليل ضعف وتفكك إلا أننا نحتج بهما على غياب الوحدة الفكرية التي لا يستقيم الأمر بين الإسلاميين بدونها".

6 – خاصية اعتبار الدين جزءا من المكون السياسي: فالحركات الإسلامية المغاربية وإن كانت لها صبغة سياسية إلاأنها جعلت الدين جزءا من المكون السياسي وإعادة صياغة العلاقة السياسية بالدين في مجتمعاتنا وهي علاقة لم تنقطع تاريخيا، إنما ظهرت بصورة أكثر وضوحا.

7 – لقد واجهت التيارات الإسلامية في المنطقة المغاربية مقاومة شرسة،وقدمت تضحيات كبيرة، ولو أنها لم تكن في سبيل تحقيق الديمقراطية،إلا أنها جعلت الدعوة إلى الديمقراطية والحرية جزء من الثقافة الجماهيرية أي أنها كانت السبب وستكون في نشر الديمقراطية فيما لو انتشرت في بلدان المغرب العربي[1].

المطلب الثالث: موقف الحركات الإسلامية من مظاهر التحول الديمقراطي

إن الحركات الإسلامية المغاربية بالرغم من إختلافاتها في مواقفها اتجاه الديمقراطية ،إلا أنها قد وحدتها المواقف العملية منها، فإن كانت هناك قلة من الجماعات المتطرفة ترفض الديمقراطية بوصفها مستوردة تمثل نظرية غير إسلامية للحكم، إلا أن أغلب الحركات الإسلامية ومن ضمنها الحركات ذات المواقف المتطرفة من الديمقراطية أظهرت ميلا للمشاركة في العملية الديمقراطية في المغرب العربي عندما أتيحت لهم الفرصة لذلك.

[1]عبد اللطيف الهرماسي، مرجع سابق، ص 301.

أولا/ موقف الحركات الإسلامية من الدساتير: لم يعترض قادة الحركات الإسلامية على الدساتير في حد ذاتها، بل إعترضوا على بعض النصوص التي وردت في هذه الدساتير أو أنها إعترضت لعدم احتوائها على نصوص أخرى ذات صلة بالقضايا الأساسية في فكر الحركات الإسلامية ولنا في الجزائر خير مثال فقد حددت الحركة الإسلامية موقفها من دستور 1989 من خلال البيان الذي صدر باسمها وحمل توقيع كل من أحمد سحنون ومحفوظ نحناح، وكان البيان دعوة صريحة للتصويت بنعم للدستور ولكن شريطة إضافة النصوص الآتية:

- الإسلام هو المصدر الوحيد والأساسي للتشريع.

- ضرورة إرتباط الحريات الأساسية بقيم الأمة الجزائرية.

- إستلهام قانون الأسرة من الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وقد أصدر أحمد سحنون بيانا منفصلا أوضح فيه موقفه من الدستور الذي قال فيه:

1–ليس بين مواد هذا الدستور الانسجام الكامل، حيث يبرم العهد ثم ينقضه.

2 – ما زال الإسلام لا يمثل المقام اللائق في الدستور، إذ لم ينص فيه على أن الإسلام مصدر التشريع.

3 – الحريات الأساسية التي يمنحها الدستور غير مقيدة بالمبادئ الإسلامية.

4 – المجلس الإسلامي الأعلى غير واضح الاختصاص والوظيفة، إذ ينبغي أن يراقب جميع الأنشطة السياسية للدولة، باعتبار أن الإسلام منهاج حياة كامل[1].

وبهذا فإن التيار الإسلامي يقترح ما يلي:

1 – القرآن هو المصدر الوحيد للدستور.

2 – الحريات الأساسية لا تنضبط إلا بمقومات هذه الأمة.

---

[1] نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر، ط1، (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع) 2010، ص 299.

3 – أن الأسرة والمنظومة التربوية تستلهمان قوانينهما من التربية الإسلامية ومقاصدها ومن هنا يتضح الموقف الإيجابي من الحركات الإسلامية اتجاه الدساتير، فالاعتراض كان على بعض النصوص التي تضمنتها هذه الدساتير.

أما فيما يخص الاستفتاء على الدساتير فإن الحركات الإسلامية لم تبد أي موقف واضح وصريح، فهناك اختلاف في الآراء داخل الحركة الإسلامية فيما يتعلق بالموقف الذي يجب اتخاذه إزاء الاستفتاء فقد أرادت الحركات الإسلامية عدم التدخل وترك الاختيار للشعب، بما أن موقف هذا الأخير الذي بلغ من الوعي والإدراك ما يخوله حرية تقرير مصيره بنفسه[1].

ثانيا/ موقف الحركات الإسلامية من التعددية الحزبية:لقد حرصت الحركات الإسلامية المغاربية على تأكيد قبولها لمبدأ التعددية الحزبية، غير أنها أكدت على الإطار الإسلامي لهذه التعددية،أي أنه يحق للأحزاب الوطنية التنظيم والعمل وإبداء الرأي شريطة أن يكون ذلك في حدود عدم التعرض للعقيدة الإسلامية.فيمكن للأحزاب مهما كانت توجهاتها غير الإسلامية أن تنشأ في الدولة الإسلامية بشرط الولاء للدولة الإسلامية والتزامها بأخلاقيات الحوار والولاء للدولة فيكون بهذا من حقها أن تتمتع بحماية القانون، ويبرر هذا الموقف مسالة انتماء أغلب الأحزاب العلمانية للإسلام من جهة، ومن جهة أخرى حتى لو وجدت أحزاب لا تقوم على أساس الإسلام، فإنها لا تكون إلا جماعات هامشية.

وتأسيسا على قناعة هذه الحركات وإيمانها بالتعددية الحزبية، تؤكد بأنها لا تقصي تيارا أيا كانت خلفيته الفكرية، ما دام يسعى إلى نشرها بالوسائل السلمية، ويسعى إلى تحقيق أغراض وأهداف صحيحة وسليمة وكان سلوك قادته وإفراده مستقيما.

لقد إرتأت الحركات الإسلامية أن تدخل العمل السياسي ضمن إطار التقنين الدستوري والشرعية السياسية في ظل التعددية السياسية بعد أن كانت هذه الحركات غير معترف بها، معبرة عن التفاعل الإيجابي مع اختيار التعددية، إذ لم يمض على إعلان الأنظمة السياسية في كل من الجزائر و تونس إقرار التعددية الحزبية، حتى أعلنت الجماعات الإسلامية عن تكوين حركات أو أحزاب سياسية، وحاولت مواكبة التعددية الحزبية، وذلك بالقبول بالجلوس جنبا إلى جنب مع أحزاب شيوعية وعلمانية، والحوار معها من أجل دعم الحريات في بلدانهم والمثال على ذلك موقف حركة النهضة، والذي أعلنت فيه عدم معارضتها أن يقوم في البلاد أي اتجاه من

[1] نفس المرجع، ص 300

الاتجاهات، ولا تعارض البتة قيام أي حركة سياسية وأن اختلفت معها اختلافا جذريا، بما في ذلك الحزب الشيوعي[1].

ثالثا: موقف الحركات الإسلامية من الانتخابات.

لقد نظرت الحركات الإسلامية إلى الإنتخابات على أنها أصل الشرعية، لأن الذين ينتخبهم الشعب يمثلون رأيه حيث قال راشد الغنوشي:" لو إختار الشعب التونسي الشيوعيين حكاما عن طريق انتخابات نزيهة فسنعتبر حكمهم قانونيا، وليس علينا إلا أن نتوجه إلى الشعب وإقناعه بالتراجع، لكن قادة الحركات الإسلامية يؤكدون على أنهم إذا كانوا يقبلون بالعضو الذي ينتخبه الشعب لأنه يمثل رأيهم، فإن الذي لا يقبلونه هو العضو المنتخب الذي يسبب الأذى للمصلحة العامة، كما ينبغي أن لا يكون ضد الإسلام والشريعة والعقيدة وقيمها وينبغي أيضا أن لا يتمكن من شن حرب على الإسلام ،فكل عدو للإسلام هو عدو للشعب،إن أهمية التجربة الانتخابية للحركات الإسلامية تنبع عن قناعتهم بأنها تؤدي للوصول بهم إلى مواقع صناعة القرار بأقل تكلفة وبالطرق السلمية، لهذا نجد أن قادة الحركات الإسلامية استمروا في تأييدهم ومشاركتهم في العملية الانتخابية على الرغم من كل العوائق التي أصابتهم في أولى الانتخابات، التي كانت سببا في انسحاب قسم من هذه الحركات من العملية السياسية وبالتالي بقاؤهم في المعارضة، فمثلا لم تؤثر أحداث 1991 التي شهدتها الجزائر على موقف جميع الحركات الإسلامية من قضية الديمقراطية عامة والعملية الانتخابية خاصة فقد اتخذت أغلب القوى الإسلامية موقفا مؤيدا من الانتخابات اللاحقة لاسيما انتخابات 1995 التي قال عنها محفوظ نحناح عنها:" أن هذه الانتخابات أكدت رغبة الشعب الجزائري في التغيير مضيفا أن الفرح الديمقراطي الذي تشهده البلاد لا ينبغي خدشه "[2].

وفي الأخير يمكن القول أن اختلاف رؤية الحركات الإسلامية للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والتعددية والدستور والانتخابات وحقيقة مواقفها اتجاه عملية التغيير والتحول الديمقراطي بكل تطوراته وآلياته ومظاهره، كان له تأثير على شكل العلاقة التي ربطت هاته الحركات بأنظمتها، وعلى طبيعة مواقف الأنظمة السياسية من الحركات الإسلامية، كان من نتائج هذا الوعي أن تمكنت الحركات الإسلامية من تكييف أفكارها ومواقفها إزاء العملية الدستورية والديمقراطية، بمختلف آلياتها التي تمارس سلميا لكي تضمن تحقيق برامجها بعيدا عن العنف

[1] نفس المرجع، ص 304.

[2] نفس المرجع، ص 305

والتطرف والاصطدام بالدولة ولأن الديمقراطية أصبحت مطلبا إنسانيا ،أن ذلك يؤشر مستوى نضج الحركات الإسلامية في التعامل معها.

المبحث الثاني: حركة النهضة التونسية – السيرورة التاريخية –

لقدعرفتأسيسحركةالنهضةالتونسيةعدةمراحلإذنتناولهامنخلالثلاث مطالب نتناول فيها ثلاثة محطات مرت بها الحركة منذ سنة 1971 إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: الجماعةالإسلاميةالتونسية 1971-1981.

خلالفترةالعشرسنوات اقتصرعملالجماعةالإسلاميةبزعامة"راشدالغنوشي" علىالنشاطاتالثقافيةالتربويةوالفكريةوذلكتحتشعاربعثالشخصية الإسلاميةبواسطةتجديدالفكرالإسلامي،وقدكانالقيامبهذهالنشاطاتخاليمنالعنفلأنالصراعكانثقافيبالدرجةالأولىخاصةمعالاتجاهاتالعلمانيةالتيكانتتدفعالبلادإلىالتغريب[1].

وكانت الجماعة الإسلامية التونسيّة تركّز على:

*ازدواجيةالقيادةمنخلالالتدريسوالنشاطوذلكسيراعلىخطىالكثيرمنالناشطينمثلحسنالبناوسيدقطبفيمصر ،وعباسالمدنيفيالجزائر.

*الدروس الوعظية والحلقات الدراسية في المساجد.

*تكثيف المحاضرات في المعاهد الثانوية والجامعات .

*إقامة معارض للكتاب الإسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية.

*المشاركة في مؤتمرات إسلامية داخلية وخارجية كملتقى الفكر الإسلامي الذي كان يعقد سنويّا في الجزائر.

*إقامة صلات ومدّ جسور مع شخصيات إسلامية خارج تونس على قاعدة التواصل الثقافي والفكري.

*تركيز الدعوة في أوساط النساء لإقناعهنّ بارتداء الحجاب وتبنّي الفكر الإسلامي على أساس أنالمرأة نصف المجتمع وعلى أساس أنّ النظام التونسي عمل المستحيل من أجل تغريب المرأة التونسية،ونشر المقالات الهادفة والواعية في جرائد الصباح المعرفة والجيب والفجر في وقت لاحق.

---

[1] راغب السرحاني، قصة تونس من البداية إل ثورة 2011، ط1، (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة) 2011، ص 1.

ومن خلال هذه المنابر الإعلامية كانت الجماعة الإسلامية وبعدها حركة الاتجاه الإسلامي تعبّر عن أطروحتها وتفاعلها مع القضايا العامة وموقف الإسلام منها،وكانت الأدبيات الخاصة بالجماعة الإسلامية في هذهالمرحلة ثقافية وفكرية بعيدة عن السجال السياسي، وكانت تحدث إسقاطات على الواقع[1].

المطلب الثاني: حركة الاتجاه الاسلامي التونسية1981-1989

جاءت بداية عملية الانفتاح السياسي في تونس عبر إعلان الرئيس"الحبيب بورقيبة" آنذاك في أفريل 1981 عدم الاعتراض على تأسيس أحزاب معارضة لنظامه ،وذلك عبر وضعه لعدة شروط أولها أن يحصل الحزب على الأقل على نسبة خمسة بالمائة من الأصوات خلال الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في نوفمبر 1981 كما اشترط الرئيس ضرورة تخلي هذه الأحزاب عن العنف والتعصب إضافة إلى عدم الاعتماد الخارجي مهما كان الحال ،لكن أدت هذه الإصلاحات إلى كثرة الاضطرابات والتي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ والتي استغل من خلالها زين العابدين بن علي منصبه كرئيس للوزراء في تلك الفترة وقام بخلع الرئيس بورقيبة عبر إنقلاب دستوري في 07 نوفمبر 1987 وذلك بسبب عجزه صحيا، إذ بدأ "زين العابدين بن علي"بالقيام بالعديد من الإصلاحات ،حيث قام بإلغاء سياسة النظام السابق بواسطة توطيد العلاقات مع الهيئات القانونية ،إضافة إلى إلغاء عدة مؤسسات ومحاكم وقوانين متعلقة بالنظام السابق كما فتح المجال أمام التعددية الحزبية ،شريطة الإلتزام بالقانون والدستور وذلك عبر إقرارا تشريع جديد للأوضاع الداخلية في البلاد وذلك عبر إضفاء الديمقراطية على النظام التونسي[2].

أما عن تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي فقد جاء بعد نهاية المؤتمر الذي قام به أعضاء الجماعة الإسلامية وذلك بعد الإعلان عن مشروع التعددية السياسية سنة 1981 من طرف الحزب الحاكم في تونس حيث تم الإعلان في ختام هذا المؤتمر عن الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة الاتجاه الإسلامي والذي انتخبت الشيخ راشد الغنوشي رئيسا لها وعبد الفتاح مورو أمينها العام حيث تم الإعلان عنها رسميا في 06 جوان 1981.

وقد تم التقدم خلال هذا اليوم من طرف الحركة بطلب للسلطات بغية الحصول على الاعتماد الرسمي إذ لم تتلق الحركة من الجهات المعنية أي رد.

---

[1] يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص 53.

[2] سيد أحمد كبير، "التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية" ،مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر03 ،كلية العلوم السياسية والاتصال ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2010/2009، ص 96.

أما في شهر جويلية 1981 ألقي القبض على الزعيم راشد الغنوشي حيث أحيل في نفس السنة إلى المحاكمة رفقة مجموعة من قيادات الحركة بتهمة إنتماءهم إلى جمعية غير شرعية وتم الحكم عليه ب 10 سنوات سجن أنهى منها 03 سنوات بعدها تم الإفراج عنه في 02 أوت 1984 بفضل العفو الرئاسي الذي كان عبر توسط من رئيس الحكومة آنذاك محمد مزالي وفي 06 جوان 1985 تم عقد مؤتمر صحفي من قبل أعضاء الحركة تم الكشف فيه عن أعضاء المكتب السياسي المنتخب.

وبعد ذلك تم إندلعت عمليات عنف في تونس وذلك عن طريق وضع عبوات ناسفة في فنادق سياحية الشيء الذي أدى إلى إعادة اعتقال الشيخ راشد الغنوشي سنة 1987 ،إذ تم اتهامه بعلاقته بتلك الأعمال حيث تم الحكم عليه بالسجن المؤبد من طرف محكمة أمن الدولة بتهمة تهديد أمن الدولة ،والتحالف مع دولة إيران ضد تونس، لكن تم إصدار عفو خاص عنه من قبل الرئيس زين العابدين بن علي المنقلب على الحبيب بورقيبة تم إعلان ذلك العفو في 15 ماي 1988.

- **الدوافع التي أدت بالجماعة الإسلامية للخروج من الطابع الفكري إلى الطابع السياسي:** هناك عدة أسباب جعلت الجماعة الإسلامية تخرج من الدائرة الفكرية إلى التحول إلى الدائرة السياسية نذكر منها:

1-اقتناع كوادر الفكرة الإسلامية بوجوب لعب دور فعال في واقع تونس السياسي وذلك عبر النضج في الخطاب الإسلامي[1].

2-المساهمة في التغيير السياسي بهدف التصدي للتبعية التي أدت إلى تعفن السلطة التونسية.

3 - تحدي التيارات والقوى الأخرى التي تنادي بالعلمانية.

4 - التحديات التي عرفها العالم العربي والإسلامي مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين وغيرها.

5 - نجاح الثورة الإسلامية في إيران وانتصارها.

-**الأداء السياسي لحركة الاتجاه الإسلامي في تونس:** كان يتركز عمل الجماعة الإسلامية بقيادة راشد الغنوشي خلال مدة عشر سنوات على إعادة إحياء الشخصية التونسية على ضوء الإسلام الحضاري، وذلك ردا على المشروع الذي فرضه الرئيس الحبيب بورقيبة على تونس آنذاك ،حيث كان مشروعه تغريب علماني تطاول من خلاله على المساجد والتي أغلق منها الكثير كما جرد جامع الزيتونة العريق من كامل الصلاحيات.

ولم يكن في البداية هم حركة الاتجاه الإسلامي هما سياسيا فحسب بل كان هما ثقافيا بدليل أن الشخصيات البارزة فيها كانت ثقافية حيث كانت تزاول مهنة التدريس، حيث أن الحديث عن أداء حركة الاتجاه الإسلامي

[1] يحي أبو زكريا، ، مرجع سابق، ص 52.

سياسيا يعد أمرا في غاية الصعوبة، فبمجرد الاعلان عن تأسيسها قامت أعمال عنف أغلب الظن أنها مفتعلة القصد منها إضعاف وتحطيم هذه الحركة وهو ما جرى فعلا باعتقال زعيمها الشيخ راشد الغنوشي ورفاقه[1].

المطلب الثالث: حركة النهضة التونسية انطلاقا من 1989

لقد اتبعت حركة النهضة التونسية إستراتيجية سياسية قوامها إتباع المنهج السلمي والعلني في عملية التغيير وقواعد العمل بالديمقراطية ووسائلها لا إلى الرفض القاطع، واستعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية، وسعت من أجل الوصول للسلطة، بواسطة وسائل الضغط السلمي ، والعمل كذلك على حماية الحقوق الإنسانية كما تؤمن هذه الحركة بأن ضبط العمل السياسي والديمقراطي الذي يتم من خلاله التوصل إلى معالجة وطنية شاملة هو مكفول بالحوار الوطني.

وقد شهدت الحركة الإسلامية بتونس تحولات جذرية تحت تهيئة الأوضاع الداخلية والخارجية وقد تبلورت في أطروحات إسلامية مستبصرة حيث صاغها زعيم حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي وفي العديد من المؤلفات التي كتبها أو في الندوات الفكرية المختصة إضافة إلى مؤتمرات الحوار القومي الإسلامي وحتى في الصحف العربية التي جاءت ضمنها هوية الحركة الإسلامية بتونس ، وقد اعتبرت حركة النهضة الحركة التي تحمل ذلك المشروع الإسلامي الديمقراطي والذي يعتبر نقله في الحركة الإسلامية بصفة عامة، وتعتبر مرحلة التسعينات اشد المراحل أثرا على حياة حركة النهضة، حيث تم وضع أمنها وبقائها محل امتحان غير مسبوق إذ وضعت خياراتها تحت مجهر المراجعة، فبعد انتقالها بنجاح من السرية إلى العلن من غير الشرعية إلى الشرعية القانونية التي سعت إليها بكل حزم وجهد، وجدت نفسها في طريق العودة للمربع الأول وذلك من حيث علاقتها المتأزمة مع النظام الذي كان في إعتقادها أنه بالإمكان التعايش معه إلا أن سياسة بن علي تميزت بإقصاء كل صوت معارض ما أدى إلى دخول البلاد في صمت ثقيل حيث راوغ الشريك الأمريكي واقنع الحليف الأوربي بالخطر الإسلامي وذلك باتخاذ المثال الجزائري كذريعة لإلزامها الحجة[2].

وقد سيطر جو القطبية مجددا على الحقل السياسي التونسي وذلك بعد الانتخابات التشريعية سنة 1991 حيث جاء هذا الجو معاكسا لأجواء التوافق السائدة سابقا، وهذا بفضل نيل حركة النهضة التونسية الرتبة الثانية في الانتخابات ،حيث كانت هناك حرب بينها وبين مختلف القوى لأن الأحزاب السياسية كانت تشكك دوما في نوايا حركة النهضة وذلك عبر الاجتهاد في خلق تناقضات في خطاب قادتها فيما يخص القبول بالتعددية، إلى جانب

---

[1] نفس المرجع، ص 53.

[2] نفس المرجع، ص 59.

شعارات المصالحة من قبل الحركة، التي رأتها هذه الأحزاب أنها نوايا تكتيكية ،حيث أن نظرة اليسار للإسلاميين هي نظرة تشاؤمية، لأنه كان يرى فيها القوة التي بإمكانها حصد نتائج سنوات طويلة من النضال.

واكبت حركة النهضة الثورة التونسية، بالرغم من أن الجزء الكبير من قيادييها إما كانوا في الخارج في المنفى أو في السجون، مع عدد قليل كان حرا ولكن تحت المراقبة ،ومن القياديين الذين كانوا في الخارج راشد الغنوشي ولطفي زيتون ورفيق عبد السلام وحسين الجزيري وغيرهم ممن واصلوا دعم المتظاهرين كما فعلوا قبل الاحتجاجات ،ونظموا عدة وقفات ومسيرات في إطار جمعياتي.

من جهة أخرى كان عدد كبير من قياديي الحركة في تونس في السجن ولم يتسنى لهم المشاركة في الثورة سوى بعضهم في الأيام القليلة الأخيرة عندما تمتعوا بالعفو التشريعي العام ،قياديون آخرون كانوا خارج السجن وشاركوا في الثورة ومسيراتها وهم أساسا من المحامين، ومنهم عبد الفتاح مورو،ونور الدين البحيري، وحمادي الجبالي ، وبعد الثورة بدأت الحركة في لم شملها وتنظيم مكوناتها، وتقدمت بطلب ترخيص حزب لدى وزارة الداخلية وتحصلت عليه في 01 مارس 2011.

شاركت الحركة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي، والانتقال الديمقراطي بثلاثة أعضاء. في نفس الوقت بدأت الحركة بتكوين مكاتبها الجهوية والمحلية، وبدأت بعقد اجتماعات في جميع نواحي البلاد ،في هذه الفترة بين الثورة وأول انتخابات، شاركت النهضة في العديد من الندوات السياسية والاجتماعات التي تعقد في تونس، سواء أكانت ذات طابع محلي أو دولي[1].

وإثر الإعلان عن نتائج إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي، فازت حركة النهضة بتسعة و ثمانين مقعدا من أصل 217 أي حوالي إثنان و أربعون بالمائة من المقاعد، ودخلت في ائتلاف حاكم مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وأطلق عليه* الترويكا وانضم لاحقا نائب آخر لكتلة حركة النهضة في المجلس التأسيسي، وأصبحت حركة النهضة الحزب الوحيد في المجلس التأسيسي الذي لم ينشق عنه أي عضو ،أو لم يتم حله أو إدماجه لحزب أخر ،تحصلت حركة النهضة على المركز الأول في كل دوائر تونس داخليا وخارجيا ،إلا في دائرة "سيدي بوزيد" فقد جاءت خلف العريضة الشعبية في المركز الثاني ،وفي الإنتخابات التشريعية التونسية التي أقيمت في 26 أكتوبر 2014 ، فازت حركة النهضة بالمرتبة الثانية بتسعة و ستون مقعد من جملة مائتان وسبعة عشر مقعد خلف حزب نداء تونس الذي فاز بخمسة وثمانون مقعد وذلك بعيدا خلف بقية الأحزاب،تحصلت النهضة في الدوائر الثلاثة و الثلاثين إما على المرتبة الأولى أو الثانية .

[1] نفس المرجع، ص 47. راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، مرجع سابق، ص 46.

دخلت حركة النهضة بعد ذلك إلى مجلس نواب الشعب أين دخلت في الائتلاف الحاكم وذلك في حكومة الحبيب الصيد المستقل بوزير وثلاثة كتاب دولة.

لم تشارك النهضة في الانتخابات الرئاسية التونسية 2014، ولم تدعم أي مرشح في الدورة الأولى وكذلك بقيت على الحياد في الدورة الثانية بين المرشحين الإثنين، ولكن ذكرت عدة مصادر أن قواعد حركة النهضة قد صوتت بكثافة للرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي في الدورتين ،ومع ذلك فاز الباجي قائد السبسي بالرئاسة و بعد سنة من الانتخابات، شهد حزب نداء تونس انقساما داخله ما أدى إلى استقالة جزء كبير من نوابه من الحزب ومن الكتلة، وهو ما أدى إلا أن تصبح حركة النهضة أكبر أحزاب مجلس نواب الشعب من حيث عدد النواب.

بعد الثورة التونسية وخاصة بعد فوز الحركة في انتخابات 2011، لاقى الحزب صيت عالمي بكونه أول حزب ذو توجه إسلامي يحكم تونس وأول بلد قامت به الربيع العربي، لذلك تم عقد عدة ندوات في السنوات التي تلت الانتخابات تدرس تجربة الحكم للنهضة ،وجاب قادة الحزب عدة دول من العالم أين قاموا بمحاضرات حول الإنتقال الديمقراطي في تونس، **و** أصبح الحزب يستدعى لعدة مجالس وندوات دولية وكذلك رئيسه راشد الغنوشي، وأيضا تلقى دعوتين رسميتين من الصين والهند لزيارة البلدين ولقاء المسؤولين فيهما في وفد من حركة النهضة وذلك في 2014 و 2015[1].

وفي الأخير يمكن استخلاص مايلي:

إن الحركات الإسلامية نشأت في دول المغرب العربي في البداية، كحركات إصلاحية ظهرت كرد فعل لظروف الأزمة التي اجتاحت المنطقة المغاربية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي كانت السبب في تصاعد التيار الإسلامي ،إلا أنها خرجت عن كونها حركات إصلاحية منذ أن قبلت الدخول في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات، وذلك راجع إلى الانفتاح السياسي والتحولات الديمقراطية التي عرفتها المنطقة المغاربية .

تتميز الحركات الإسلامية المغاربية عن نظيراتها في باقي دول العالم الإسلامي في خاصة الهدف الأساسي لها إعادة الاعتبار للدين الإسلامي في إدارة شؤون بلدانها، وخاصية النزعة الحداثة أي حداثة ظهورها ونشاطها وتعدد مرجعياتها، بالإضافة إلى عدم الوحدة في الأفكار ،فكل حركة تختلف عن الحركات الأخرى في توجهاتها، خاصية اعتبار الدين جزءا من المكون السياسي أي (عدم جواز فصل الدين عن الدولة) فالإسلام دين ودولة.

---

[1] نفس المرجع، ص.48.

لقد واجهت جميع التيارات الإسلامية و بدون استثناء، في دول المغرب العربي مقاومة شرسة، من قبل الأنظمة الحاكمة في هاته البلدان، وقدمت تضحيات كبيرة، في سبيل تحقيق أهدافها المنشودة.

يمكن القول أن الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي، قد أبدت موقفا ايجابيا تجاه قضايا الديمقراطية خاصة فيما تعلق **بالانتخابات،** و التي نظرت إليها على أنها أصل الشرعية، لان الذين ينتخبهم الشعب يمثلون رأيه، وأيضا فيما يخص مسالة **التعددية الحزبية،** حيث حرصت الحركات الإسلامية المغاربية على تأكيد قبولها لمبدأ التعددية الحزبية، غير أنها أكدت على الإطار الإسلامي لهذه التعددية، و فيما يخص **الدساتير** فان الحركات الإسلامية لم تعترض عليها في حد ذاتها، بل اعترضت على بعض النصوص التي وردت في هذه الدساتير، لعدم احتوائها على نصوص ذات صلة بالقضايا الأساسية في فكر الحركات الإسلامية.

الفصل الثالث

واقع حركة النهضة التونسية في ظل التحول

تونس الديمقراطى فى

الفصل الثالث: واقع حركة النهضة التونسية في ظل التحول الديمقراطي في تونس

سنتطرق في هذا الفصل إلى الواقع الذي عاشته حركة النهضة التونسية خلال مسار الإنتقال الديمقراطي الذي حدث في تونس ،وكيف ساهمت الحركة في هذا المسار وذلك من خلال مبحثين نتناول في المبحث الأول الدور الذي لعبته حركة النهضة التونسية سواء في الثورة أو فيما يتعلق بالمسائل الديمقراطية وأيضا موقع الحركة من إنتخابات المجلس التأسيسي التونسي التي أقيمت سنة 2011، أما في المبحث الثاني فسنقوم بتقييم حركة النهضة التونسية في مسارها نحو تحقيق التحول الديمقراطي في تونس ،من حيث إيجابياتها وسلبياتها وأهم التحديات التي واجهتها، و مستقبلها.

المبحث الأول: حركة النهضة و مسار التحول الديمقراطي في تونس.

أظهرت الثورات العربية الأخيرة القوة الكبيرة التي شكلتها الحركات الإسلامية في ظل ما يعرف بإسم الربيع العربي من خلال قدرتها على تحقيق الإنتصارات السياسية والتي أطاحت بأنظمة حكمت لعدة سنين وذلك في العديد من الدول العربية والإسلامية وبالأخص الدولة التونسية ومن هذا المنبر سنتطرق في هذا المبحث إلى دور حركة النهضة التونسية خلال الثورة التي شهدتها البلاد وبالتالي دورها في مسار التحول الديمقراطي التونسي ،والتطورات التي شهدتها بعدها.

المطلب الأول: دور حزب حركة النهضة في الثورة التونسية.

إن ظهور الرئيس بن علي يوم 10 جانفي، وإعلانه عن خلق 300000 ألف منصب شغل كان نتيجة إندلاع شرارة الثورة التونسية في "سيدي بوزي"د وإمتدادها إلى كافة المدن المجاورة إنتهاءا بتونس العاصمة وبأحيائها الشعبية وخاصة "حي التضامن" بمشاركة نخبة من الطلبة والأساتذة وناشطي حقوق الإنسان ومعارضين سياسيين ،ذلك تنديدا بالسياسة الإقتصادية للحكومة ،ولكن كان هذا الظهور للرئيس بعد فوات الأوان ليعلن بعد ذلك عن مغادرة الرئيس "زين العابدين بن علي" لتونس بعد أقل من أربعة أسابيع فقط على إندلاع المظاهرات الإحتجاجية ضد نضام الحكم[1].

عند إعلان الوزير الأول "محمد الغنوشي" عن توليه منصب الرئاسة نظرا للفراغ المؤقت للمنصب استبشرت الغالبية بهذه الأحداث ،واعتبرتها الخطوة الأولى لإستعادة الأمة لإرادتها حيث قابلت هذه النظرة التفاؤلية نظرة تشاؤمية لدى شريحة من الإسلاميين تتبنى نظرية المؤامرة في إندلاع هذه الثورة[2].

بتاريخ 01 مارس 2011 تم الإعتراف بحركة النهضة بالرغم من أن البند الثامن من الدستور السابق يمنع الأحزاب ذات المرجعية الدينية وهذا ما أدى إلى ضرب المنظومة السابقة عرض الحائط كما أن هذه الثورة تميزت بثلاث سمات وهي أنها ثورة إيديولوجية وذات أهداف سياسية واضحة ،وأنها ثورة من أدنى ليس لها قيادة نخبوية وهذه الثورة مصدرها روح الشعب ،وهذا ما يؤدي إلى القول بأن حركة النهضة لم يكن لها أي يد في هذه الثورة ،كما توجد بعض التصريحات توحي بمشاركة غير مباشرة وهذا ما جاء في مقال لـ "مجلة الغدير" حيث

---

[1] محسن عوض، "الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، و الفعل الثوري: 2001-2011" **المستقبل العربي** ، العدد 388 ،ص 64.

[2] وليد بن عبد الله الهويريني،تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات،ط2 ،(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية) 2012، ص 104-105.

يقول الباحث الاجتماعي "عادل بالكحلة" "يبرر بعض المناضلين الإسلاميين عدم مشاركتهم الصريحة بتلك الإحتجاجات بأن حركة النهضة وأنصارها إرتأوا أن لا يشاركوا صراحة وعلنا حتى لا تتخذ الاحتجاجات لونا مغايرا مما يفقدها عفويتها وربما جماهريتها ،بينما يضيف بعضهم أنهم لم يكونوا حاضرين صراحة وعلنا حتى لا يتخذ النظام ذلك ذريعة لإجهاز سريع على الاحتجاجات بعلة أن ورائها خصم تقليدي ،كما يقر الباحثKing.J. Stephen بمشاركة الحركة الإسلامية في الثورة[1].

فبعد الثورة مباشرة قامت حركة النهضة بإعادة تفعيل نشاطها في تونس من خلال الإعلان عن إنشاء هيئة تأسيسية جديدة برئاسة "علي العريض" في 07 فيفري 2011 ،كما شاركت في أول إنتخابات في تونس بعد الثورة في 23 أكتوبر 2011 والتي حققت فيها فوزا تاريخيا ،وبالرغم من هذا الفوز فالأهم هو كيف يمكنها التكيف ومحاولة حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سببا في حدوث الثورة ،ضف إلى هذا حدوث مصادمات بين تجاذب مشروعين للدولة الأول حداثي تقوده أحزاب علمانية ،والثاني إسلامي تتبناه حركة النهضة مما أدى إلى حدوث مصادمات بين الطرفين ،حيث بدأ المواطن يفقد ثقته في الفاعلين السياسيين وخاصة حركة النهضة باعتبارها حزبا حاكما وذلك بسبب حالة الإحتقان بين القوى السياسية التي انعكست على المواطنين التونسيين مما أدى إلى زيادة معاناتهم بسبب إستمرار حالة الفقر وتراجع القدرة الشرائية وتزايد نسبة البطالة في صفوف الشباب ،وعلى هذا الأساس قام العديد ممن هم في الأوساط السياسية في تونس بانتقاد العديد من السياسات والقرارات التي اتخذها قياديو حزب حركة النهضة ،وعلى سبيل المثال قيام رئيس الحركة "راشد الغنوشي" بإختيار صهره "رفيق عبد السلام" على رأس وزارة الخارجية على الرغم مما يمثله هذا الإختيار من إستفزاز لمشاعر الشعب التونسي ،ومن محاكاة لنهج المحاباة والمحسوبية الذي كان سائداً في عهد الرئيس المخلوع بن علي[2].

المطلب الثاني: موقف حزب حركة النهضة من الديمقراطية ومدى تفعيلها.

لدى "الغنوشي": تصوره الخاص للنظام الديمقراطي ،وهو ينتقد من يطالب بالأخذ بالديمقراطية الغربية كما هي رغم إقراره بأنها أنظمة تتطور من خلالها الحياة المجتمعية وإهتدى إليها الفكر الإنساني ما عدا النظام الإسلامي فالغنوشي يفرق بين الديمقراطية كمبدأ أو عقيدة ،وبين وسائل الديمقراطية وآليتها كما تظهر في المؤسسات

[1] عادل بالكحلة، "الحراك السياسي الاسلامي : " تونس نموذجا" ، **مجلة الغدير**، العدد 59، 2012 ، ص 57-58.

[2] ويكن فايزة، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"،**مجلة المرافق للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ** ،العدد 08، 2013 ص 07.

والتنظيمات ،فقد حاول التوفيق بين النص والحياة ،وبالذات في القرن العشرين بكل تحدياته وتحولاته كما تميزت الحركة بالريادة في هذا الموضوع مع بعض الأحزاب الإسلامية القليلة ،فقد بدأت الحركة بعد عام 1984 تعلن صراحة وبوضوح قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية وما يترتب عليها من نتائج وقد كان كتاب راشد الغنوشي الأخير "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" جهدا فكريا لتوطين الديمقراطية والحرية والحقوق الإنسانية في فكر الحركات الإسلامية ثم في المجتمعات والدولة الإسلامية، وقد ظل راشد الغنوشي وفيا لإختياره النقدي والإصلاحي فاستمر متمسكا بالخيار الديمقراطي في العمل السياسي وبنهج الحوار في ميدان الدعوة[1].
لقد شكلت مسألة الديمقراطية والحريات العامة القضية الأساسية لدى الإسلاميين التونسيين بصفة عامة وحركة النهضة التونسية بصفة خاصة حيث حاولت هذه الأخيرة المساهمة في الوصول إلى موقف إسلامي متكامل يتقاطع والفكر الليبرالي مع الاحتفاظ بهوية الفكر الإسلامي وتاريخه ،حيث كرس الشيخ راشد الغنوشي كتابا كاملا لمناقشة المفاهيم والمسائل الخاصة بالحكم والحرية حيث يقول في كتابه (الحريات العامة في الدولة الإسلامية):"الهم الأعظم الذي إستبد بي منذ بدأت الحركة الإسلامية في تونس تتحول من مرحلة الدعوة لمبادئ الإسلام في مواجهة الثقافة الوافدة المهيمنة إلى مرحلة التفاعل الواسع مع هموم المجتمع التونسي والعربي وكان أهمها قضية الحرية ،ولا تزال فكان تقديم إجابات واضحة عن التحديات المطروحة على الفكر الإسلامي في بلد مثل تونس، قد ضرب بسهم وافر في التغرب والثقافة ،ضرورة معرفة لا بديل عنها للحركة الإسلامية فيها ،وبذلك سنحاول عرض موقف ومدى تفعيل حركة النهضة لقضايا الديمقراطية والمتمثلة في التعددية السياسية ،الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المرأة والأقليات الدينية.

1 – **التعددية السياسية** : إن حركة النهضة ليس لها أي تحفظ تجاه أي طرف سياسي آخر سواء كان هذا الطرف إسلاميا أو غير إسلامي ،حيث يقول راشد الغنوشي "إننا لم نقدم أنفسنا على أننا نمثل الإسلام ولكن لنا رؤية للإسلام كما لغيرنا رؤيته ،ولا نرى مانعا من تمثيله معنا فإذا كانت أطراف أخرى لها تحفظات إزاء بعض الأطراف ،فحركة النهضة ليس لها أي تحفظ إزاء أي طرف آخر يقبل الحوار ويقبل الصراع الديمقراطي في البلاد ولا ينفي وجود غيره" [2].

---

[1] حيدر ابراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 1990 ، ص246.
[2] راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)،ب س، ص 17.

يمكن لمس التعددية السياسية الإسلامية لحركة النهضة التونسية من خلال الإشارات العديدة التي احتوتها بيانات الحركة على الخصوص بيانها التأسيسي الذي اعترفت فيه بتعددية الإسلام وأبقت الباب مفتوحا في وجه كل طرف يريد أن يساهم في إنجاز المهام الكبرى التي نص عليها الإسلام وإن كانت له نظرة مختلفة بصدد هذه المهام ،ومما لا يختلف عيه اثنان أنه إذا تحقق لنا نظام يعترف بالحريات العامة فينبغي على الحركة الإسلامية أن تمارس حقها كطرف سياسي وأن تعترف بغيرها من الأطراف السياسية الأخرى فتخوض المعارك الانتخابية وتضع أقداما في البرلمان ومؤسسات المجتمع وتشارك في الحكم ولو جزئيا لتدرب أفرادها على إدارة المؤسسات وعلى قيادة الجماهير وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية.

2 – الحقوق المدنية و السياسية:

إن حركة النهضة باعتبارها من الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة من خلال العملية السياسية فهي من أشد مناصري الحقوق المدنية والسياسية والحريات مع التأكيد على حرية التعبير والدين والحق في تكوين جمعيات داخل إطار المرجعية الإسلامية.

3 – حقوق الإنسان (المراة و الاقليات الدينية)

أ – حقوق المرأة :يقول الغنوشي: "ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء نصف المجتمع الإسلامي عن دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة بل إن ذلك من الظلم للإسلام ولأمته قبل أن يكون ظلما للمرأة ذاتها ،لأنه على قدر ما تنمو مشاركة المرأة في الحياة العامة ،على قدر ما يزداد وعيها بالعالم وقدرتها على التأثير فيه وإنه لا سبيل إلى ذلك من غير إزالة العوائق الفكرية والعلمية من طريق مشاركتها في الشؤون العامة والارتقاء بوعيها الإسلامي والعام والثقة بقدراتها حتى تكون مساهمتها فعالة في صناعة جيل ليخرج عن حويصلة نفسه لينخرط في الهموم العامة والإنسانية ،نحن إذا مع حق المرأة الذي قد يرتفع أحيانا إى مستوى الواجب في مشاركتها في الحياة السياسية على اساس المساواة في إطار احترام أخلاقية الإسلام ،فإنما التفاضل بالكفاءة والخلق لا بالجنس أو اللون".

ب– حقوق الأقليات الدينية : إن مسألة حقوق الأقليات الغير المسلمة غير مطروحة للنقاش إلا في حالات قليلة حيث تعتقد الحركات الإسلامية المعتدلة ومن بينها حركة النهضة التونسية أن المسيحيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى ينبغي أن يتمتعوا بالحرية في تنظيم شؤونه فيما يتعلق بالعبادة والأحوال الشخصية[1].

[1] قطاف تمام اسماء ، "دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية" ، مذكرة ماجيستر جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2012-2013 ، ص 187.

المطلب الثالث :برنامج حزب حركة النهضة وموقعها من انتخابات 2011.

يمثل برنامج حزب حركة النهضة نموذجا فريدا في الفكر السياسي للحركات الإسلامية ويمكن رصد أهم ما جاء في برنامج الحركة في النقاط التالية :

– التركيز على القيمة الحضارية للإسلام حيث ينص البرنامج على أنه دين الدولة التونسية وعلى أن اللغة العربية هي لغتها و يرى الدين مصدرا للإلهام و يسعى إلى عدم فصل مجالات الحياة عن القيم والأخلاق حيث يقوم على فكرة استخدام تعاليم الإسلام كأساس لنهضة البلاد.

– البرنامج يعترف صراحة بالدولة المدنية ويحدد وظائفها حيث تنص المادة العاشرة منه" تتبنى حركة النهضة الدولة المدنية التي ترعى الشأن العام وتعي السلم الاجتماعي وتعمل من أجل الرقي الاقتصادي وتسعى إلى ترسيخ الحريات العامة والخاصة ،وتحترم قواعد الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات".

– يتبنى برنامج الحركة النظام البرلماني الخالص كنظام حكم للبلاد حيث ان الحزب الحائز على اغلبية المقاعد هو الذي يشكل الحكومة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان ،أما الرئيس فإنه يختار من خلال البرلمان وليس من خلال انتخابات شعبية ،أما القضاء فإنه مستقل عن السلطة التنفيذية.

– برنامج الحزب منفتح على المجتمع المدني حيث ينص في المادة 12 منه"على أن الحكومة تعمل على قيام مجتمع مدني منضم ومستقل يسعى إلى تحرير طاقات الأفراد وإشراكهم في الشأن العام ،وتوحيد جهودهم درءا للاستبداد و توغل و طغيان الدولة أو رأس المال على المجتمع [1] .

أما النظرة الاقتصادية لبرنامج حزب حركة النهضة تتمثل في العديد من القضايا وأبرزها ،قطاع السياحة حيث يمثل سبعة بالمائة 07 %من إجمالي الناتج المحلي حيث أكد الأمين العام لحركة النهضة " حمادي الجبالي" أن حزب حركة النهضة سيقوم بتطوير السياحة في تونس وتفعيله في عملية التنمية والرقي الإجتماعي والاقتصادي مشيرا إلى انه لن يتم اتخاذ أي قرار إلا بمشاركة ومشاورة أهالي كل قطاع السياحة.

– يرى حزب حركة النهضة أن قطاع البنوك قطاع حساس في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ،من خلال استخدام الصكوك والسندات الإسلامية في تمويل مشاريعها الإنمائية وتشجيع البنوك للدخول إلى السوق المحلية .

– يعالج برنامج الحزب قضية السياسة المالية و الضريبية عن طريق تخفيف الأعباء الضريبية على الفئات ذات الدخل المتوسط و المنخفض وهو يعيد النظر في هيكل الحوافز المالية ،بما في ذلك الضرائب وأسعار

---

[1] أسامة صالح ،الإقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكلة الدولة العربية ،**السياسة الدولية** ،العدد 188 ،2012 ،ص 20.

الفائدة ، حيث يسعى الحزب الى ربط هذه الحوافز بأهداف اجتماعية واقتصادية أوسع ،والتكيف مع النظام المالي القائم لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي والقروض الصغيرة ،وفيما يخص الحوكمة فإن الحزب يقترح إنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد و اعتماد سياسات الكشف عن أصول كبار المسؤولين .

وبعد فوز حزب حركة النهضة في الانتخابات التشريعية هبط مؤشر البورصة ،مما استدعى تدخل رئيس الحزب "راشد الغنوشي " فالتقى بمسؤولي البورصة ،وطمأنهم حول إلتزام حزب النهضة بالسوق الحر وتشجيع الاستثمار الأجنبي ،مما أدى إلى عودة مؤشر البورصة التونسية إلى الارتفاع[1].

دخلت حركة النهضة غمار الانتخابات التي وصفتها بأنها حرة ونزيهة ودلك بعد حوالي عشرون عاما من النفي والإقصاء حيث خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي سبعة ملايين مواطن ،كما سجلت نسبة تصويت التونسيين المقيمين في الخارج حوالي أربعين بالمائة 40%وتم تمثيلهم في المجلس الوطني التأسيسي بثمانية عشر عضوا ،وقد ظهرت النتائج معلنة فوز حركة النهضة الإسلامية ،كما سنبينها في الجدول التالي:

جدول يوضح نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011.

إسم الحـــزب	عدد المقاعــد من 217 مقعد
حركة النهضة	90 مقعد
المؤتمر من اجل الجمهورية	30 مقعد
التكثل من اجل العمل و الحريات	21 مقعد
العريضة الشعبية	19 مقعد
الحزب الديمقراطي التقدمي	17 مقعد
حزب المبادرة	05 مقاعد
حزب القطب الديمقراطي الحداثي	05 مقاعد
حزب الأفاق	04 مقاعد
حزب العمال الشيوعي التونسي p.c.o.t	03 مقاعد

[1] نفس المرجع.

المستقلون والأحزاب الأصغر	23 مقعد

المصدر :قطاف تمام اسماء ،" دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية" مذكرة ماجيستر (جامعة بسكرة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2012-2013 ، ص 175.

وقد اتسم المشهد السياسي التونسي بحالة من التوافق التي تبلورت في النقاط التالية:

أ – صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع احتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية والدي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة ،حيث يمكن أن يتشكل إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية والتي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس ،لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من القوى السياسية وهو ما يعني أن المجلس التأسيسي يغلب عليه الطابع التوافقي[1].

ب – مسادقة المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد و على قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية مائة وواحد وأربعون (141) صوتا مقابل سبعة و ثلاثون (37) صوتا معارضا وامتناع تسعة وثلاثون (39) عضوا في جلسة تاريخية جرت فعاليتها في الحادي عشر من شهر ديسمبر 2011.

وتعتبر هذه النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات خير دليل على ان خطتي السلطة التونسية السابقة في تجفيف منابع التدين واستئصال حركة النهضة قد منيتا بالفشل الذريع ،وذلك بالقياس إلى رد فعل المجتمع الحاسم إقبالا على قضية التدين.

المبحث الثاني: تقييم حركة النهضة في مسارها نحو الديمقراطية

إن حركة النهضة التونسية مثلها مثل باقي الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي ،لها سلبياتها وايجابياتها ،كما وواجهت تحديات ومعوقات صعبت من مأموريتها ،وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب الثلاثة التالية

المطلب الأول: ايجابيات و سلبيات حركة النهضة التونسية.

أولا/ الايجابيات.

[1] عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة،ط1 ،(الرباط: المركز الثقافي العربي) ، 2001، ص.99.

سنتطرق إلى ايجابيات التيار الإسلامي التونسي بصفة عامة من خلال نقطتين هامتين ،ثم إلى إيجابيات حركة النهضة التونسية بصفة خاصة

أولا: المساهمة الفعلية في تجديد الوعي بالذات العربية والإسلامية ،وإن كانت فكرة القومية العربية غير جديدة على الساحة الفكرية العربية إلا أن هذه الحركات ألبستها لباسا جديدا أعاد النظر إليها من خلال اللباس الديني وهذا ما كان سببا لتزويد الشعور الجماعي بهذه المسألة بطاقة حية جديدة أنتجت تعبئة أكبر وفاعلية أقوى في مواجهة ما يهدد هوية المجتمع والأمة من أخطار.

ثانيا : جعلت الدعوة إلى الديمقراطية والحرية جزءا من الثقافة الجماهيرية، أي أنها كانت السبب وستكون السبب الرئيسي في نشر الديمقراطية فيما لو انتشرت في البلدان العربية و المغاربية على حد سواء[1].

لقد مثل الإسلاميون رؤية جديدة، و نمطا مغايرا، يتعارض و المبادئ التي تأسست عليها الدولة التونسية الحديثة، و ان كانوا قد نجحوا في توفير مناخ التغيير في بعده السياسي، فإنهم لم يراعوا التدرج المطلوب ليغدوا طرفا مقبولا به ابتداء، ثم القبول به شريكا في تأسيس المرحلة الجديدة، ما يسمح لهم بمراجعة موضوعية للقديم وإنضاج فكرة جديدة في أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.فالحركة الإسلامية التي ظهرت منذ أوائل السبعينات ،قد استطاعت أن تصنع وعيا جديدا ،وتشيع قيما إيجابية وتبني جيلا نظيفا مشهودا له بالعطاء النضالي ،والنظافة على الصعيد الأخلاقي وذلك من خلال الإعتماد على وسائل عديدة مثل المحاضرات والدروس ،والندوات والدعاوى والجرائد والمجلات ومن ثم الانخراط في الجمعيات ،والمنظمات الكشفية والنقابية والاجتماعية ونجحت حركة النهضة التونسية في رد الاعتبار للغة العربية ،وترغيب الشباب في القراءة وتربيته على نظافة التفكير والسلوك ،وهو ما كان سببا في سرعة الانتشار والتوسع ،حتى غدت الحركة الإسلامية ظاهرة بارزة في المجتمع ،ثم لم تلبث أن بدأت تثير حفيظة الخصوم ،بمعنى خصوم الفكرة وخصوم السلوك ،وبدا أنها تؤسس لنمط مجتمعي جديد يتعارض مع النمط الذي قامت عليه الدولة البورقيبية وهو ما استدعى نظام الحكم في مرحلة مبكرة[2].

ثانيا/ سلبيات حركة النهضة التونسية.

[1] عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة، ط1 ،(الرباط: المركز الثقافي العربي) ، 2001، ص 99.

[2] الفاضل البلدي، الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية ،ط3، (دبي: مركز المسبار للدراسات و البحوث)، 2011 ،ص59.

بعد حصولها على تأشيرة العمل القانوني بفضل ثورة 14 جانفي 2011 ،لم تطرح حركة النهضة التونسية برنامجا جديدا بل اكتفت بإعادة إصدار برنامج "حركة الاتجاه الإسلامي" الصادر سنة 1981 والذي كانت قد تقدمت به في أوائل عهد **بن علي** من أجل العمل القانوني هي بهذا الإبقاء تريد تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

1 – الحفاظ على وحدتها التنظيمية بين جناحي المهجر والداخل إذ أن من بقي في الداخل التونسي لم يشارك بصفة فعلية في الحياة الفكرية للحركة كما فعل جناح المهجر في لندن و أوروبا عامة.

2 – إيهام الشعب التونسي أنها كانت دائما منذ تأسيسها حركة معتدلة و ديمقراطية بدليل إنها تحتفظ ببيانها التأسيسي القديم حتى بعد حصول الثورة في تونس.

لقد حاولت النهضة الذهاب بعيدا في تطبيق إستراتيجيتها الإسلامية ،وفشلت جزئيا بسبب تصدي مجمل القوى الديمقراطية لها ،فقد حاولت ذلك مع إعلان الشريعة مصدرا أساسيا في التشريع وفشلت في فرض ذلك ،وحتى في إقناع حلفائها في *الترويكا الحاكمة ،كما تحاول ذلك في مسألة المساواة بين المرأة والرجل عبر طرح صيغة التكامل بدل المساواة ،كما تورطت الحركة في أعمال أو تسترت عليها أقل ما يقال عنها أنها منافية لأبسط الممارسات الديمقراطية وذلك مثل الإعتداءات المتكررة على المثقفين والمبدعين أمثال "نوري بوزيد"، "محمد الطبيب"، "يوسف الصديق"، "لطفي بوشناق" وغيرهم وعلى تظاهرات سياسية وقادة سياسيين وعلى بعض رجال الدين من أئمة وخطباء مساجد وعلى محلات تجارية[1]،وفي هذه الظروف إنعقد المؤتمر التاسع للحركة في تونس مؤخرا وحاولت النهضة تلميع صورتها ولكنها فشلت في ذلك من جديد بالأساس لأنها لم تنجز مؤتمرا مضمونيا

---

[1] بيرم ناجي، حركة النهضة الاسلامية التونسية: دراسة نقدية، متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org يوم: 2016/03/01 على الساعة: 23:17.

* **الترويكا التونسية** هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس.

طلب الحزب الذي له أكثر مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي التونسي ألا وهو حركة النهضة من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي بالانضمام لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد **حمادي الجبالي** .ولكن رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حزب حركة النهضة.

بعد أن تم توقيع الاتفاق وقبوله، تم انتخاب **مصطفى بن جعفر** رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي التونسي **والمنصف المرزوقي** رئيسا للجمهورية التونسية و**حمادي الجبالي** رئيسا للحكومة التونسية.

في بداية تشكيل الترويكا، كان ثقلها يساوي 63،59% من المقاعد و الآن أصبح 53،91% نظرا لإستقالة عدد من النواب عن أحزابهم الأم.

بل تنظيميا لا غير ولم تراجع شيئا تقريبا من خطابها وحتى من وثائقها التأسيسية إلا سطحيا ،لم تتعرض الحركة تماما لبيانها التأسيسي الذي يعود إلى سنة 1981 ولا لوثيقة "الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي" لحركة الاتجاه الإسلامي" كما أن القانون الأساسي للحركة لم يعرف تغيرات جوهرية في طابعه التنظيمي التقني تقريبا في المقابل صدر عن المؤتمر الأخير هذا "بيان ختامي" حاول تزويق وجه النهضة بتسجيل كل المصطلحات الديمقراطية والمدنية و لكن في نفس الوقت بقيت الحركة سجينة تصوراتها الإخوانية القديمة جوهريا مع تأكيدها على صفتي "الاعتدال والوسطية" ومحاولة إبراز الخصوصية التونسية للحركة من ناحية أخرى وفي خصوص الانخراط والعضوية لدى الحركة، ورد شرط بلوغ سن ستة عشر سنة كاملة وهذا خطير جدا لأن القانون التونسي يربط الحق الانتخابي والسياسي بسن الثامن عشر وهو ما ستكون له انعكاسات خطيرة على الأطفال التونسيين لأن القانون التونسي يربط الرشد ببلوغ ثمانية عشر سنة كاملة إلا في الحالات الإستثنائية عند وجود أحكام خاصة مثل زواج الفتاة في عمر سبعة عشر يجعلها راشدة بمقتضى حكم خاص بالزواج.

كما أن من مبادئ الحركة فكرة "المحافظة على أسرار الحزب" وهي تدل على تواصل عقلية الجماعة الدينية السرية و المنغلقة تنظيميا لحزب هو الآن في السلطة ويدعي تبني الديمقراطية داخله وبالنسبة للمجتمع بكامله[1].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حركة النهضة في مسارها نحو الديمقراطية.

ان حركت النهضة التونسية أصبحت تواجه خطر التشرذم و هذا راجع الى الاعتراف بما لا يقل عن 50 حزبا معظمها ذو توجهات إسلامية صريحة ما قد ينتج منافسين لحركة النهضة في قاعدتها الشعبية التقليدية،كما تواجه الحركة أيضا ظهور الحركة السلفية الشبابية وخاصة حزب التحرير الذي رفضت الإدارة رسميا الاعتراف به بعدما صرح أن هدفه الأول هو الخلافة الإسلامية وإلغاء الأحزاب السياسية ،وهذا ما قد يدفع حركة النهضة لإعادة ترتيب البيت ،ويضعها في موقف حرج أمام تنامي هذه الحركات السلفية التي قادت تظاهرات نادت بشعارات عنصرية ومعادية للسامية وتهجمت على بائعي مواد كحولية ونسوة غير محجبات.

[1] نفس المرجع.

كما يواجه حركة النهضة تحديان مشكل التشبيب ومشكل السلفية، حيث أن عدد المنخرطين بالمكتب المحلي دون الخامسة و الثلاثين لا يتجاوزون ثمانية عشر بالمائة ،فمعظم هيئة المكتب المحلي لحركة النهضة من جيل تجاوز الخامسة والأربعين سنة[1].

بالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة التونسية الانتقالية تحديا اقتصاديا ذو أبعاد اجتماعية شديدة فإذا كانت الشرارة الأولى للثورة بسبب الإحباط واليأس الذي يعيشه الشباب بسبب تردي وتدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ،فان ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة بعد مرور العام الأول على الثورة يعد من أبرز التحديات التي يجب على الحكومة معالجتها خاصة بعد وصول عدد البطالين إلى ما يقارب 800 ألف شخص بعد أن كانت حوالي 300 ألف شخص في وقت سابق حيث أغلق ما يقارب 100 مصنع و عاد أكثر من 600 ألف عامل من العاملين في ليبيا إلى تونس إثر المواجهات التي شهدتها الثورة الليبية مع نظام القذافي مما زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية ،ناهيك عن توقف حركة السياحة التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل القومي التونسي يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفقر و العوز خاصة بالمناطق الريفية ، و في إطار ذلك ترى الحكومة التونسية أن بإمكانها التغلب على حالة التراجع الاقتصادي عبر خلق 16 خطوة إنمائية أقرها رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي في بيان حكومته أمام المجلس التأسيسي منها إصلاح القطاع المصرفي وإتاحة المجال أمام إقامة البنوك ذات المعاملات الإسلامية ومراجعة المنظومة الضريبية ودعم القطاع السياحي وتنشيط السوق المالية[2]،ولعل من أبرز التحديات السياسية التي واجهت حركة النهضة مع حلفائها، هي معضلة الانتهاء من صياغة الدستور وموعد الانتخابات التشريعية والرئاسية للخروج من المرحلة الانتقالية المؤقتة ،أما على المستوى الاجتماعي فإن بروز ظواهر هجينة وغريبة على المجتمع التونسي كالتشدد الديني لدى التيارات السلفية الجهادية وعدم التوصل معها إلى حلول قائمة على الحوار، لازال يمثل عقبةً أمام الاستقرار والأمن الاجتماعي ،ولعل حركة النهضة مدعوة مع حلفائها إلى الإسراع في غلق هذا الملف دون الإخلال بمبادئها التي ناضلت من أجلها، وتلك معادلة تشوبها صعوبات جمة ،ومن التحديات التي تواجه الحركة في علاقة قواعدها بكوادرها، هو دعوة البعض إلى الفصل بين الحزب السياسي والحركة الدعوية الدينية التي تأسست عليها الحركة إذ هي نشأت أساساً لأبعاد ثقافية واجتماعية من منظور إسلامي، وهذا الفصل يمكن الحركة من أخذ مسافة من أداء الحكومة التي ترأستها النهضة ومن أداء المجلس التأسيسي الذي يكون نوابه من الأغلبية ،ومن الأسئلة الحارقة المطروحة

---

[1] عادل بالكحلة، مرجع سابق الذكر ، ص 62.

[2]مصطفى بودبوس، حركة النهضة التونسية... تحديات المرحلة والأسئلة الحارقة ، متحصل عليه من الموقع:
http://www.alwasatnews.com يوم: 2016/04/06.

على الحركة اليوم: هل سيقبل الجيل الذي أسس الجماعة الإسلامية عام 1972 وقاد حركة الاتجاه الإسلامي ما بين 1981 و1988 ثم حركة النهضة منذ 1989 ،أي تلك الزعامات التاريخية التي تعرضت مطولاً للقمع والسجن والنفي ،أن تتخلى عن مواقعها الحزبية والحكومية وأن تسلم المشعل للشباب وللكفاءات الوطنية الأكثر خبرة والتي تزخر بها الإدارة التونسية ومؤسسات الدولة؟ وأخيرا وفي علاقتها بالدولة المدنية ،هل أن الحكام الحاليين في تونس مستعدون لقبول مبدأ التداول على الحكم "ذلك أنه لا سابقة لنظام يريد لنفسه أن يكون إسلامياً ثم يتخلى عن الحكم بعد انتخابات حرة ونزيهة" ،كما يرى الباحث والمتخصص في الفكر الإسلامي "عبد المجيد الشرفي" ،ذلك ما يمكن أن نجد له إجابة فورية على لسان مورو حيث يقول: "يمكن القبول بالخسارة السياسية، فالسياسة جعلت للتداول غير أن هدفنا أن يكون لنا وجود محترم قانونياً في البلاد، سواءً كنا في سدة الحكم أو مشاركين فيها أو تحتها مع المواطنين"[1].

وختاما يمكن القول ان ثورة تونس نجحت بلا شك في عبور اختبار الديمقراطية الأول ،لكن التحديات التي تفرضها المرحلة الانتقالية الثانية تبدو في مجملها وأبعادها أكثر تأثيرا على مسار التحول الديمقراطي من المرحلة التي تلت انهيار النظام السابق، وهو ما يفرض على القوى السياسية الجديدة ضرورة الحفاظ على حالة التوافق التي بدت في طريقها إلى بناء الديمقراطية المنشودة.

المطلب الثالث: مستقبل حركة النهضة التونسية

أسفرت الثورة التونسية من أجل الكرامة والحرية كما أحب أن يسميها التونسيون ،عن رفع الحظر عن الأحزاب الإسلامية وأهمها حركة النهضة التونسية، الذي ظل محظوراً طوال عشرين سنة نظراً إلى مبادئه الدينية وواجه قمعاً من قبل نظام زين العابدين بن علي. فقد قرر مؤسس حركة النهضة راشد الغنوشي الرجوع من منفاه في لندن ،وإعادة هيكلة حزبه وتهيئته للمشاركة في الحياة السياسية المستقبلية التي تطمح لتأسيس ديمقراطية حقيقية توفر للجميع الفرص نفسها.

ضربت الثورة المنظومة القانونية السابقة عرض الحائط حيث وقع الإعتراف بالنهضة بالرغم من أن الدستور السابق يمنع الأحزاب ذات المرجعية الدينية. وكانت النهضة خلال عقدين (1992–2011) شبه مغيّبة داخليا فلم تشارك في الإطاحة بنظام تميّز بالتسلط ومنع أي معارضة من منافسة الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) ،لذلك تميز المشهد السياسي مباشرة بعد 14يناير بفراغ سياسي ملحوظ فيما يعاني 54.3% من

[1] نفس المرجع.

الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين سنة، وبينهم ما يقارب 300000 من حاملي الشهادات العليا، من البطالة بالرغم من أن الوضع في تونس يتيح لحركة النهضة فرصة استقطاب الأعضاء ،إلا أن الكثير من التونسيين ينظرون إلى الحركة الإسلامية بتحفظ.

لم يعرف هذا الشباب الذي قام بالثورة سوى الحزب الواحد ودكتاتورية نظام بن علي ،ولم يطّلع على أطروحات النهضة مما يجعله فاقداً لثقافة سياسية تمكّنه من المساهمة الفعالة في الحياة السياسية ،هذا فضلاً عن تحفظات الطبقات المتوسطة على حركة أتهمت بالتطرف نظراً لما خلفته أحداث باب سويقة في أوائل التسعينات في النفوس ،حيث تسبب مناضلو حركة النهضة في وفاة مواطن إثر إحراقهم لمقر للحزب الحاكم آنذاك كما تعمد أعضاء في الحركة رمي مادة محرقة في وجوه أشخاص واعترفت قيادة الحركة أن بعض أعضاء الحركة أخطئوا في الماضي ،لكنهم أصروا على أن القيادات لم يكن لها علم بالموضوع وأن تلك كانت أعمال فردية.

لقد دخلت حركة النهضة المرحلة الجديدة بخطاب سياسي يعطي تطمينات حول إلتزامها بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ العنف وبخاصة قبولها لمجلة الأحوال الشخصية التي تجيز تعدد الزوجات وتقر بالمساواة بين الرجل والمرأة ،وأعلن كذلك أن الحجاب هو اختيار شخصي ،كما أقر بعدم إمكانية ممارسة عقوبة الرجم وقطع اليد ،وانضمت حركة النهضة إلى لجنة حماية الثورة التي تشكلت على وقع تظاهرات صاخبة والتي شارك فيها ما لا يقل عن 28 منظمة تشكل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من بينها الإتحاد العام التونسي للشغل والحركات اليسارية ،أثّر هذا التحالف الحركي على مجرى الأحداث بتدعيم وتغذية تجمعات ما يسمى بإعتصام القصبة الأول والثاني وهي حشود جاءت من المناطق الداخلية للبلاد ورابطت بساحة الحكومة بالقصبة حتى سقوط حكومة الغنوشي ،وانتقدت حركة النهضة الحكومة الثانية التي شكّلها الباجي القائد السبسي على وقع التظاهرات ،ودخل راشد الغنوشي في تراشق مع السبسي الذي هو أحد أبرز السياسيين منذ عهد الحبيب بورقيبة (الرئيس الأول للجمهورية التونسية) فقال راشد الغنوشي إن السبسي جيء به من الأرشيف ،مشيراً إلى تقدّم سنه ورد عليه الوزير الأول يوم تنصيبه بأن راشد الغنوشي هو أيضا من الأرشيف ولكنهما ليسا من الصندوق نفسه. من الواضح إذن أن حركة النهضة إختارت الإنصهار في صفوف الحشد الواسع من المحتجين على فلول النظام

السابق وتركيبة الحكومة المضطربة وأدائها المحدود وتلكؤها في اتخاذ القرارات الجريئة التي تواكب الزخم الجماهيري للثورة[1].

وفي هذا الإطار حل تكوين لجان التحول الديمقراطي محل جدل كبير في تونس ،وتشكلت ثلاث لجان تألّفت في البداية من إختصاصيين بدون انتماء سياسي ،وهي لجنة الإصلاح السياسي ولجنة تقصي الحقائق حول التجاوزات والإنتهاكات خلال الأحداث الأخيرة ،ولجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد ،وقد إهتمت النخب في شكل خاص بلجنة الإصلاح السياسي نظراً لدورها في صياغة ترسانة النصوص الانتقالية بما فيها المجلة الانتخابية

طالب الإسلاميون رسمياً على غرار أطراف أخرى بالمشاركة في لجنة الإصلاح السياسي بالذات والتي طالب البعض في لجنة حماية الثورة بإضفاء صبغة تقريرية عليها ،فرضخت الحكومة وأعادت صياغة إسم اللجنة حيث أصبح "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" ،وجرى تطعيمها بممثلي المجتمع المدني من أحزاب سياسية بما فيها حركة النهضة وجمعيات المجتمع المدني وشخصيات وطنية بالرغم من نجاح حركة النهضة في الإنصهار في "جبهة الدفع" الرامية إلى تجذير الثورة ،إلا أنها لم تستطع من جهتها ردء الصدع في داخلها ،فقد برز على السطح خلاف حيث عمل الجيل الجديد على إزاحة الشيخ عبد الفتاح مورو ا من الهيئة القيادية بسبب مطالبة الحركة بالقيام بنقد ذاتي حول أعمال العنف المرتكبة بباب سويقة في التسعينات، مما دفع مورو إلى البدء بانتقاد الحركة والتلويح بتكوين حزب مستقل. بالإضافة إلى ذلك حصلت تغييرات في التركيبة الرسمية للمكتب التنفيذي للنهضة برئاسة راشد الغنوشي بعدما أعلن من لندن تخليه عن القيادة الفعلية لصالح حمادي الجبالي الناطق الرسمي للحركة[2].

كما وتواجه النهضة خطر تشرذم الحركة الإسلامية بعدما جرى الاعتراف بما لا يقل عن 50 حزباً البعض منها ذو توجهات إسلامية صريحة قد تنافس النهضة في قاعدتها الشعبية التقليدية[3].

---

[1] رجاء البصلي، مستقبل حزب لنهضة في تونس، متحصل عليه من الموقع: http://carnegieendowment.org يوم: 2016/05/06 على الساعة: 21:22.

[2] نفس المرجع.

[3] رفعت سيد احمد، الإسلاميون الجدد إلى أين ،ط1 ،(القاهرة: مركز الحضارة العربية)، 2005، ص62.

وتواجه النهضة أيضاً البروز غير المنتظر للحركة السلفية الشبابية وبخاصة "حزب التحرير" الذي رفضت الإدارة الإعتراف به رسمياً ،بعدما صرّح أن هدفه الأول هو الخلافة الإسلامية وإلغاء الأحزاب السياسية ،وهذا ما قد يدفع حركة النهضة لإعادة ترتيب البيت ويضعها في موقف حرج أمام تنامي هذه التيارات الأصولية السلفية التي قادت تظاهرات نادت بشعارات عنصرية وتهجمت على بائعي مواد كحولية ونسوة غير محجَّبات ،وتبقى قضية علاقة الدين بالدولة والعلمانية من المسائل الجوهرية التي قد تدفع حركة النهضة لتوضيح موقفها من علمانية الدولة ،فهي من جهة ترفض رفضاً قاطعا الفصل بين الدين والدولة ومن جهة أخرى تقدّم نفسها رديف حزب "العدالة والتنمية" في تركيا الذي يعمل في إطار دولة علمانية أقرّها الدستور التونسي الذي ينص على أن الدولة تدين بالإسلام ،وسيكون الخلاف حول الهوية وعلمنة الدولة والإقرار بالحرية الدينية حتى وإن التزمت النهضة بالفصل الأول من الدستور الذي يحدد أن الإسلام دين الدولة ،فالهوية بالذات سوف تكون موضع جدل بإنتظار الانتخابات التأسيسية في 24جوان، وهو اليوم الذي سيتضح فيه الإتجاه السياسي والفكري العام للجمهورية الثانية التي سوف تتضمن ولأول مرة في تاريخ تونس ،أحزاباً إسلامية مرخصاً لها تشارك في اللعبة الانتخابية ،وهذا من شأنه إضفاء ديناميكية في الحياة السياسية حيث يوجب على الشعب التونسي وجود توازن ما بين الحداثة والتقليدية حرصا على عدم الوقوع في التطرف من جهة أو أخرى[1].

وفي الأخير نخلص إلى النقاط التالية:

– من خلال ما تم دراسته سابقا فانه لا يمكن إنكار الدور الكبير والفعال لحركة النهضة الإسلامية التونسية في مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس بصفة عامة ، و في الثورة التونسية بصفة خاصة، فقد أثرت الحركة في موجة التحول الديمقراطي و تأثرت بها.

– إن أهم الايجابيات التي يمكن تسجيلها في مشوار حركة النهضة رد الاعتبار للغة العربية، وترغيب الشباب في القراءة وتربيته على نظافة التفكير والسلوك، وأيضا جعلت الدعوة إلى الديمقراطية والحرية جزءا من الثقافة الجماهيرية ،أي أنها كانت السبب وستكون السبب الرئيسي في نشر الديمقراطية مثل باقي الحركات الإسلامية في دول العالم العربي.

– إن أهم السلبيات التي يمكن ملاحظتها على حركة النهضة أنها لم تطرح برنامجا جديدا بل اكتفت بإعادة إصدار برنامج "حركة الاتجاه الإسلامي" الصادر سنة 1981، وأيضا مسألة الانخراط والعضوية لدى الحركة

[1] نفس المرجع.

ورد شرط بلوغ سن ستة عشر سنة كاملة وهذا خطير جدا لأن القانون التونسي يربط الحق الانتخابي والسياسي بسن الثامن عشر،وأيضا فكرة "المحافظة على أسرار الحزب" والتي تدل على تواصل عقلية الجماعة الدينية السرية والمنغلقة تنظيميا لحزب هو الآن في السلطة ويدعي تبني الديمقراطية.

– لقد واجهت حركة النهضة العديد من التحديات التي أعاقت مسارها نحو تحقيق أهدافها المنشودة أبرزها خطر التشرذم ،بسبب الاعتراف بالكثير من الأحزاب جلها ذات توجهات إسلامية صريحة ما قد ينتج منافسين لحركة النهضة في قاعدتها الشعبية ،بالإضافة إلى التحدي الاقتصادي وإرتفاع نسب البطالة والفقر،دون أن ننسى مسألة بروز ظواهر هجينة وغريبة على المجتمع التونسي كالتشدد الديني لدى التيارات السلفية الجهادية ،وعدم التوصل معها إلى حلول قائمة على الحوار،لايزال يمثل عقبةً أمام الاستقرار والأمن الاجتماعي ،ولعل حركة النهضة مدعوة مع حلفائها إلى الإسراع في غلق هذا الملف دون الإخلال بمبادئها التي ناضلت من أجلها ،وتلك معادلة تشوبها صعوبات جمة.

خاتمـــــــــــــــة

خاتمــة:

ان دراستنا كانت شاملة لموضوع واقع الحركات الإسلامية في ظل التحول الديمقراطي بالمنطقة المغاربية وتعتبر حركة النهضة التونسية هي نموذج هذه الدراسة ،وبهذا توصلنا الى مجموعة من النتائج ،مع العلم ان الحركات الإسلامية في المغرب العربي تختلف عن بعضها البعض وذلك من حيث البيئة الموجودة فيها وحسب الظروف التي نشأة فيها، وهذا ما أدى بنا للوصول إلى نتائج غير مشتركة وغير قابلة للتعميم ويبقى هذا ضمن العلوم الاجتماعية العامة التي تعرف بنسبيتها في الوصول إلى النتائج ،فيما يخص نموذج الدراسة المقترح حركة النهضة التونسية و الدولة التونسية بشكل عام افردنا بها نتائج متعددة كونها موضوع الدراسة.

ان واقع الحركات الإسلامية في الماضي يختلف عنه في الوقت الحاضر كونها تسعى الى التحول نحو فهم جديد وواعي وناضج ويحسن التعامل مع مسألة الديمقراطية، وهذا ما يلاحظه المتتبع في ادبيات الحركة الإسلامية أي ان في الماضي كان التيار الغالب يتعامل بعنف وتشدد اتجاه مسألة الديموقراطية اما في الوقت الحاضر فان التيار الغالب يتعامل بإيجابية مع مسألة الديمقراطية، حيث تعتبر مسألة الديمقراطية في تجربة الحركة الإسلامية هي اصيلة عن نفسها.

إن تكريس استراتيجية التعايش بين النظم السياسية المغاربية على قوى المعارضة السياسية خاصة الإسلامية منها، يتم بإقرار تعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات والقوى السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في الفعل السياسي، ذلك عن طريق التزام بأسس ومعايير التنافس السلمي على السلطة واحترام القوى الفاعلة بما فيها الحركات الإسلامية.

تتأثر عملية التحول الديمقراطي في أي دولة سلبا او إيجابا ذلك بطبيعة العلاقة بين مختلف القوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية مع النظام كونها علاقة صراع او تصادم او علاقة تشاورية تعاونية او مشاركتيه وذلك من حيث الاقصاء او الدمج.

إن الحركة الإسلامية في تونس ومنذ تأسيسها كانت تسعى إلى الإصلاح من خلال المشاركة الثقافية والاجتماعية والسياسية مستندة بكل الوسائل السلمية، غير طامعة في الاستلاء على الحكم.

لقد جاءت الثورة التونسية بالعديد من النتائج على المستوى الداخلي والخارجي فعلى المستوى الداخلي كانت من أهم هذه النتائج كسر حاجز الخوف الذي أكد بأن إرادة الشعب قادرة على الفعل، بالإضافة الى بروز الحركات الإسلامية التي كانت منذ وقت قصير ممنوعة ومقصات من العمل السياسي.

إن احتياج الدولة التونسية الى تيار اعتدالي وسطي يرفض التطرف الفكري أو السلوكي يوفق بين الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية كان ضمن أولويات حركة النهضة التونسية حيث ظهرت كحركة إسلامية معتدلة تبتعد عن التشدد وتسعى إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع والدولة.

ان تصدر حركة النهضة التونسية للحياة السياسية في تونس وتحقيقها لنجاحات تدريجية تمثلت في حصولها على مقاعد في البرلمان راجع لاستخدامها أساليب تغييرية مختلفة، كخطابها الذي يستوعب جملة من القيم والمبادئ المكونة للحداثة.

وفي الأخير يمكن القول أن تجربة الإسلام السياسي في تونس ممثلة في حركة النهضة التونسية قد أثبتت عدة حقائق ومنها إمكانية تطور الحركات الإسلامية الى حركات سياسية راشدة تكون عاملا مهما في تعميق التحولات الديمقراطية في البلدان المغاربية وصولا الى نظم ديمقراطية مستقلة راسخة، الانتقال الديمقراطي وهامش التحولات السياسية لا يمكن المحافظة عليه او توسيعه من دون وجود الحركات الشعبية ذات الثقل كالحركات الإسلامية خاصة مع تراجع التيارات العلمانية واليسارية، كما يمكننا القول أن صعود الحركات الإسلامية في سياق التحولات الديمقراطية الراهنة يعتبر نتيجة لمسار تاريخي سياسي وديموقراطي ساهمت في بلورته العديد من العوامل، لذا يجب على هذه الحركات استيعاب طبيعة المرحلة الراهنة و البحث عن حلول علمية و عملية تخدم مصالح الدولة ولا يكون هدفها الوحيد الوصول الى السلطة وانما بناء دولة وان يكون مشروعها الإسلامي

ذو أبعاد ديمقراطية يعمل على ترسيخ مبادئ الحرية والرفاه الاقتصادي واحترام حقوق الانسان فترسيخ الديمقراطية هو مقدمة لتحقيق الدولة الإسلامية، فصعود التيارات الإسلامية هو ميزة التحول الديموقراطي الذي فتح المجال أمامها للانخراط في العمل السياسي بعد سنوات من الاقصاء و التضييق الأمني، لذا فالتحدي الذي يواجهها هو وجوب قيامها بتغيير صورتها لدى الشعوب من كونها مهددة للديموقراطية ومن ناحية أخرى يجب التفكير في إيجابيات ادماج الإسلاميين في الحياة السياسية من خلال إدراك أهمية الإصلاح السياسي، وحتى لا تفقد الحركة طابعها الإسلامي المميز ولا تسيئ لقيمها الإسلامية في محاولتها لإثبات التزاماتها بالقيم الديمقراطية لابد للحركة الإسلامية من اختيار وتبني مفاهيم محددة من الموروث الاسلامي ،واستنباط مفاهيم جديدة تكون امتدادا للتراث الفكري الاسلامي ،مما تحتاجه حياة مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة، وبلورة مفهوم واضح عن الديمقراطية الإسلامية.

ويمكن القول بأن المسؤولية الملقاة على عاتق الحركات الإسلامية مسؤولية كبيرة تتطلب جهدا استثنائيا ومرونة عالية في التعامل مع الأنظمة السياسية حتى تتمكن من الاندماج في العملية الديمقراطية وهذا يتوقف على مدى صدق ايمانهم بالديمقراطية من عدمه، حيث تعتبر الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يمكن للحركات الإسلامية أن تحقق أهدافها وهي الخيار الوحيد الذي يقدم الفرص للحركات الإسلامية للظهور والمشاركة في الحياة السياسية.

الملاحـــــــــــــق

الملحق رقم 01: رمز حركة النهضة قبل و بعد الثورة.

رمز حركة النهضة الحالي (بعد الثورة)

رمز حركة النهضة سابقا (قبل الثورة)

الملحق رقم:02

راشد الغنوشي

سياسي ومفكر إسلامي تونسي، كما أنه زعيم حركة النهضة التونسية ونائب رئيس الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين. ولد "راشد الغنوشي" في يوم 22 يونيو من عام 1941م بمدينة الحامة في ولاية قابس التونسية ،تلقى تعليمه الابتدائي بالقرية ثم انتقل إلى مدينة قابس، ومنها إلى تونس العاصمة حيث أتم تعليمه الثانوي في جامع الزيتونة التونسية ،انتقل "الغنوشي" بعد ذلك إلى مصر لمواصلة دراسته، لكنه لم يستقر بها طويلا بسبب تدخل السفارة التونسية وانتقل إلى دمشق حيث حصل على الإجازة في الفلسفة، وهناك بدأت تتبلور المعالم الأولى لفكره الإسلامي.

"الغنوشي" بدأ نشاطه الإسلامي في فرنسا وسط الطلبة العرب أثناء دراسته في جامعة السوربون، كما تعرف على تجربة جماعة التبليغ وانخرط فيها للدعوة وسط العمال المغاربيين، وفي نهاية عام 1969م عاد إلى وطنه حاملا مشروعا إسلاميا للإصلاح، والتحق بكلية الشريعة في تونس حيث حصل على شهادة التأهيل للبحث من

خلال رسالة حول "القدر عند ابن تيمية"، ثم حال الاضطهاد دون مناقشة أطروحته حول "الحريات العامة في الدولة الإسلامية." وفي عام 1979م تشكلت النواة الأولى للجماعة الإسلامية ممن استجابوا لنشاطه الدعوي

وسط الطلاب وتلاميذ المعاهد الثانوية وعامة الناس في المساجد ونوادي الثقافة، حيث انتخب الشيخ "الغنوشي" رئيسا لها ثم تطورت الجماعة إلى حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981 إذ طالبت باعتمادها حزبا سياسيا، لكن الرد كان حملة اعتقالات ومحاكمات.

ولكن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد حيث أعيد تشكيل الحركة عام 1988م في صيغة جديدة "حركة النهضة" سعيا للتوافق مع قانون يحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني، إلا أنه رفض اعتمادها مرة أخرى.

حوكم الشيخ "الغنوشي" عدة مرات على يد النظام التونسي بتهمة العديد من التجاوزات، ومنها محاكمته عام 1981م والحكم عليه بالسجن 11 عاما، ومحاكمته عام 1987م والحكم عليه بالسجن مدى الحياة، ومحاكمته غيابياً عام 1991م مرة أخرى بالسجن مدى الحياة، فضلاً عن محاكمته غيابياً عام 1998م بنفس الحكم السابق.

وعقب خروجه من السجن لجأ إلى الجزائر التي بقي فيها هو وأنصاره إلى أن دخلت مرحلة الاضطراب، فانتقل إلى ليبيا وبقي فيها شهراً وبعدها ذهب للسودان حيث مكث بضعة أيام ثم طلب اللجوء للمملكة المتحدة.

ويُعد "الغنوشي" من مؤسسي "الندوة العالمية للشباب الإسلامي" عام 1971م، و"المؤتمر القومي الإسلامي" الذي يجمع بين التيار القومي العربي والتيار الإسلامي، و"حلقة الأصالة والتقدم" التي تعنى بالحوار الإسلامي المسيحي وتضم عددا من كبار المفكرين الإسلاميين والأوروبيين والأميركيين.

ومن أبرز مؤلفاته الفكرية: "طريقنا إلى الحضارة- نحن والغرب- حق الاختلاف وواجب وحدة الصف- القضية الفلسطينية في مفترق الطرق- المرأة بين القرآن وواقع المسلمين- حقوق المواطنة في الدولة الإسلامية- الحريات العامة في الدولة الإسلامية- القدر عند ابن تيمية."

المصدر : راشد الغنوشي، موقع ويكيبيديا.

قائمة رؤساء حركة النهضة.

- راشد الغنوشي (افريل 1972- ديسمبر 1980)
- عبد الرؤوف بولعابدي (ديسمبر 1980- افريل 1981)
- راشد الغنوشي (افريل 1981- جويلية 1981)
- الفاضل البلدي (جويلية 1981- اكتوبر 1981)
- حمادي الجبالي(اكتوبر 1981- اكتوبر 1984)
- راشد الغنوشي(اكتوبر 1984- اوت 1987)
- صالح كركر (اوت 1987- اكتوبر 1987)
- جمال العوي (اكتوبر 1987- افريل 1988)
- الصادق شورو (افريل 1988- مارس 1991)
- محمد القلوي (مارس 1991)
- محمد العكروت (مارس 1991)
- محمد بن سالم (افريل 1991- جويلية 1991)
- الحبيب اللوز (جويلية 1991- سبتمبر 1991)
- نور الدين العرباوي (اكتوبر 1991)
- وليد اللبناني (اكتوبر 1991- نوفمبر 1991)
- راشد الغنوشي (نوفمبر 1991)

المصدر: محمد علي خليفة، قائمة رؤساء الحركة من التأسيس إلى اليوم، متحصل عليه من الموقع http://www.turess.com/alchourouk/541478 يوم: 2016/05/11 الساعة 00:05.

قائمـــــــة المراجـــــــــع والمصادر

. قائمة المراجـــــع و المصادر

أ – المصادر.

القران الكريم.

ب – الكتب باللغة العربية.

1 – إبراهيم، علي حيدر. التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) 1990.

2 – أبو خرس، أحمد عبد الرحمن. من قضايا الاصلاح الديمقراطي في إفريقيا، ط1، (السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة)، 2007.

3 – أبو رمان، محمد. الإصلاح في الفكر الإسلامي المقاربات، القوى، الأولويات الاستراتيجيات، ط1 (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر) 2010.

4 – أبو زكريا، يحي. الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، (نشر الكترونيا)، 2003.

5 – أعوشت، بن سعيد بكر. إسلام اليوم بين المصالحة والتحريف، ط 2 ،(.باتنة : دار الشهاب) 1987.

6 – أبو عامود، محمد سعد .الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، (الإسكندرية :دار الفكر الجامعي) 2010.

7 – ابن منظور. لسان العرب، ط1،(القاهرة : دار المعارف) 1970.

8 – أحمد مبارك، مبارك. القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية، ط1، (القاهرة، مركز المحروسة) 2011.

9 – الأفندي، عبد الوهاب وآخرون. الحركات الاسلامية و اثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي ط1،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2002.

10 – الفاضل، البلدي. الحركة الاسلامية في تونس قراءة نقدية، ط3، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث) ،2011.

11 – بلقزير، عبد الإله .الإسلام والسياسة، ط1 ،(الرباط: المركز الثقافي العربي)، 2001.

12 – بورجا، فرانسوا، الاسلام السياسي صوت الجنوب، تر: لورين زكرى ،ط3، (منشورات دار العالم الثالث)، 2001.

13 – الجابري، محمد علي. الديمقراطية و حقوق الإنسان ،ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) 1994.

14 – جرادي، عيسى. الحركة الاسلامية في الجزائر من الدعوة إلى الدولة: قراءة في العمل السياسي و الحزبي الاسلامي من 1989 الى 2005 ،ط.1، (الجزائر: دار قرطبة)، 2005.

15 – الجليند، محمد السيد . منهج السلف بين العقل و التقليد(القاهرة، دار قباء)، 1999.

16 – رشيد حميد، عبد الوهاب. التحول الديمقراطي في العراق، ط1،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية) 2006.

17 – السرحاني، راغب. قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011،ط1، (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة)، 2011.

18 – صالح، نغم محمد. الحركات الاسلامية في في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر ،ط1 (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع)، 2010.

19 – طوالبة، حسن. العنف والارهاب من منظور الاسلام السياسي: مصر و الجزائر نموذجا، ط2، (الأردن عالم الكتب الحديث)، 2005.

20 – عبد الكريم، فريد. تحديد المقصود بالتيارات الإسلامية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) 1997.

21 – علاني، أعلية. الحركات الاسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية، ط1،(القاهرة : دار مصر المحروسة)،2008.

22 – عيد، سامح . الحركات الاسلامية في العالم،(الاسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية)، 2011.

23 – الغضبان، نجيب. التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي 1980 –2000،ط1، (عمّان دار المنار) ،2002.

24– الغنوشي، راشد. الحريات العامة في الدولة الإسلامية،ط1،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)،ب س.

25 – الغنوشي، راشد. الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط2،(لندن:المركز المغاربي للبحوث والترجمة) 2000.

26 – القرضاوي، يوسف. أولويات الحركة الاسلامية في المرحلة القادمة، ط1،(القاهرة: مكتبة وهبة)، 2006.

27– القصبي، رشيد عبد الغفار. التطور السياسي والتحول الديمقراطي – الكتاب الأول التنمية السياسية و بناء الأمة،ط2،(القاهرة: مكتبة الاداب) 2006.

28– إسماعيل، قيرة ،وبرهان،غليون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002.

29 – المرشد، ميرازا عباس. ضخامة التراث ووعي المفارقة التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين،(البحرين: مجمع البحرين للدراسات والبحوث)، 2002.

30 – المشاط، عبد المنعم. دليل الديمقراطية، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية) ، 2011.

31 – المديني، توفيق. إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب)،2006.

32 – مقتدر، رشيد.الادماج السياسي للقوى الاسلامية في المغرب،ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات) .2010

33– منصور، أحمد بلقيس. الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي " دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخري"،ط1، (القاهرة: مكتب دبولي)، 2008.

34– منيب، عبد المنعم. دليل الحركات الاسلامية المصرية، ط1،(القاهرة: مكتبة مدبولي) ،2010.

35– مهنا، محمد نصر. في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية،ط1،(الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث)2005.

36 – ناجي، عبد النور. المدخل الى علم السياسة، (عنابة: دار العلوم)، 2007.

37– النّاكوع، محمود. الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا: منطلقاتها – قياداتها – تجاربها – مآلاتها،ط1 (لندن: دار الحكمة) 2010.

38– النجار، إبراهيم وآخرون. دليل الحركات الإسلامية في العالم، ط2، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية)، 2006.

39– صامويل، هانتجتون. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين تر: عبد الوهاب علوب،ط1،(القاهرة: دار سعاد الصباح)،1993.

40– الهرماسي، عبد اللطيف. الحركات الاسلامية في المغرب العربي: عناصر اولية لتحليل مقارن،ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)،2001.

41– وليد بن عبد الله، الهويريني. تحولات الاسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات، ط2،(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية)، 2012.

الكتب باللغة الاجنبية:

1 - Affaya Noureddine Mohamed, L'Occident Dans L'imaginaires Arabo-Musulman (maroc : Les éditions Toubkal) 1997.

2 - Al Ahnaf- Mustapha et Bernard Botiveau et Frank Frégosi, Algérie par ses Islamistes (Paris : Editions Khartala)1992.

3 - Ban Arous Zahra, L'islam Politique Algérienne(Beyrouth : Dar alfarabi), 2000

4 – brzezinski zbigniew, the grand failure: the birth and the death of communism in twentiethcentury (new york:charlesskribners sons), 1989, p 45-46.

5 – botha Anneli, terrorisme in the maghreb : the transnationalisation of domestic terrorism (iss onograph series: no 144),2008.

6 – burgat Francois, l'islamisme au Maghreb: la voix du sud,(paris : les afrique, karghala)1988.

7 - dianmond Larry, political culture and democracy in developping countries (London : lynnerienner publishers), 1993.

المذكرات الجامعية:

1 – أسماء قطاف تمام،" دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية -حركة النهضة التونسية نموذجا"، مذكرة ماجيستير(جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2012-2013.

2 – بلعور مصطفى، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988–2008" ، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2008–2009.

2– حسين مزود، "الاحزاب و التداول على السلطة في الجزائر"،اطروحة دكتراه (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)2011–2012.

3 – زهيرة مودع ، الترسيخ الديمقراطي و معوقاته الداخلية و الخارجيةفي الأنظمة السياسية العربية–دراسة حالة الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2013–2014.

4 – كبير سيد أحمد، "التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية" ،رسالة ماجستير(جامعة الجزائر 03، كليةالعلوم السياسية و الاتصال، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2010/2009.

5 – كربوسة عمراني، "الحركة الاسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والاصلاح الوطني. رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2007/2006.

6 – كريش نبيل ، "دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق و ابعاده الداخلية و الخارجية"،اطروحة دكتراه، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) 2007–2008.

المجـلات و الدوريـات:

1 – خليفة أدهم، "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر"، القاهرة :**السياسة الدولية**، العدد107، 1992.

2 – بالكحلة عادل، "الحراك السياسي الاسلامي : تونس نموذجا"، **مجلة الغدير**، العدد 59، 2012.

3 – بشير عمر ابو الحسن ، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطفى دول الربيع العربى و اشكالياته فى ظل المتغيرات الحالية"، **الحوار المتمدن**،العدد: 4564، سبتمبر 2014.

4 – حمدي عبد الرحمان، "ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا : القضايا و النماذج و افاق المستقبل:، **السياسة الدولية**، العدد 113، جويلية 1993.

5 – صالح أسامة ، "الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الاسلامية الصاعدة هيكلة الدولة العربية " **السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد 47 ، 2012.

6 – عبد اللطيف كمال ،"التحديث السياسي ومعاركه في العالم العربي"، **الشرق الاوسط**، العدد 9313، 2004.

7 – عوض محسن، "الانتقال الى الديمقراطي في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي ، والفعل الثوري" **المستقبل العربي** ، العدد 388،2001.

8 – فايزة ويكن، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة مابعد الثورة" **مجلة المرافق للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ** ،العدد 08 ،2013.

القوامـيس:

1 – منير البعلبكي، قاموس المورد، ط2، (بيروت، دار العلم للملايين)، ، 1994.

المواقـع الالكترونيـة

1 – ابراهيم محمد ادم، "الحركات الاسلامية في الجزائر المعاصرة"، متحصل عليه من الموقع.http://www.iua.edu.sd/po3.doc، يوم : 2016/03/26، الساعة: 12:15.

2 – احمد النظيف، "الخارطة السلفية في تونس بعد الثورة"، متحصل عليه من الموقع: http://www.alarabiya.net يوم: 2016/04/22 على الساعة: 17.00.

3 – احمد عمرو، "اسلاميو الثورة الليبية : الواقع و المالات"، متحصل عليه من الموقع : http://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=1409 يوم: 2016/04/16 على الساعة 17.00.

4 – بيرم ناجي، "حركة النهضة الاسلامية التونسية: دراسة نقدية:، متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org يوم: 2016/03/01على الساعة: 23:17.

5 – حسنين توفيق إبراهيم، "النظم السياسية في الوطن العربي" متحصل عليه من الموقع: http://studies.aljazeera.net، يوم 2016/03/15، على الساعة: 23:30 .

6 – رجاء البصلي، مستقبل حزب لنهضة في تونس، متحصل عليه من الموقع: http://carnegieendowment.org يوم: 2016/05/06 على الساعة: 21:22.

7 – عبد الجليل زيد المرهون، "التطرف الفكري.. خلفياته وسبل معالجته"، متحصل عليه من الموقع: http://www.alriyadh.com/796732يوم: 2016/03/16 الساعة 23:00.

8 – فتحي الفاضلي، "حزب التحرير في ليبيا"، متحصل عليه من الموقع: http://www.muslm.org/vb/showthread.php?424022 ، يوم: 2016/04/04 الساعة: 21.00.

9 – محمد عسال، "مراحل التحول الديمقراطي"، متحصل عليه من الموقع: http://raed30.amuntada.com، يوم: 2016/03/16، الساعة: 18:00.

10 – مصطفى بودبوس، "حركة النهضة التونسية... تحديات المرحلة والأسئلة الحارقة" ، متحصل عليه من الموقع: http://www.alwasatnews.com/news/784078.html يوم: 2016/04/06.

11 – محمد بن المختار الشنقيطي، "الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر.. خلافات وخلفيات"، متحصل عليه من الموقع www.aljazeera.net، يوم: 2016/04/19، الساعة: 19:00.

الملخص باللغة العربية

ملخـص

تهتم هذه الدراسة بدراسة الواقع الذي تعيشه الحركات الاسلامية في المنطقة المغاربية، حيث اتخذت نموذج حركة النهضة التونسية كنموذج باعتباره الاكثر تأثيرا وتأثرا بموجة بالحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته تونس، بل و في جزء كبير من دول العالم العربي و الاسلامي، وما انتجه هذا الحراك من من نتائج في الانتخابات التي جرت بهاته البلدان، والتي من خلالها ظهر جليا التنامي الكبير لدور الذي تلعبه حركات الاسلام السياسي او الحركات الاسلامية في صناعة القرار او الاسهام في صناعته، بعد الغياب او التغييب الذي منيت به الحركات الاسلامية لعقود من الزمن.

لقد اضحت حركة النهضة الاسلامية في تونس نهجا سياسيا قابلا للتكيف و مختلف الظروف في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها، الخاصة بالمجتمع التونسي، وكذا ثقافته السياسية، و التي تعد نموذج منسوخ من الثقافة الفرنسية فقد تبنت الديمقراطية في اسمى معانيها معترفة بقيمها فيما يخص الحريات و الحقوق و التعددية السياسية و الحزبية، و اشراك كافة اطياف المجتمع المدني في صناعة القرار التونسي، و احترام حقوق الانسان ، مع الابقاء على الهوية العربية و القيم الاسلامية قائمة تحت شعار " الاسلام و الحداثة"، و عليه فان الاشكالية الرئيسة في دراستنا تمحورت حول: **ما مدى تاثر الحركات الاسلامية المغاربية، وخاصة حركة النهضة التونسية، بموجة التحولات الديمقراطية؟**

وانطلاقا من هاته الاشكالية تمحورت الدراسة حول مجموعة تساؤلات بخصوص علاقة التأثير والتأثر للحركات الاسلامية بالتحول الدبمقراطي، او ما واقع الحركات الاسلامية في ظا التحولات السياسية التي تشهدها في بلدانها، و الادوار التي قامت بها في التحدي الذي رفعته بهدف تحقيق تحول ديمقراطي سليم

وافترضت الدراسة انه كلما كان هناك انفتاح سياسي على الحركات الإسلامية ،كلما ساهم ذلك في نجاح العملية الديمقراطية، فالاهتمام الكبير لحركة النهضة بالقضايا المتعلقة بالواقع التونسي ووعيها لما تحتاج اليه تونس (

تيار اعتدالي وسطي يرفض الانزلاق في التطرف)،ادى الى ارتفاع احتمال نجاحها وتحقيق مبتغاها في تحقيق انتقال ديمقراطي سليم.

وفي الاخير فقد تمت معالجة الاشكالية المطروحة في ثلاثة فصول، ركزنا في الفصل الاول على الاطار المفاهيمي من اجل ضبط المصطحات والمفاهيم المتعلقة بالحركة الاسلامية وبالتحول الديمقراطي، وفي الفصل الثاني تطرقنا الى لخارطة الحركات الاسلامية في دول المغرب العربي ومع التركيز على حركة النهضة التونسية باعتبارها نموذج الدراسة، اما الفصل الاخير تناولنا فيه مظاهر تاثر حركة النهضة التونسية بموجة التحول الديمقراطي، سواء في ثورة تونس او في غمار انتخابات المجلس التأسيسي التونسي، واخيرا قمنا برصد اهم سلبيات وايجابيات والتحديات التي واجهت الحركة الاسلامية التونسية "النهضة" في مساعيها و تحقيق غاياتها.

Résumé

Résumé :

Cette étude porte sur l'étude de la réalité des mouvements islamiques dans la région du Maghreb, où il a pris le mouvement du modèle tunisien de la Renaissance comme un modèle comme le plus influent et affecté par la vague de mouvement politique et social témoin en Tunisie, et même dans une grande partie des pays du monde arabe et islamique, ce qui produit ce mouvement à partir des résultats des élections qui ont eu lieu les pays Nhath, à travers lequel défrichent la grande accrétion est apparu le rôle joué par les mouvements de l'islam politique ou des mouvements islamiques dans la prise de décision ou de contribuer à l'industrie de, après l'absence ou l'absentéisme faibli par les mouvements islamiques depuis des décennies. Mouvement islamique Renaissance en Tunisie sont devenus des circonstances adaptables et différents dans tous les domaines économiques, l'approche politique viable social, culturel et autres, pour la société tunisienne, ainsi que sa culture politique, qui est copié à partir du modèle de la culture française a embrassé la démocratie dans le sens le plus élevé, la reconnaissance des valeurs dans le respect des droits et libertés, le pluralisme politique et partisan, et l'implication de l'ensemble du spectre de la société civile dans l'industrie de décision tunisienne, et le respect des droits de l'homme, tout en conservant l'identité arabe et la liste des valeurs islamiques sous le slogan «l'Islam et la modernité», et donc la clé problématique dans notre étude mis l'accent sur: quelle est la vulnérabilité des mouvements islamiques du Maghreb, en particulier le mouvement de la Renaissance tunisienne, la vague de transitions démocratiques? Sur la base de ces circonstances problématiques axées étude sur des questions concernant l'impact de la relation et le paquet de démocratisation vulnérable aux mouvements islamiques, ou la réalité des mouvements islamiques à la lumière des changements politiques qui se déroulent dans leur pays, et les rôles joués par le défi qui a été soulevée afin de parvenir à une transformation démocratique solide Et il suppose l'étude que, chaque fois qu'il y avait une ouverture politique sur les mouvements islamiques, plus il a contribué au processus démocratique, le succès, le grand intérêt pour les questions de mouvement Renaissance relatives à la réalité tunisienne et la

conscience de ce que vous devez Tunisie (flux médial équinoxiale refuse de glisser dans l'extrémisme), ce qui entraîne plus grande probabilité de succès et atteindre MPtG dans la réalisation de la transition démocratique correctement. Et dans ce dernier a été abordé problème soulevé dans les trois chapitres, nous nous sommes concentrés dans le premier chapitre sur les concepts de cadre afin d'ajuster les termes et concepts liés au mouvement islamique et la transformation démocratique et dans le deuxième chapitre, nous avons traité avec la carte des mouvements islamiques dans les pays du Maghreb arabe, et avec un accent sur le mouvement Renaissance tunisienne en tant que modèle d'étude, soit le dernier chapitre, nous avons traité avec les aspects influencés par le mouvement de la vague Renaissance tunisienne de transformation démocratique, à la fois dans la révolution en Tunisie ou au milieu des élections tunisiennes de l'Assemblée constituante, et enfin nous devons surveiller les avantages les plus importants et les inconvénients et les difficultés rencontrées par le mouvement islamique de la Tunisie "Renaissance" dans leurs efforts et à atteindre leurs objectifs.

فهرس المحتويات

مقدمة	أ..... ح
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لظاهرتي الحركات الإسلامية و التحول الديمقراطي.	ص 09-46
المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي لظاهرة الحركات الإسلامية.	ص 10- 27
المطلب الاول: مفهوم الحركات الإسلامية وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.	ص 10-18
المطلب الثاني: ظروف نشأة الحركات الإسلامية .	ص 18-22
المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية.	ص 22-27
المبحث الثاني: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي.	ص27- 46
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.	ص 28-34
المطلب الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي.	ص 34-38
المطلب الثالث:الأنماط و الاتجاهات النظرية الخاصة بعملية التحول الديمقراطي.	ص 38-46
الفصل الثاني: ظاهرة الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية.	ص 47-85
المبحث الأول: واقع الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية.	ص 48-85
المطلب الأول:أهم الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي.	ص 48-70
المطلب الثاني:خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.	ص 70-73
المطلب الثالث:موقف الحركات الإسلامية المغاربية من مظاهر التحول الديمقراطي	ص 73-77
المبحث الثاني: حركة النهضة – السيرورة التاريخية-	ص 77-85
المطلب الاول: الجماعة الإسلامية التونسية (1971-1981).	ص 78-79
المطلب الثاني: حركة الاتجاه الإسلامي (1972-1989).	ص 79-81
المطلب الثالث: حركة النهضة التونسية انطلاقا من 1989.	ص 81-85
الفصل الثالث: واقع حركة النهضة التونسية في ظل التحول الديمقراطي في تونس	ص 86-105
المبحث الأول: حركة النهضة و مسار التحول الديمقراطي في تونس.	ص 87-95
المطلب الأول:دور حزب حركة النهضة في الثورة التونسية.	ص 87-89
المطلب الثاني:موقف حزب حركة النهضة من الديمقراطية ومدى تفعيلها.	ص 89-91

المطلب الثالث:برنامج حزب حركة النهضة التونسية و موقعها من انتخابات 2011.	**ص 92-95**
المبحث الثاني: تقييم حركة النهضة التونسية في مسارها نحو الديمقراطية.	**ص 95-105**
المطلب الأول: ايجابيات و سلبيات حركة النهضة.	**ص 95-95**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حركة النهضة في مسارها نحو الديمقراطية .	**ص 98-100**
المطلب الثالث:مستقبل حركة النهضة.	**ص 93-97**
خاتمة.	**ص98-100**
الملاحق.	**ص101-106**
قائمة المصادر و المراجع.	**ص108-115**
الملخص باللغة العربية	**ص116-117**
الملخص باللغة الفرنيبة	**ص118-119**
الفهرس.	**ص120-112**